المكتبة الامنية

ادارة الأمن في المدن الكبرى

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
المكتبة الأمنية
الرقم العام: ٢٦٣٥٧
التصنيف:

ادارة الأمن
في
المدن الكبرى

العقيد الدكتور عماد حسين عبدالله

المكتبة
دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤١١

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر
بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤١١هـ [الموافق ١٩٩١م]

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــــات

التقديم بقلم الدكتور فاروق عبدالرحمن مراد ١١

المقدســـة ١٣

(اطار الدراسة عينة الدراسة ـ أدواتها الصعوبات التي واجهتها خطة الدراسة).

الفصل الأول: مفهوم الأمن في المدن الكبرى وأبعاده وادارته ٢٢

(أهمية الأمن في المدن الكبرى مفهومه «المنظور الاجتماعي للأمن، المنظور السكاني للأمن»).

الفصل الثاني: حجم واتجاهات الجريمة في بعض المدن العربية الكبرى كأساس لادارة الأمن ٥٩

(المملكة الأردنية الهاشمية «عمان، اربد» ـ الجمهورية العربية السورية «دمشق، حلب، حمص» ـ جمهورية مصر العربية «القاهرة، الاسكندرية، الجيزة» ـ جمهورية السودان «العاصمة القومية»).

ـ النتائج العامة واختيار صحة الفروض ١٨٠

الفصل الثالث: نموذج مقترح لادارة الأمن في المدن الكبرى ١٨٦

(اشتراك الأجهزة ذات العلاقة في التخطيط الأمني ـ تطوير تنظيمات أجهزة الشرطة ـ تكامل نظم المعلومات الأمنية ـ وجود نظام فعال للاتصالات الأمنية تطوير أساليب ادارة العمليات الأمنية).

الخاتمـــة ٢٠٢

المراجـــع ٢٠٣

فهرس الجداول

- الجدول ١ : نسبة الزيادة السنوية للسكان ومدة مضاعفتها ٤٨
- الجدول ٢ : الدول العربية الأكثر نمواً وعدد سكانها ٤٩
- الجدول ٣ : النسبة المئوية لبعض الجرائم الهامة عام ١٩٨٧ في كل من عمان واربد الى اجمالي هذه الجرائم في الدولة ٨٠
- الجدول ٤ : النسبة المئوية للجرائم المختلفة عام ١٩٨٦ في كل من دمشق وحلب وحمص الى اجمالي هذه الجرائم في الدولة ١٢٠
- الجدول ٥ : النسبة المئوية للجرائم الهامة التي وقعت عام ١٩٨٦ في كل من القاهرة والاسكندرية والجيزة . ١٥٠
- الجدول ٦ : النسبة المئوية للجرائم الهامة التي وقعت على جسم الانسان في العاصمة القومية عام ١٩٨٦ ونسبة زيادة معدل ارتكاب الجرائم عن عام ١٤٠٥ .. .. ١٧٥
- الجدول ٧ : النسبة المئوية للجرائم الهامة الواقعة على المال والجرائم الهامة الأخرى التي وقعت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦ ١٧٦

فهرس الأشكال

- الشكل ١ : المعالجات الخاصة بالاحصائيات الجنائية للتعرف على السمات المشتركة لحالة الأمن في المدن الكبرى ٦١
- الشكل ٢ : نموذج مقترح لادارة الأجهزة الأمنية في المدن الكبرى ١٨٨

التقديـــــــم

يشهد هذا العصر نمواً حضرياً سريعاً للمناطق السكانية الصغيرة التي سرعان ما تصبح مدناً تتسع حجماً ومساحة لتصبح مدناً كبرى تضم في رحابها ملايين البشر حيث يتزايد فيها النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي وتتشابك العلاقات.

والأمن في المدن الكبرى ـ تبعاً لذلك ـ له خصائص محددة تميزه عن الأمن في المناطق السكانية الأخرى ـ كالقرى مثلا ـ وتتلاقى هذه الخصائص رغم المتغيرات المختلفة التي تميز كل مدينة كبرى على حدة في مسائل مثل البطالة والفقر والتلوث البيئي وغيرها مع انعكاسات هذه المتغيرات على الحالة الأمنية، ورغم أهمية هذا الموضوع وحيويته فإنه لم ينل حظاً مناسباً من الاهتمام البحثي حتى الآن.

والباحث ـ في هذه الدراسة ـ يقف وقفة تأمل ودراسة وتحليل لحالة الأمن في المدن الكبرى يتم في ضوئها تحديد وجهه الحقيقي، ويبرز مدى التزام الأفراد بقواعد الضبط الاجتماعي في المجتمع الذي يتزايد فيه سكانه يوماً بعد يوم.

ولعل أهم ما تؤكده هذه الدراسة هو أن الشرطة

بمفهومها العصري شرطة علمية تعتمد على استخدام العقل وإعمال الفكر، وبالتالي فإن ما تحققه من نتائج ايجابية ترتبط بالقدرة على التفكير العلمي المنظم لخدمة أغراض الأمن وتحقيق غاياته من خلال دراسة التغيرات المختلفة المؤثرة على الأمن.

وفي نهاية هذه الدراسة يحدد الباحث بعض الخصائص الأساسية للأمن في المدن الكبرى ويركز على أسلوب ادارة الأمن في المدن الكبرى.

والكتاب بما يحويه من هذه الموضوعات يعد إثراءً للمكتبة الأمنية العربية

فاروق عبدالرحمن مراد

موضوع الدراسة وأهميته:

إن المدينة صورة من صور الحياة الاجتماعية التي يحياها الانسان في العصر الحديث، تلك الحياة التي اتسمت بسمات خاصة ابرزها ذلك التحضر والتقدم والتطور الذي يلمسه الانسان في صنوف الحياة الاجتماعية والارتفاع في مستوى اداء خدماتها مقارنة بحياة اقرانه الذين وجدوا في الريف مستقرا لهم.

من هذا المنطلق فإن قواعد الضبط الاجتماعي التي تحكم الحياة في المدن الكبرى اصبحت ايضا لها سمات خاصة تتفق وطبيعة الحياة الاجتماعية التي تمارس فيها، أيضاً فالجريمة ـ كشكل من اشكال الخروج على هذه القواعد ـ ارتبطت ارتباطاً مباشراً بطبيعة الحياة في المدن بل وتلازمت معها، وتطورت مع تطور صنوف الحياة فاستحدثت جرائم نمت وامتدت شرورها وباتت ظواهر اجرامية تعيش في كنف ذلك التطور والتقدم الذي شهده مجتمع المدينة المعاصر في صور مختلفة، وبالتالي ارتبط استقرار الأمن في المدن الكبرى بجهود مختلفة ومتشعبة للأجهزة الأمنية ضد الجريمة ـ سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ـ تسعى للوقوف بدقة على ابعاد وحجم واتجاهات مظاهر واشكال الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي حتى يتسنى للقائمين على أجهزة الأمن تطوير النظم

والاجراءات والتدابير الأمنية التي تكفل استقرار الأمن واستتبابه في هذه المدن بصور تتفق وطبيعة الحياة فيها.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على السمات العامة للأمن في المدن العربية الكبرى، والتعرف على حجم واتجاهات الجرائم الهامة بها، وذلك وصولا الى ترشيد الجهود المبذولة في مجال الحد من الجريمة والانحراف من خلال سياسة امنية تستفيد من معطيات العلم الحديث، وتواكب التطور الكبير الذي حققته الدول المتقدمة في أساليب العمل الأمني تحقيقا لأهدافه المختلفة بأقصى قدر من الكفاءة والفاعلية.

وعلى ذلك يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة وما نتطلع اليه من غايات في اعدادنا لهذه الدراسة في النقاط الآتية:

١ ـ الوقوف على المفهوم المعاصر للأمن في المدن الكبرى، وأبراز تأثير بعض العوامل الاجتماعية (السسيولوجية) والعوامل السكانية (الديموجرافية) على حالة الأمن في هذه المدن.

٢ ـ تحديد حجم واتجاهات الجريمة في المدن الكبرى للوقوف بدقة على السمات العامة للجريمة في هذه المدن ـ بصفة

عامة - وفي عواصم الدول - بصفة خاصة - باعتبارها من أهم المدن الكبرى وأساس لادارة الأمن بها.

٣ - اقتراح نموذج يتم من خلاله ادارة أجهزة الأمن في المدن الكبرى ترتكز على معطيات علم الادارة العامة، ويضع الأمن بمفهومه المعاصر وأبعاده المختلفة من ناحية وسمات الأمن في المدن الكبرى من ناحية أخرى موضع الاعتبار

اطار الدراسة:

تم تحديد اطار الدراسة على النحو التالي:

١ - تقتصر الدراسة على المدن الكبرى في الدول العربية دون سواها من باقي الدول، وعلة ذلك أن ما لدينا من قومية عربية يدفعنا الى الاهتمام بدراسة سبل توفير مزيد من الأمن في مدننا العربية من خلال التعرف بدقة على ابعاد واتجاهات الجريمة بها، والوقوف على ما تتمتع به من مستوى أمني.

ومن جانب آخر، فإن للدول العربية مزيجاً موحداً من العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية السائدة بين افرادها وهي سمات تطورت مع التطور والتغير الذي شهدته الدول العربية في القديم والحديث، وهذه الوحدة والتشابه بين دول المنطقة العربية يجعل المقارنة بين مدن الدول

المكتبة الأمنية

العربية مقارنة بين مواد من جنس واحد. وبالاضافة الى ذلك فأن المجتمعات العربية استوردت في هذا العصر بعض أساليب الحياة الغربية العصرية التي قد لا تتفق مع طبيعة تلك المجتمعات وما تميزت به، وهو ما أفرز عن بعض التصدعات في البناء الاجتماعي ظهر في صور شتى مثل التفكك الاجتماعي وضعف القيم البيئية الاصلية والعجز عن مواجهة بعض المشكلات المتصلة بالجريمة والانحراف، وغيرها من المظاهر الاجتماعية السلبية.

لذلك فان اقتصار الدراسة على المدن الكبرى في الدول العربية فقط عما عداها من الدول يجعلها أكثر عمقاً ودقة وموضوعية ووصولا الى الهدف المقصود.

٢ ـ تقتصر الدراسة على الاهتمام بحالة الأمن في المدن العربية الكبرى في فترة زمنية محددة خلال عامي ٨٦ و ١٩٨٧م، وذلك في حدود ما امكن الحصول عليه من احصائيات جنائية للدول التي تم اختيار عينة من مدنها الكبرى كموضوع لهذه الدراسة.

٣ ـ تهتم الدراسة بالأمن في المدن الكبرى بصفة عامة، والجريمة كسلوك اجرامي يخرج عن قواعد الضبط الاجتماعي تسعى الأجهزة الأمنية الى مكافحته. وعلى ذلك فسوف

تتضمن الدراسة تحليلاً للحالة الأمنية لبعض المدن الكبرى من خلال حجم واتجاهات أهم الجرائم بها.

عينة الدراسة:

نظراً لصعوبة إجراء مسح ميداني شامل لجميع المدن الكبرى في الدول العربية، فقد تم اختيار عينة عشوائية لبعض المدن الكبرى في الدول العربية «المحافظات»، روعي تعددها وتعدد المناطق التابعة لها، وروعي التشابه في ظروف الحياة الاجتماعية السائدة في الدول حتى يتسنى عقد مقارنة بينها تتسم بالدقة والموضوعية.

ضمت هذه العينة مدن: «عمان واربد» في المملكة الاردنية الهاشمية، و «دمشق وحمص وحلب» في الجمهورية العربية السورية، و «القاهرة والاسكندرية والجيزة» في جمهورية مصر العربية، والعاصمة القومية في جمهورية السودان والتي تضم «الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري».

وقد روعي في اختيار هذه المدن أن تكون من أكثر المدن الكبرى كثافة في السكان حتى يمكن الوقوف على تأثير العوامل السكانية (الديموجرافية) في الجريمة وبالتالي في حالة الأمن.

وما يود الباحث تأكيده أن عرض الاحصاءات الجنائية

للمدن الكبرى المختارة لم يقصد به المقارنة بين المدن الكبرى في الدول المختلفة بعضها مع البعض الآخر ولكن قصد منه تقديم اطلالة عن حجم واتجاهات بعض الجرائم الهامة فقط، للوقوف على نسبة الجرائم المرتكبة في هذه الاحصائيات مقارنة بالمدن الأخرى داخل الدولة الواحدة، وبالتالي تظهر اعداد الجرائم المرتكبة لكل نوع، ولكن يتم ابراز نسبة ارتكاب هذه الجرائم مقارنة بالمدن الأخرى في الدولة الواحدة.

أدوات البحث:

اعتمد الباحث في اعداد هذه الدراسة على مصادر المعلومات الآتية:

- الاحصاءات الجنائية الرسمية الصادرة من أجهزة وزارة الداخلية المختصة في دول العينة خلال السنوات المحددة لهذه الدراسة.
- المراجع والمؤلفات المعاصرة التي اهتمت بموضوع الدراسة.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة بعض الصعوبات، منها مايلي:

- قلة المراجع والمؤلفات التي اهتمت بموضوع الدراسة.
- صعوبة تحديد مفهوم دقيق للمدن الكبرى. لذلك اعتمد الباحث على اصدارات الأجهزة المختصة في منظمة الأمم

المتحدة في هذا الشأن أو الجهات ذات الاهتمام، ورغم ذلك فالكثير من المدن الكبرى نمت بها مناطق جديدة نتيجة التوسع العمراني الذي شهدته في السنوات الأخيرة، لذلك فقد اعتبرنا أن مفهوم المدن الكبرى يمتد الى المحافظة كوحدة مكان متعارف عليها تهتم بالمدن الكبرى وما يحيط بها من مناطق.

- اختلاف اهتمامات وأسس تحليل الجريمة في الاحصاءات الجنائية، فكثير من الاحصاءات الجنائية يهتم بأنواع معينة من الجرائم دون أخرى، أو يتم التحليل فيها وفق اسس تختلف عن باقي الاحصاءات، وبالتالي لا توجد احصاءات نمطية في الدول العربية تسمح بقيام الباحثين بالمقارنة باقصى قدر من الدقة الموضوعية. ويرجع ذلك الى عديد من الاسباب من اهمها اختلاف القوانين والنظم الحياتية في الدول العربية واختلاف الافعال المجرمة تبعا لذلك.
- سرية البيانات والمعلومات خاصة ما يتصل باعداد رجال الأمن ومعداتهم وامكاناتهم، وهو جانب هام كنا نود أن تشمله الدراسة بالبحث والتمحيص.

- غياب التعددات السكانية أو عدم دقتها في بعض الدول يجعل أيضا المقارنة بينها غير دقيق خاصة في مجال التعرف على درجة تأثير العوامل السكانية على مستوى الأمن العام.

منهج وخطة الدراسة:

إتبع الباحث في الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي، وذلك بالاتجاه الى تحليل الاحصاءات الجنائية للمدن الكبرى المختارة، فضلاً عن عرض أهم المفاهيم المتصلة بموضوع الدراسة وأهم نتائج الدراسات السابقة في هذا الشأن.

وقد قسمت خطة الدراسة الى عدد من الأقسام الرئيسة على النحو التالي:

أولا : مفهوم الأمن في المدن الكبرى وابعاده، حيث يتم عرض المفهوم المعاصر للأمن ومنظوره الاجتماعي خاصة في المدن الكبرى باعتبارها صورة من صور الحياة الاجتماعية وشكلاً عصرياً من أشكالها. كذلك يشار الى أهمية العوامل السكانية الديمغرافية باعتبارها مؤثراً هاماً على مستوى الأمن في المدن الكبرى.

ثانياً: حجم واتجاهات الجريمة في بعض المدن العربية الكبرى مع الإشارة الى عدد سكانها واهم الجرائم السائدة فيها ونسب زيادة أو نقصان هذه الجرائم عن العام السابق. كذلك يتم الوقوف على ترتيب كل مدينة بالنسبة لباقي مدن الدولة.

ثالثاً: يتم عرض وتقديم مقترحات أو أسس يجب أن يستند اليها العمل الأمني في المدن الكبرى حتى يمكنه أن يحقق قدراً

اكبر من الاستقرار الأمني بها، وذلك من خلال اقتراح نموذج يتم من خلاله ادارة الأجهزة الأمنية وقيادتها في المدن الكبرى يراعي الابعاد المختلفة في هذه المدن، ويأخذ في اعتباره نتائج هذه الدراسة

الدكتور عماد حسين عبدالله

١٤٠٩هـ

الفصـــل الأول

مفهوم الأمن في المدن الكبرى وأبعاده وادارته

المدن الكبرى مكان يتسم بسمات خاصة ابرزها وجود علاقات اجتماعية متشابكة ومعقدة لمجموعة من البشر يكوّنون كثافة سكانية في منطقة جغرافية محددة، لذلك فإن التوصل لتحديد مفهوم للأمن في المدن الكبرى وابعاده يتطلب عرضاً للأطر النظرية العلمية لهذا الجانب من خلال تناول اهمية الأمن في المدن الكبرى ثم المفهوم المعاصر للأمن ثم عرضاً للمنظور الاجتماعي للامن وأيضاً السكاني، وإبراز العلاقة بين العوامل السكانية (الديمغرافية) والأمن في المدن الكبرى.

أولاً: أهمية الأمن في المدن الكبرى:

يثور التساؤل عن الأسباب التي دعت الى الاهتمام بالأمن في المدن الكبرى عما عداها من اشكال المجتمعات البشرية، فالأمن يصنع من نسيج واحد، والاهتمام بالأمن في المدن الكبرى قد يعني الاقلال من أهمية الأمن في الريف أو في المدن الصغرى، وهو اتجاه قد يتعارض مع ذلك المبدأ الهام القائل بأن «الأمن كل لا يتجزأ» فقد يتبادر الى الذهن في الوهلة الأولى أن الاهتمام بالأمن في المدن قد يحيد بنا الى نتائج غير مرغوب فيها.

والاجابة على هذا التساؤل هي في ذاتها القاء للضوء عن أهمية هذا الطرح وقيمة هذه الدراسة وتمنع من اختلاط الأوراق في هذا الصدد، فلاشك أن هناك العديد من الأسباب التي تقودنا الى ضرورة الاهتمام بالأمن في المدن الكبرى، ويدفعنا ايضا الى سرعة دراسة هذا الموضوع الحيوي دراسة علمية تسعى الى التعرف على خصائص وسمات الأمن في هذه المناطق المكتظة بالسكان، والوقوف على ملامحها وخصائص الأمن فيها دعماً وتطويراً للتدابير الأمنية التي تكفل تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع.

ويمكن اجمال أهم هذه الأسباب في النقاط الآتية:

١ ـ تتسم المدن الكبرى بتمركز عدد كبير من السكان الذين يمثلون غالبية أفراد المجتمع الذين يعيشون في بقعة جغرافية واحدة وتربط بينهم سمات وخصائص مشتركة، وبالتالي فإن الاهتمام بأمن المدن الكبرى هو محاولة جادة للتعرف على أنسب الأساليب والوسائل التي تكفل المحافظة على النظام والأمن العام والآداب للمجتمعات السكانية في المدن الكبرى على مستوى الدولة الواحدة، وبالتالي يؤدي الى استقرار النظام على مستوى العالم العربي ككل.

٢ ـ أهم ما تتسم به المدن الكبرى ترامي اطرافها واتساع

مساحتها اتساعا مصحوبا بالعديد من الطرق الرئيسة والفرعية، وتعدد وتنوع احيائها بين مناطق صناعية وأخرى سكنية وثالثة تجارية. . وغيرها، ولعل هذا التنوع في مناطق المدن يفرز أعباءً اضافية جديدة على أجهزة الأمن التي ترى أهمية تنوع التدابير الأمنية تنوعا يتفق وطبيعة هذا الامتداد الجغرافي ويتلاءم مع هذا التنوع، وبذلك يبرز الاختلاف بين الأمن في المدن الكبرى عما عداها من الصور الأخرى للمجتمعات البشرية.

٣ ـ إن تركز المصالح الحكومية والمنشآت الحيوية في عواصم الدول والمدن الكبرى هو سمة هامة تلقي عبئاً جديداً على الأجهزة الأمنية التي يجب عليها أن تسعى من خلال أجهزتها المتخصصة لتأمين هذه المنشآت وحمايتها من أية أخطار يمكن أن تتعرض لها، وبما يحمي حق الأفراد في الاستفادة المثلى مما تقدمه هذه المصالح والمنشآت من خدمات أو عون.

٤ ـ ترتبط المدن الكبرى بنشاط اقتصادي وتجاري واسع، وكذلك حالة من الرواج التي تدعو أجهزة الأمن الى توقع المزيد من الجرائم المرتبطة بهذا النشاط، وبالتالي فإن عليها واجب هام يهدف الى توقع حجم واتجاهات هذه

الأنواع من الجرائم والاستعداد لمواجهتها في صورها المختلفة

٥ ـ إن التطور المستمر والنمو المتصل للمجتمعات البَشَرية في المدن الكبرى يفرز دائماً أنواعاً مستحدثة من السلوك الاجرامي ترتبط أشد الارتباط بهذا التطور وتسعى فيه لاستغلاله، وقد لا يقف الأمر عند سعي أجهزة الأمن لمواجهة سلوك اجرامي لفرد أو أفراد بذواتهم، بل غالبا ما يصل الأمر لضرورة التصدي لظاهرة اجرامية مستحدثة باتت تهدد أمن هذا المجتمع ككل، ومن هنا فان الأمن في المدن الكبرى يجب أن يتسم بالدينامية وسرعة التغيير الذي يلائم مواجهة الجريمة في شتى صورها وكافة اشكالها وبمعدل يفوق كثيرا أجهزة الأمن التي تعمل عما عداها من اشكال المجتمعات البشرية.

٦ ـ إن السعي لتحقيق الأمن يرتبط بداءة بمكافحة الجرائم في صورتها التقليدية، ولاشك أن حجم واتجاهات هذا النوع من الجرائم في المدن الكبرى يفوق كثيرا حجمه واتجاهاته فيما عداها من اشكال المجتمعات البشرية الأخرى.

٧ ـ إن العوامل البيئية (الايكولوجية) التي تسود مجتمعات المدن وخاصة المدن الكبرى منها تختلف الى حد كبير مع تلك

العوامل المماثلة السائدة في الريف مثلا، ولاشك في أن تعدد هذه العوامل وتشابكها وتداخلها مع العديد من العوامل الأخرى تفرز اشكالا وانماطا من السلوك والنظام البيروقراطي السائد في هذا النوع من المجتمعات، ويقع على أجهزة الأمن عبء دراسة هذه العوامل وتباين مدى تأثيرها على مسيرة أجهزة الأمن واشكال الجريمة، والتعرف على قدر التأثير السلبي والايجابي على مستوى اداء اجهزة الأمن لأهدافها.

٨ ـ إن اشاعة جو من الأمن والطمأنينة لدى افراد المجتمع البشري في المدن الكبرى يرتبط ايضا بمحددات تختلف في بعض الأحيان عن تلك المحددات التي ترتبط بالأمن، فيما عداها من مناطق جغرافية.

ثانياً: مفهوم الأمن بصفة عامة:

إن الأمن مطلب اساسي للفرد يتطلع اليه منذ بدء الخليقة، ويسعى دائماً للتمتع به والحصول عليه في أي مرحلة من مراحل حياته، وهو ايضا مطلب تسعى الجماعات اليه في أي صورة من صورها، وكثيراً ما نجد العديد من الجهود التي تبذل لتحقيق الأمن سواء على مستوى الأسرة أو القرية أو المدينة أو على المستوى الدولي. فهو ركيزة أساسية لاستقرار

الحياة الاجتماعية بشتى صورها، ومن هنا يثور التساؤل عن مفهوم كلمة (الأمن) الذي نتطلع اليه جميعاً.

هناك العديد من المحاولات التي بذلت لتعريف كلمة (الأمن) تعريفاً يبرز جوهره ومضمونه. فهناك من عرف الأمن: بأنه «الحالة التي تتوفر حين لا يقع في البلاد اخلال بالقانون، أما في صورة جرائم معاقب عليها، أو في صورة نشاط خطر يدعو الى اتخاذ تدابير الوقاية والأمن لمنع هذا النشاط الخطر من أن يترجم نفسه الى جريمة من الجرائم»[1] وهو تعريف موضوعي وإن كان يؤخذ عليه عدم تناوله لكافة صور الأمن من ناحية، وأيضاً قصوره عن التعبير عن أثر الاجراءات التي تقوم بها الدولة عند حدوث خروج على قواعد الضبط الاجتماعي والتي من شأنها اعادة الأمور الى نصابها وتأكيد إيمان الفرد بأن الدولة تستطيع توفير الأمن له إذا ما وقع اعتداء عليه

وهناك تعريف آخر يرى أنه «مجموعة إجراءات تربوية

---

١ ـ علي بن فايز الحجني. الأمن في الاسلام. مكتبة المعارف. الرياض: ص: ٧٢ نقلا عن الدكتور حسين محمد علي. المدخل المعاصر لمفاهيم ووظائف العلاقات العامة مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة: ١٩٨٦م. ص: ٢٣٧

ووقائية وعقابية تتخذها السلطة لتأمين الأمن واستتبابه داخليا وخارجيا انطلاقا من المبادىء التي وضعها الاسلام لضمان الأمن الذي يعني الأمن على المصالح المعتبرة».[1]

وهو تعريف أفرغ كل اهتمامه في الأساليب التي تدعم الأمن وتحققه، وانصرف معن التحديد الدقيق لمفهوم الأمن، وهو تعريف أيضاً قصر الاجراءات الأمنية على اجراءين تربوي ووقائي وهما اجراءان من صنف واحد تعالج بهما الدولة جانب وبالتالي عرض للاجراءات العقابية لم يتعرض لباقي الاجراءات التي تتخذ تحقيقا للغايات الأمنية الأخرى.

ويرى البعض أن الأمن هو: «احساس الفرد والجماعة البشرية باشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع الى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي. كالسكن الدائم المستقر، والرزق الجاري والتوافق مع الغير، والنفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه، وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ (السكينة العامة) حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي[2]، ورغم تركيز التعريف على مفاهيم الأمن الاّ أن

---

١ ـ علي بن فايز الحجني. المرجع السابق. ص: ٧٣

٢ ـ اللواء عبدالكريم نافع. الأمن القومي. مطبوعات دار الشعب.=

هذا التعريف لم يتعرض للأساليب المختلفة التي تكفل تحقيق هذه المفاهيم.

وهناك من يعرّف الأمن العام بأنه «كل ما يطمئن الفرد على نفسه وماله»، وتحقيقاً لهذا يتعين على الادارة أن تعمل على صون الأمن في الدولة بمنع الجريمة قبل وقوعها وحفظ النظام باتخاذ التدابير التي تحول دون الاخلال بسير الحياة العامة واضطرابها وبدرء الكوارث العامة سواء أكانت من صنع الطبيعة أم من صنع الانسان»[1]، ورغم وجاهة هذا التعريف، الا أنه يؤخذ عليه أنه فصل الأمن كمفهوم عن «السكينة العامة» والتي عرفها بحالة الهدوء والسكون في الطرق والأماكن العامة، وذلك بحماية الأفراد من مضايقات الآخرين وما يقلق راحتهم، وكذلك فصل مفهوم الأمن عن المحافظة على الصحة والوقاية من خطر الأمراض والأوبئة وغيرها وهي أمور تسهم في تحقيق الأمن بمفهومه الواسع.

= القاهرة: ١٩٧٥م. ص: ٢٢، نقلا عن علي بن فايز الحجني. الأمن في الاسلام، مرجع سبق ذكره. ص: ٧١ وأنظر أيضاً ممدوح شوقي، الأمن القومي والأمن الاجتماعي الدولي. دار النهضة العربية. القاهرة: ص: ٣٠.

١ اللواء صلاح مجاهد. المدخل لادارة الشرطة، أكاديمية الشرطة القاهرة: ١٩٨١م. ص: ٨ - ٩

ونرى أن كل هذه المفاهيم قد اتفقت في تحديد المقصود بالأمن بأنه: «تلك المشاعر والأحاسيس التي تسود البشر بالطمأنينة والسكينة»، وعلى ذلك فالأمن هو شعور قبل أن يكون تدابير لأجهزة أمنية أو ضمانات تكفلها النظم والقوانين. فالإحساس بالطمأنينة هو الغاية التي ينشدها الجميع.[1] والأمن نقيض الخوف ـ كما تؤكده الآية الكريمة ـ ﴿فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[2] وتأكيداً لصحة أن الأمن شعور وأحاسيس قبل أن يكون تدابير لأجهزة

---

١ ـ والأمن لغة: ضد الخوف أو نقيض الخوف. فيقال: إن فلانا يأمن أمنا. والمأمن موضع الأمن. والآمن المستجير ليأمن على نفسه. عن ابن الاعرابي، لمزيد من التفصيل راجع: «عبدالكريم علي الكبير وآخرون». لسان العرب. ابن منظور. دار المعارف، القاهرة: بدون سنة النشر، من ص: ١٤٠ ـ ١٤١ وقد وردت الكلمة بالانجليزية Security بمعنى أمن وطمأنينة وسلام. لمزيد من التفصيل راجع: اللواء شفيق عصمت. قاموس الشرطة. اكاديمة الشرطة القاهرة: ١٩٧٠م. ص: ٣٧ ولمزيد من التفصيل راجع أيضا: علي بن فايز الحجني. الأمن في ضوء الاسلام. مرجع سبق ذكره. ص: ٦ نقلا عن المفردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني. ص: ٢٥ واحمد محمد المغربي. والمصباح المنير، في غريب الشرح الكبير للرافعي الجزء الأول. مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده. القاهرة: ص: ٢٩

٢ ـ سورة قريش. الآيتان: ٣، ٤.

أمنية ذلك الوعد الذي وعد الله تعالى عباده بالأمن كثمرة للايمان والعمل الصالح، فقال تعالى: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾،[1] وقال تعالى ﴿إن المتقين في مقام أمين﴾[2] وقال تعالى ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا، يعبدونني ولا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾.[3]

فالأمن هو الغاية التي يقصدها كل إنسان على وجه الأرض، لذلك وعد الله عباده بالأمن ثمرة لايمانهم وعملهم الصالح[4]، ولاشك أن التكافل الاجتماعي الذي يدعو اليه الاسلام صورة من الصور التي تحقق الأمن بمفهومه سالف الذكر [5]

---

١ ـ سورة الأنعام. الآية: ٨٢.

٢ ـ سورة الدخان. الآية: ٥١.

٣ ـ سورة النور. الآية: ٥٥.

٤ ـ لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع احمد عمر هاشم. الأمن في الاسلام. دار المنار للطبع والنشر والتوزيع. القاهرة: ص: ١٨ ـ ١٩ ص: ٨٩ ـ ٩٨

٥ ـ اللواء الصادق حلاوه. الأمن العام فلسفته وخطته. دار الفكر العربي. القاهرة: بدون تاريخ نشر. ص. ١١٧ ـ ١٢٨

وعلى ذلك فالأمن من وجهة نظرنا هو «الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة ووقايتهما من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي من خلال ممارسة الدور الوقائي والقمعي والعلاجي الكفيل بتحقيق هذه المشاعر».

من هذا التعريف يتبين أن هناك عدداً من الجوانب الهامة المتصلة بتعريف الأمن يمكن اجمالها في النقاط التالية:

- إن الأمن يعني احساس الفرد بمشاعر الطمأنينة وعدم الخوف نحو نفسه واسرته وعشيرته وماله، واحساسه ايضا بالاعتراف بوجوده وبكيانه ومكانته.
- إن الأمن يبدأ من الفرد وهو الخلية الأولى في المجتمع، وأمن الفرد بالاضافة الى ما ورد في الفقرة السابقة يرتبط أشد الارتباط بوقايته وحمايته من الانزلاق في المسلك الخاطىء الذي يتنافى مع مبادىء الدين الاسلامي الحنيف أو القيم الاجتماعية السائدة.[1] أو العادات أو الأخلاق أو القوانين

---

١ ـ تعني القيم الاجتماعية تلك المبادىء والأشياء التي تكون ذات قيمة معينة عند الجماعة، وتبرز هذه القيمة بالرأي الجماعي الحر غير المفروض وتنعكس على سلوك الأفراد في المجتمع. لمزيد من التفصيل راجع: سيد عويس، «تأثير ظاهرة سياسة الانفتاح على القيم الاجتماعية في المجتمع المصري المعاصر»، مجلة الأمن العام. العدد ١٠٩ القاهرة: ص: ٨٤ ـ ٨٧.

والنظم المعمول بها ولا يتحقق أمن الفرد الا من خلال رعاية عدد من المؤسسات الاجتماعية والتربوية ودفعها لأداء هذا الدور بالمستوى المأمول، وهذه الأجهزة مختلفة ومتنوعة تبدأ من الأسرة والعائلة ودور الحضانة والمدرسة والجامعة ومكان العمل وغيرها من مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثل مؤسسات رعاية الأحداث الجانحين أو رعاية المودعين في المؤسسات العقابية

وعلى ذلك فالأمن يرتبط بالفرد ويسري ويشيع في المجتمع سروراً بالمؤسسات الاجتماعية المختلفة

- يرتبط الإحساس بالأمن والطمأنينة في المجتمع بالقدرة على الحفاظ على النظام العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض والأموال والقيم الاجتماعية السائدة.[1] وبالتالي فإن الجماعة عليها أن تمارس ثلاثة ادوار رئيسة من شأنها دعم مشاعر الطمأنينة وهي: دور وقائي وآخر قمعي، وأخيراً دور علاجي

---

١ ـ نصت المادة الثالثة من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١م في شأن هيئة الشرطة بجمهورية مصر العربية على اختصاص هيئة الشرطة بأنها: تختص بالمحافظة على النظام العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض والأموال، وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها، كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات وتنفيذها ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات.

- إن الدور الوقائي يعني اتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها الحيلولة دون الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، ومن شأنها حفظ وصون القيم الاجتماعية وتطمئن الفرد على نفسه وحاله والحيلولة دون وقوع جريمة، وتعمل على تسيير الحياة اليومية دون اضطراب ودرء أخطار الكوارث بكافة أنواعها، والحفاظ على الصحة العامة والوقاية من الأمراض والأوبئة، والمحافظة على الهدوء والسكينة في الطرق العامة.[1] وبذلك يسهم هذا الدور في تنمية احساس الفرد والجماعة بالطمأنينة والأمن.

إن الدور الوقائي يتسع ليشمل عدداً من الأجهزة التي تسهم في القيام بهذا الدور مثل الصحة والشئون الاجتماعية والشباب والأوقاف والاعلام والعمل والتعليم وغيرها من الأجهزة التي يمكن أن تسعى لتحقيق الأهداف الأمنية المرتبطة بهذا الدور، ولاشك أن هذه الوظيفة تتسع وتضيق في اتجاه التغيير الاجتماعي في التنمية.

- أما الدور القمعي فيعني قيام أجهزة العدالة الجنائية ذات الاختصاص بالتصدي لكل من تسول له نفسه الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي وذلك بالعمل على تقديمه ليد

---

١ - لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع اللواء صلاح مجاهد. مرجع سبق ذكره. ص: ٦ ـ ٧.

العدالة حتى ينال جزاء ما اقترفه من ذنب طبقا للقوانين والنظم واللوائح والقيم الاجتماعية السائدة، وعلى ذلك فإن هذا الدور ينمي احساس الفرد والجماعة بقدرة الدولة على التصدي للخارجين عن القانون بكل حزم وقوة وهي مشاعر تنمي احساس الفرد والجماعة بالطمأنينة وبالتالي بالأمن.

وهناك عدد من الأجهزة التي تتولى تحقيق هذه الوظيفة منها النيابة العامة أو الادعاء العام والمحاكم والأجهزة القضائية الأخرى وأجهزة الشرطة والأجهزة الأخرى التي خولها النظام حق التصدي لمظاهر الانحراف بكافة صوره، وتؤدي اجهزة الضبط هذه الوظيفة عقب ارتكاب فعل الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، وذلك باتخاذ اجراءات متعددة تبدأ بجمع المعلومات واجراء التحريات وعمل المعاينة وتفتيش مسرح الجريمة واقامة دليل الاتهام وتقديمه ليد العدالة

ويجب تطوير هذا الدور على الدوام بما يتفق ويواكب تطوير وتغيير جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية بحيث تضمن توفير الحماية اللازمة للمجتمع ضد كل من يخرج عن قواعد الضبط الاجتماعي المعمول بها

- اما الدور العلاجي فيتمثل في التصدي للمشكلات الأمنية بالحل والعلاج والحد من آثارها السيئة، وبالتالي فهي تنمي

احساس الفرد والجماعة بالطمأنينة، فيرتبط هذا الدور بالقدرة على اعادة تكيف المجرم واصلاحه ورعايته واعادته الى المجتمع في شكل مناسب يتحلى بالقيم الاجتماعية السوية بحيث يصبح فرداً صالحاً محصناً ضد الانزلاق في المسلك الاجرامي سرة أخرى، والقدرة على اعادة الأمور الى أوضاعها خاصة في حالات الكوارث والأخطار العامة التي قد يواجهها الأفراد بتقديم كافة الخدمات اللازمة لهم باعلى مستوى متاح مثل اعمال الاسعافات والانقاذ والاغاثة وغيرها من الأعمال.[1]

ويتولى هذا الدور العديد من الأجهزة مثل اجهزة الدفاع المدني والمؤسسات الاصلاحية ودور رعاية الأحداث الجانحين وغيرها، وهذه الأجهزة تسعى الى تحويل النزلاء والجانحين الى طاقات انتاجية وتهيئتهم للتكيف مع المجتمع الخارجي عقب انقضاء مدة العقوبة [2]

---

١ ـ لمزيد من التفصيل عن هذا الجانب راجع: أ. و. ويلسن. التخطيط في مجال الشرطة، ترجمة اللواء شفيق عصمت. كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة الطبعة الأولى. القاهرة: يونيو ١٩٦٨م.

٢ ـ لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع: اللواء الدكتور اشرف الهراس. اسلوب ادارة الشرطة في ضوء نظام المحليات. كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة رسالة دكتوراه غير منشورة. القاهرة: ١٩٨٧م. ص: ٩٧ ـ ٩٩

ثالثاً: أبعاد الأمن في المدن الكبرى:

إن الأمن يرتبط دائماً بالمنظور الاجتماعي والسكاني، وتتعاظم الأعباء الأمنية بتعاظم العاملين المشار اليهما، ويصل الاهتمام بالمنظورين سالفي الذكر الى اقصى درجاته في المدن الكبرى الذي يمثل فيها العنصر الاجتماعي (السوسيولوجي) والعنصر السكاني (الديمغرافي) أهمية خاصة، حيث تتبوأ المدن الكبرى مكانة متميزة عما عداها من القوالب الأخرى التي تصب فيها الحياة الاجتماعية (الريف، المدن الصغرى) ويصبح المنظوران المشار اليهما محددات هامة يجب على جهاز الشرطة في المدن الكبرى ان يضعهما في حساباته عند سعيه لتحقيق الغايات الأمنية المختلفة

وسوف يسعى الباحث لتقديم اطلالة سريعة على المنظورين ـ سالفي الذكر ـ واللذين يميزان الأمن في المدن الكبرى.

١ ـ المنظور الاجتماعي (السوسيولوجي) للأمن في المدن الكبرى:

إن أهم ما يميز الحياة في المدن الكبرى عن غيرها هو درجة التحضر والرقي والتقدم التي توفرها هذه المدن للمقيمين

فيها، وتطور مظاهر الحياة الاجتماعية وارتفاع مستوى اداء الخدمات بها قياساً بغيرها س المناطق الجغرافية السكنية كالمناطق الريفية أو المدن الصغرى.

ولاشك أن للتحضر - الذي نشير اليه - العديد من المظاهر الايجابية التي نلمسها في المدن الكبرى قد يكون أهمها: ارتفاع مستوى معيشة ودخل الأفراد وانتعاش الحياة الاقتصادية وتزايد نسبة المتعلمين س أهل المدن الكبرى، واتساع الدور الذي تؤديه أجهزة الاعلام بشتى صورها.

وإذا كان للتحضر مظاهر ايجابية فقد تكون له أيضاً مظاهر سلبية مثل التباين الكبير بين الطبقات الاجتماعية وبروز مشكلات النزوح من الريف الى المدن الكبرى سعيا لرزق أوفر، وزيادة مشكلات الشباب، كذلك ضعف الروابط العائلية والأسرية وتفككها في بعض الأحيان، وغيرها من المظاهر السلبية

ولاشك أن كل هذه المظاهر تؤثر سلبياً أحيانا وايجابيا أحيانا أخرى على السلوك الانساني للمقيمين في المدن الكبرى، وقد كانت هذه العناصر والعوامل موضوعات هامة لأبحاث ودراسات علماء الاجتماع والنفس والقانون للوقوف على مدى تأثيرها على السلوك الاجتماعي للأفراد، وقد تبين أن العديد

من الأسباب الاجتماعية الدافعة للجريمة تتوافر بشكل اكبر في المدن الكبرى.

وقد بدأ تلك المحاولات العالم الايطالي «انريكوفري» «Enrico Ferri» حينما نشر أول مؤلفاته عام ١٨٨١م الذي يحمل اسم «Crimminal Sociology» أي منذ اكثر من قرن من الزمان، ثم تواترت بعده دراسات عديدة كانت تسعى الى استكمال الدراسة[١]

وقد حاولت بعض الدراسات تبيان العلاقة بين الجريمة والمكان الذي ارتكبت فيه وما يحيط به من ظروف طبيعية أو كثافة سكانية، وانتهت الى أن هناك معيارين للتفرقة، معيار حسابي يقيس التفرقة بعدد السكان، ومعيار اجتماعي يهتم بالمميزات الاجتماعية التي تميز السكان في المدن الكبرى عن غيرها، فكلما اتسع نطاق الصناعة او المستوى الثقافي اصبحت مدينة كبرى، وقد استحدث البعض ما أسموه بقانون الكثافة في الجريمة يربط عدد الجرائم بعدد السكان، وتبيّن أنها علاقة

---

١ ـ لمزيد من التفصيل راجع: الدكتورة سامية حسن الساعاتي. الجريمة والمجتمع. بحوث في علم الاجتماع الجنائي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت: ١٩٨٣م. ص: ٤٣.

طردية وأن المدن الكبرى تنتشر فيها أنواع معينة من الجرائم[1].

ورغم كل ما بذل من دراسات علمية للوقوف على صيغة للمعادلة الرياضية بين هذه العوامل الاجتماعية والسلوك الاجرامي، الا أن كل هذه المحاولات لم تنته الى نتائج مؤكدة تثبت دقة هذه العلاقات بصورة قطعية لا تقبل الشك أو الجدل، ففي الوقت الذي راحت فيه بعض الدراسات الى اثبات علاقة بعض العوامل الاجتماعية بالسلوك الاجرامي اثبتت دراسات أخرى عدم صحة هذه العلاقة، ولكنها دراسات أكدت أن أغلب العوامل الدافعة الى الجريمة تتوافر بشكل أكبر في المدن عنها في الريف

ورأينا ابراز بعض هذه العوامل التي تتصل اتصالا كبيرا بطبيعة الحياة في المدن الكبرى، والتي اشارت الدراسات الى أنها عوامل واقعة لارتكاب الجرائم أو لتوفير مناخ يزيد من احتمالات ارتكاب الجرائم وسوف نذكرها بايجاز على النحو التالي:

- ذهب البعض الى أن طبيعة المجتمع المحلي ودرجة التحضر من أهم المؤثرات الاجتماعية على سلوك الفرد في المجتمع،

---

١ - لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع: الدكتور محمود نجيب حسني. علم الاجرام وعلم العقاب. دار النهضة العربية القاهرة: ١٩٨٢م. ص: ٩٧ - ٩٩

فنوعية الجرائم التي تسود في الريف تختلف عن نوعية الجرائم التي تسود في الحضر أو المدن، ونادى ـ هذا البعض ـ بأن هناك علاقة بين الجريمة وطبيعة المنطقة السكنية التي نشأ فيها المجرم أو يقيم بها، فالأحياء الفقيرة في المدن تعد مصدرا أساسيا دافعا للسلوك الاجرامي وجنوح الأحداث.[1]

- وأرجع البعض الظاهرة الاجرامية الى النمو العمراني الحضري ويرى أن النمو الحضري للمجتمعات يتسم بتزايد نسبة المهجرين س الريف الى المدن، واختلاف الثقافات وانتشار العلاقات السطحية أو غير العميقة بين أفراد المجتمع، وهو ما يؤدي الى انتشار نوع مس الفوضى تشجع على انتشار الجريمة وهذا الطرح يفسر ظاهرة تزايد الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية ويبرر أسباب تزايد معدلات ارتكاب الجريمة في المدن عنها في الريف.[2]

---

١ ـ نبيل توفيق السمالوطي. الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي. دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة جده: ١٩٨٣م. ص: ٢٣٧ ـ ٢٣٨

٢ ـ الدكتورة سامية حسن الساعاتي. الجريمة والمجتمع. مرجع سبق ذكره. ص: ١١٨، ١١٩ نقلا عن:

Marshall Clinared, the process of urbdnization and Criminal Behavior, am.J. soc vol XL VIII «1942« PP. 202 - 213. and Frank Tannenbaurm, Social Forces in the development of crime» in clyde B, Vedder etal , «eds» Op. cit, PP 220 - 222.

ـ وقد حاول البعض اثبات العلاقة بين الجريمة وظاهرة الهجرة الريفية الحضرية، وأشاروا الى أن الكثير من المؤثرات على هذه الفئة من المجرمين تؤدي بهم الى ارتكاب سلوك اجرامي في المدن أكثر منه في القرى، مثل تواضع مستوى التعليم والتمسك بالعادات والتقاليد الريفية التي قد لا تتناسب مع سلوك وأنماط حياة المقيمين من أهل المدن، هذا بالطبع فضلا عن ضعف المستوى الاقتصادي لهذه الفئة، كل هذه العوامل قد تدفع ببعض المهاجرين من الريف لارتكاب جرائم في المدن.[1]

ـ وقد نادى عالم الاجتماع «ادوين سذرلاند» الى نظرية اسماها «الاختلاط التفاعلي»، وتعني أن السلوك الاجرامي يكتسب من خلال اختلاط الأفراد بجماعات ممارسة الانحراف، فالفقراء الذين يعيشون في مناطق غير متحضرة يكتسبوا ثقافة اجرامية تتفق مع هذه البيئة، أما من يعيشون في مناطق متحضرة وفي أسر غنية وينالون قسطاً من التعليم يكتسبون سلوكاً اجرامياً يختلف عن سابقه، مثل الرشوة أو التزييف أو الاختلاس، وتبعاً لهذا الفكر فإن طبيعة الجريمة في المدن

---

١ ـ نبيل توفيق السمالوطي. الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي. مرجع سبق ذكره. ص: ٢٣٩ ٢٤٠

الكبرى تختلف عن طبيعتها في المدن الصغرى أو الريف.[1]

- وأشار البعض الى وجود علاقة سببية بين الجهل وعدم التعلم - وهي نسبة غالبة بين أهل الريف عن أهل المدن - والجريمة

ويذهب آخرون الى أن هناك أنواعاً من الجرائم تتطلب درجة معينة من العلم والتحضر مثل جرائم التزوير والتزييف والسطو على البنوك، لذلك فإن هذه الجرائم تنتشر في المدن الكبرى كنتيجة طبيعية لانتشار التعليم بها وهو اتجاه لم تتأكد صحته على اطلاقه [2]

- إن ما يميز الحياة في المدن الكبرى عن باقي المدن والريف هو مستوى الحياة الاقتصادية التي تبدو اكثر ازدهارا، وبالتالي فإن هناك مشكلات قد تظهر في المدن الكبرى عما عداها من وحدات جغرافية. وقد ذهب عديد من العلماء الى ربط مثل هذه العوامل بالجريمة وذلك بحصر مرتكبي الجرائم في الطبقات محدودة الدخل، بل كشفت دراسات دي فيرس .F

---

١ - لمزيد من التفصيل راجع تماضر حسون وحسين الرفاعي. المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض: ١٤٠٨هـ. ص: ٢٩ ٣٠ راجع أيضا نبيل السمالوطي. المرجع السابق. ص: ٢٥١

٢ - محمد نبيل السمالوطي. الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي. مرجع سبق ذكره. ص: ٢٤٣، ٢٤٤

Divece الايطالي الجنسية والتي أجراها في أواخر القرن الماضي الى أن نسبة ٩٠٪ من مجموع المحكوم عليهم المودعين في المؤسسات الاصلاحية من هذه الطبقة، في الوقت الذي بلغت نسبة هذه الطبقة الى الطبقات الأخرى في المجتمع ٦٠٪ فقط[1]

- وقد رأى أنصار «المدرسة التكاملية» أن أسباب الجريمة ليست سببا واحدا بعينه بل هي أسباب مجتمعة بعضها داخلي للفرد والبعض الآخر خارجي أي يتصل بالبيئة الخارجية للفرد، وبالتالي فإن العلماء وباختلاف تخصصاتهم (نفسية، بيولوجية، اجتماعية الخ) لا يجب أن يعملوا في استظهار أسباب الجريمة بمعزل عن بعضهم الآخر بل يجب أن يدرس السلوك الاجرامي بجهد متعاون بين علماء التخصصات المرتبطة بهذا السلوك.

وفي نهاية هذا العرض السريع الذي ركز فيه الباحث على ابرز الاتجاهات الفقهية والدراسات التي سعت الى تبيان

---

١ - لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع: نبيل توفيق السمالوطي. الدارسة العلمية للسلوك الاجرامي. مرجع سبق ذكره. ص: ٢٧٢ - ٢٧٦ وراجع ايضا سامية حسن الساعاتي. الجريمة والمجتمع. مرجع سبق ذكره. ص: ١٢٨ - ١٤٠ وراجع أيضا علي بن فايز الجحني. الأمن في ضوء الإسلام. مكتبة المعارف بالقاهرة: ص: ١٨ - ٢٠

العلاقة بين عوامل اجتماعية عدة ـ تتميز بها المدن الكبرى ـ بالجريمة مثل درجات التحضر وطبيعة المجتمع المحلي أو أثر النمو العمراني على السلوك الاجرامي أو ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية أو تأثير الاختلاط على نوع السلوك الاجرامي، أو أثر الجهل وعدم التعلم في ذلك أو تأثير مستوى الحياة الاقتصادي في هذاالشأن،وكل هذه الدراسات لم تنته الى نتائج مؤكدة تثبت حتمية العلاقة بين أي من هذه العوامل والجريمة.

واتجه العلماء الى دراسة العوامل المؤدية الى السلوك الاجرامي مستبعدين فكرة سبب الظاهرة وقد انتهت الى أن هناك علاقة مابين العوامل الجسمانية والنفسية والاجتماعية وغيرها مجتمعة وبين السلوك الاجرامي، ولكن لا يمكن الجزم بمقدار اسهام كل عامل من هذه العوامل في تحقيق السلوك الاجرامي

ومن هذا العرض يتبين أن هناك العديد من العوامل التي تتركز في المدن وتهيء المناخ لتزايد أنواع معينة من الجرائم لعل من أهمها: طبيعة المجتمع ودرجة التحضر في المدن الكبرى، والنمو العمراني الحضري وظاهرة الهجرة الريفية الحضرية، والاختلاط التفاضلي، ونسبة المتعلمين وتحضرهم في المدن الكبرى، ومستوى الحياة الاقتصادية، كلها عوامل تسهم في تزايد أنواع معينة من الجرائم في المدن الكبرى وبالتالي يجب أن

توضع موضع الاعتبار عند دراسة حالة الأمن في كل مدينة من المدن الكبرى.

٢ ـ المنظور السكاني «الديمغرافي» للأمن في المدن الكبرى:

إن تزايد الكثافة السكانية في منطقة محدودة هو القاسم المشترك بين المدن الكبرى، ومن هنا فإن العامل الهام الذي يواجه الأمن في المدن الكبرى هو الكثافة السكانية الكبيرة، ولعل هذا الاعتبار يتزايد حدته بالنمو المطّرد والمتزايد لاعداد السكان في أغلب دول العالم[1] وسوف نتناول السمات السكانية للدول العربية ثم تأثير العوامل السكانية على الأمن.

أ ـ بعض السمات السكانية للدول العربية:

إن الانفجار السكاني سمة هذا العصر، ففي العصور البدائية كانت ظروف الحياة تؤدي الى انخفاض معدلات

---

١ ـ يرى البعض أن هناك مراحل لتطور سكان العالم، بدأت من المرحلة البدائية لجمع الغذاء ثم مرحلة التخصص في جمع الغذاء والصيد ثم مرحلة احتراف الزراعة العشائرية ثم مرحلة الحضارات الريفية والحضرية الراقية ومرحلة المدينة الغربية ومرحلة الثورة الديمغرافية الأوربية وغيرها من المراحل. لمزيد من التفصيل راجع محمد عبدالرحمن الشرنوبي. جغرافية السكان. الانجلو المصرية القاهرة: ١٩٧٨م. ص: ٥٢ ـ ١٢٦

الوفيات نتيجة الحروب والمرض والجوع الذي يعاني منه البعض، وبالتالي فإن معدل تكاثره كان بطيئا، وفي القرن السابع عشر حدث الانفجار السكاني، فمنذ عام١٦٥٠ حتى ١٨٥٠م تضاعف معدل الزيادة السكاني السنوي، ثم تضاعف مرة اخرى عام ١٩٢٠م، وقد أشارت تقديرات هيئة الأمم المتحدة أن معدل زيادة السكان خلال السنوات القادمة وحتى نهاية هذا القرن يزيد الى حد يؤدي الى زيادة سكان العالم سبعة أمثال التعداد الحالي في خلال مائة عام، بافتراض أن التغيرات في معدلات الوفيات والخصوبة ستبقى على ماهي عليه[1]

وهناك بعض الدراسات أشارت الى أن معدل نمو السكان العالمي عام ١٩٨٠م بلغ ١,٧٪ وبالتالي فإن سكان العالم سوف يتضاعف على مدى ٤٥ سنة ويصل الى ٨٠٠ مليون عام ٢٠٢٠ والى ٢٤٠٠٠ مليون عام ٢٠٦٥

ويشير الجدول رقم (١) الى الفترة الزمنية لمضاعفة عدد السكان وفقاً لمعدلاته السنوية وطبقاً لنتائج الدراسة المشار اليها [2]

---

١ ـ محمد الغريب عبدالكريم. سيسيولوجيا السكان. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية: ١٩٨٢م. ص: ٤١٠.

٢ ـ زين الدين عبدالمقصود. البيئة والانسان. علاقات ومشكلات. منشأة المعارف. الاسكندرية: ١٩٨١م. ص: ٤٩ ـ ٥٠.

الجـــــدول رقم (١)

نسبة الزيادة السنوية للسكان والفترة الزمنية اللازمة لمضاعفة عددهم

نسبة الزيادة لسنوية	الفترة الزمنية لمضاعفة عدد السكان
٠,٥٪	١٣٩ سنة
٠,٨٪	٨٧ سنة
١,٠٪	٧٠ سنة
٢,٠٪	٣٥ سنة
٣,٠٪	٢٣ سنة
٤,٠٪	١٧ سنة

التزايد السريع لمعدل النمو السكاني لبعض الدول العربية:

أشارت الدراسات الاحصائية السكانية العالمية الى نتائج هامة في مقدمتها أن عددا من الدول العربية يأتي في مقدمة الدول الأسرع نمواً.

ويوضح الجدول الآتي الدول الأسرع نمواً وعدد سكانها بالمليون طبقا لتقدير عام ١٩٨٣م ومعدل النمو السنوي.

الجـــــدول رقم (٢)

الدول العربية الأكثر نمواً وعدد سكانها، ومعدل النمو السنوي[1]

الدول العربية الأكثر نمواً سنوياً	عدد السكان بالمليون لعام ١٩٨٣م	معدل النمو السنوي
المملكة العربية السعودية	١٠,٤	٣,٤٪
الجمهورية العربية السورية	٩,٧	٣,٤٪
الجمهورية العراقية	١٤,٥	٣,٣٪
المملكة المغربية	٢٢,٩	٢.٩٪
جمهورية مصر العربية	٤٥,٩	٢,٨٪
جمهورية السودان	٢٠,٥	٢,٨٪

- غياب السياسة الفعالة التي ترشد معدل النمو السكاني:

رغم ما يعانيه بعض الدول العربية من ظروف اقتصادية تتعارض مع النمو السريع للسكان مع ما يرتبه ذلك من آثار أمنية، الا أنه بعض الدراسات قد أشار الى أن هناك قائمة من الدول تضم أغلب الدول المتقدمة، تعد من أكثر الدول «قليلة النمو في العالم»، وبمناظرة هذه القائمة تبين خلوها من الدول

---

1 The authority since 1868, the world Almanac , Book of facts 1985, «N. Y. Published Annuolly by Newspaper enterprise Association inc.P. 601.

العربية كافة، وسوف نعرض عدداً من هذه الدول ومعدل النمو السنوي لها طبقا للدراسة المشار اليها كأمثلة.[1]

ألمانيا (٠,٢٪) الدنمارك (٠,١٪)، السويد (-٪)، بريطانيا (-٪)، استراليا (-٪)، ايطاليا (٠,١٪)، تشيكوسلوفاكيا (٣٪)، البرتغال (٠,٤٪)، فرنسا (٠,٥٪)، اسبانيا (٠,٦٪)، اليابان (٠,٦٪)، رومانيا (٠,٧٪)، الاتحاد السوفييتي (٠,٨٪)، يوغسلافيا (٠,٨٪)، اليونان (٠,٩٪)، أمريكا (٠,٩٪)، كندا (-,١٪).

طبقا لهذه الدراسة نلاحظ أن دول العالم المتقدمة تعد من الدول الأقل نمواً للسكان في العالم مثل ألمانيا والسويد وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا واليابان والاتحاد السوفييتي وأمريكا، وهو مؤشر يغلب استمرار مستوى المعيشة لدى هذه الدول لحقبة زمنية قادمة، وذلك في حالة بقاء باقي المتغيرات المؤثرة الأخرى كماهي، وهو مؤشر يجب أن ينظر اليه بدقة كاملة في الدول العربية وخاصة تلك الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية متعددة توجب عليها ضرورة التصدي للمشكلات الاقتصادية بحلول متعددة منها الحد من النمو السكاني المتزايد سنويا لديها.

---

1 - The Authority since 1868, The World Almanac Book of Facts 1985, OP, cit. P: 602.

ـ التزايد الكبير لعدد سكان بعض المدن الكبرى في الدول العربية:

أشارت الدراسة الى أن هناك مدناً كبرى في العالم يزيد عدد سكانها عن ثمانية ملايين نسمة في مطلع هذا العقد (الثمانينيات) منها بومباي (الهند) ، بالخنج (الصين) سيئول (كوريا الشمالية) طوكيو (اليابان) شنغهاي.

وهناك مدن عربية تعد من أكبر مدن العالم سكانا مثل «القاهرة» بجمهورية مصر العربية، «وبغداد» في الجمهورية العراقية[1]

ـ الاتجاه الى تزايد نسبة سكان الحضر عن الريف في أغلب الدول العربية:

وهو ما أكدته دراسة أخرى من أن المجتمعات العربية تتجه الى زيادة نسبة سكانها في الحضر عن الريف، وقد بلغت هذه النسبة ٨٠٪ في البحرين، ٧٨٪ في قطر، ٦٠٪ في الأردن والعراق ولبنان. ويتوقع أن تصل نسبة التحضر بصفة عامة عام ٢٠٠٠م الى (٦٦٪).[2]

---

1 The Authority Since 1868, The World almarnac Book of Facts 1985, O.P. cit. P. 603.

٢ ـ ابراهيم خليفة علم الاجتماع والسكان. المكتب الجامعي الحديث. القاهرة: ١٩٨٧م. ص: ١٢٩ نقلا عن احصائيات الأمم المتحدة عام ١٩٨٠م.

وعلى ذلك فإن الانفجار السكاني الذي أصاب العالم في هذا العصر وتزايد معدل النمو السكاني السنوي للدول العربية فضلا عن التزايد الكبير لعدد سكان بعض المدن الكبرى في الدول العربية، والاتجاه الى تزايد نسبة سكان الحضر عنه في الريف في أغلب الدول العربية، كلها مؤشرات تؤكد أن التزايد السكاني في المدن الكبرى في الدول العربية عامل هام وحيوي يجب أن يوضع في الاعتبار عند دراسة الحالة الأمنية لهذه المدن.

ب ـ تأثير العوامل السكانية على الأمن في المدن الكبرى:

إن ما أبرزناه من سمات سكانية للدول العربية وتزايد معدل النمو السكاني السنوي لبعض الدول العربية، تلك الدول التي تبين أنها جميعا تتجه الى تزايد معدل نموها السكاني بالقياس لدول العالم الأخرى، فقد ظهرت قائمة الدول الأقل نموا في العالم خالية من الدول العربية، كذلك تزايد نسبة الحضر عن الريف في أغلب الدول العربية فضلا عن وجود مدن عربية تعتبر من اكبر مدن العالم سكانا مثل مدينتي القاهرة (مصر) وبغداد (العراق).

إن هذه السمات تعكس بدون شك تأثيراً آخر على طبيعة الحياة في المدن الكبرى التي تتجه الى زيادة معدل نموها

السكاني، وهذا التأثير بدوره يعكس أيضاً تأثيراً على مستوى الأمن في هذه المدن.

ونعرض لأهم أوجه تأثير العوامل السكانية على الأمن في المدن الكبرى ـ بصورة عامة ـ ويمكن اجمالها في النقاط الآتية:

ـ إن تركيز السكان وزيادة كثافتهم في المدن الكبرى وتعدد العلاقات الاجتماعية وتشابكها وتميز العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في المدن الكبرى خاصة تلك التي تحكم العلاقات العائلية، تؤدي الى تناقض مفهوم التكافل الاجتماعي بالقياس بأهل الريف، وهذه الطبيعة في حياة المدن الكبرى وما تحمله من كثافة سكانية عالية تؤدي الى عديد من مظاهر الانحراف والجريمة مثل جرائم النصب والاحتيال وتعاطي المخدرات وانحراف الأحداث.[1]

ـ إن النمو المتزايد والمطرد للسكان ادى الى مشكلات مختلفة لعل ابرزها مشكلة الغذاء وما صاحبها من مشاكل للبطالة والفقر وتزايد الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى، وقد أسفرت هذه المشكلات عن تزايد معدل جرائم السرقة والنصب

---

١ ـ ابراهيم خليفة علم الاجتماع والسكان. الدلالات الاجتماعية والأمنية للتركيب السكاني. مرجع سبق ذكره. ص: ١٢٩ ـ ١٣١

والاحتيال والتزوير (جرائم التحضر) التي تتضمن اعتداء على الأموال.[1]

- مع تزايد معدل السكان في المدن الكبرى برزت مشكلة تحديد معايير واضحة يتم في ضوئها تحديد عدد رجال الشرطة الأمثل وعدتهم، وهذه المعايير يجب الّا تقتصر اهتماماتها على التغيرات السكانية فقط، ولكن يجب أن تأخذ في اعتبارها العديد من المتغيرات الأخرى مثل مساحة المدينة ونوع النشاط الغالب لسكانها وعاداتهم وتقاليدهم، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن مستوى الجريمة ونوعها وغيرها من العوامل، وقد تم اعداد دراسات في هذا الشأن وأهم الاعتبارات التي روعيت هي: مساحة الارض التي دائماً تصاحب تزايد السكان بتزايد المساحات المحيطة بكل مدينة، وانتهت هذه الدراسات الى أنه لا توجد طريقة موحدة لحساب نسبة رجال الشرطة للسكان، وترتبط هذه النسبة بمعايير تختلف من دولة لأخرى، وإن كانت انتهت الدراسة الى متوسط هذه النسبة طبقا لدراسات متصلة بالدول المتقدمة وهي ١/٦٣٥ تقريباً[2]

١ - راجع: تماضر حسون وحسين الرفاعي. المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها. مرجع سبق ذكره ص: ١٩٠ - ٢٢٠

٢ - الصادق حلاوة. الأمن العام فلسفته وخطته دار الثقافة العربية، القاهرة: بدون سنة نشر ص: ١٢٩ - ١٥٤

وعلى ذلك فإن تزايد السكان في المدن الكبرى يطرح مشكلة هامة وملحة ترتبط بتحديد العدد الأمثل من رجال الشرطة وعدتهم التي يجب زيادتها تبعا لزيادة السكان.

- مع النمو المتزايد للسكان يظهر عدد من المشكلات الهامة التي لها انعكاسات أمنية مثل مشكلة التلوث البيئي ومشاكل توزيع الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية، وهذه المشكلات الهامة والملحة تظهر آثارها في صعوبة توفير مناخ ملائم للفرد تسوده الطمأنينة، فلاشك أن وقاية الأفراد في المجتمع من أخطار التلوث أو ما يضر بالصحة العامة أو وقايته من الكوارث العامة لتحقيق مستوى أمني متميز، هي مسألة يحيطها - في ظل التزايد السكاني - العديد من الصعوبات والمشكلات.[1]

رابعاً: مفهوم ادارة الأمن:

تعنى الادارة لغة (Administer) إدارة الشيء، وهذه الكلمة مردودة الى أصل لاتيني يحوي مقطعين هما (Ad, minister) وتعني تقديم الخدمة العامة أو للآخرين[2].

١ - لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع: محمد عبدالرحمن الشرنوبي. جغرافية السكان. مرجع سبق ذكره. ص: ٣٦٣ - ٤٢٤. وراجع أيضا: زين الدين عبدالمقصود. البيئة والانسان علاقات متشابكة. مرجع سبق ذكره. ص: ٩٩ - ٢٦٢

٢ - عبدالكريم درويش، وليلى تكلا. أصول الادارة العامة. مرجع سبق ذكره. ص: ٥٠.

أما الادارة«اصطلاحاً»فقد اختلف في تعريفها الكثير من الكتاب والعلماء والمهتمين بهذا الجانب، ونحن نعرفها - كمصطلح - من خلال ردها الى عناصرها الأساسية التي اتفق عليها أغلب العلماء بأنها «عملية تسعى لكسب تعاون مجموعة من البشر لتحقيق هدف محدد».

وبالتالي فنعني بادارة الأمن «عملية تسعى لكسب تعاون مجموعة من البشر والمؤسسات - الحكومية أو الأهلية ذات العلاقة - لتحقيق السكينة والطمأنينة في المجتمع» وبالتالي فإن ادارة الأمن ترتبط بكسب تعاون الفرد مع المجتمع باعتباره الخلية الأولى فيه، وكذلك كسب تعاون عدد من المؤسسات الاجتماعية والتربوية، سواء الأسرة أو العائلة أو دور الحضانة أو المدرسة أو الجامعة أو مكان العمل والأجهزة الاعلامية والدينية والشبابية والأجهزة القضائية والأمنية لتحقيق الهدف المنشود وهو شيوع الأمن والطمأنينة لدى الجميع بأبعاده الثلاثة، (الوقائي والقمعي والعلاجي).

وعلى ذلك (فإدارة الأمن) لا ترتبط بالاهتمام بجهاز معين أو مؤسسة معينة دون أخرى، فالأمن كل لا يتجزأ، وبالتالي فالاهتمام بحلقة دون أخرى يؤدي الى انفراط عقد الأمن، وتصبح الحلقة الضعيفة مصدر خطر على حلقات العملية الأمنية في المجتمع.

وقد يظن البعض أن اصطلاح (ادارة الأمن) هو اصطلاح مستحدث غير متداول، ولكن ما نود تأكيده أن هذا الاصطلاح شائع على غرار اصطلاح (ادارة المرور) مثلا، لذلك يقال (مديرية أمن) أو (مدير أمن) فهي أسماء شائعة مردودة الى أصل واحد وهو (ادارة الأمن).

من هذا العرض تتبين أهمية دراسة الأمن في المدن الكبرى لتزايد اعداد سكانها وترامي اطرافها وتمركز المصالح الحكومية والمنشآت الحيوية بها، فضلا عن تميزها بنشاط اقتصادي وتجاري واسع، وهذه المتغيرات تفرز دائماً أنواعاً مستحدثة من السلوك الاجرامي تهدد أمن الفرد والجماعة في المدن الكبرى، وبالتالي فإن الأجهزة الأمنية مطالبة بمكافحة هذا النوع من السلوك الاجرامي المستحدث فضلاً عن الجريمة في صورتها التقليدية وذلك لإشاعة جو من الأمن والطمأنينة لدى افراد المجتمع البشري في المدن الكبرى.

ثم تم تحديد مفهوم الأمن بأنه: تلك المشاعر بالطمأنينة التي تسود لدى الفرد والجماعة من خلال الحفاظ على النظام العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض والأموال والقيم الاجتماعية السائدة، وتحقيق هذه الأهداف يرتبط بقيام الأجهزة الأمنية بأداء ثلاث وظائف أساسية وهي: الوظيفة الوقائية والوظيفة القمعية والوظيفة العلاجية.

ثم عرضنا للمنظور الاجتماعي للأمن في المدن الكبرى، فللتحضر مظاهر ايجابية وأخرى سلبية أدت الى كثير من الجرائم حاول بعض علماء الاجتماع الجنائي تبيانها من خلال دراسة مدى الارتباط بين السلوك الاجرامي وعدد من العوامل المرتبطة بالمدن الكبرى مثل طبيعة المجتمع المحلي ودرجة التحضر، والنمو العمراني الحضري ومظاهر الهجرة الريفية الحضرية وعدم التعلم ومستوى الحياة الاقتصادية، وانتهت هذه الدراسة الى ألا يوجد سبب معين يدفع الى السلوك الاجرامي، ولكن هذا السلوك يرتبط بعديد من العوامل بعضها بيولوجي وبعضها اجتماعي وبعضها نفسي.

وأخيراً تعرضنا للمنظور السكاني (الديمغرافي) للأمن في المدن الكبرى وانتهينا الى وجود عدد من السمات السكانية للمدن العربية الكبرى أبرزها التزايد والنمو السكاني السريع لها، وكبر حجم بعض المدن العربية الكبرى، وهذه السمات لها انعكاسات امنية ادت الى وجود مشكلات اجتماعية لها طابعها الأمني مثل تناقص فكرة التكامل الاجتماعي، والبطالة والفقر وتزايد الأحياء الفقيرة في المدن ومشاكل التلوث وتوزيع الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية وما أسفرت عنه هذه المشاكل من تأثيرات على مستوى الأمن، ثم انتهينا لمفهوم ادارة الأمن.

الفصـــل الثاني
حجم واتجاهات الجريمة
في بعض المدن العربية الكبرى
كأساس لادارة الأمن

رغبة في تحديد حجم واتجاهات الجريمة في المدن الكبرى في الوطن العربي وتحقيقاً لمزيد من التفاعل والدينامية بين الجوانب العلمية والعملية، ومعايشة للواقع الفعلي لحالة الأمن السائدة في هذه المدن تم اعداد دراسة تحليلية للاحصاءات الجنائية الشرطية والتي تشمل الجرائم التي تقوم اجهزة الشرطة المختلفة بضبطها اثناء فترة زمنية محددة. ونظراً لصعوبة عمل دراسة تحليلية للاحصاءات على كل المدن الكبرى العربية، فقد تم تحديد عدد من المدن العربية الكبرى من أربع دول عربية روعي وجود قدر من التقارب في المتغيرات المختلفة التي تمر بها، وظروفها الاجتماعية بهدف دراسة المستوى الأمني بها وتحديد السمات المشتركة بينها، وشملت هذه العينة كلا من المدن الكبرى الآتية:

- العاصمة عمان، واربد بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- دمشق، وحلب، وحمص بالجمهورية العربية السورية.

- العاصمة القومية بجمهورية السودان والتي تشمل الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري.
- القاهرة، والاسكندرية، والجيزة بجمهورية مصر العربية.

وروعي في اختيار هذه المدن أن تقع ضمن توصيف المدن الكبرى طبقا للتقارير الصادرة من الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة منذ فترة مناسبة.[1]

وقد روعي في هذا التحليل تحديد عدد السكان لكل مدينة ونسبتهم الى مجموع السكان بالدولة، ثم نسبة كل جريمة هامة لمجموع الجرائم التي ارتكبت في الدولة، وكذلك تحديد مدى تصاعد حجم هذه الجريمة أو هبوطها ونسبة هذا التصاعد أو الهبوط، كذلك تحديد ترتيب هذه المدن الكبرى من بين مدن الدولة الأخرى في معدل ارتكاب الجرائم الهامة بها في الدولة الواحدة.

ويوضح الشكل الآتي المعالجات التي قام بها الباحث لما ورد في الاحصائيات الجنائية من بيانات للتعرف على السمات المشتركة لحالة الأمن في المدن الكبرى.

---

١ - راجع: تماضر حسون وحسين الرفاعي. المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها. مرجع سبق ذكره. ص: ٦٤ - ٦٧ عن الكتاب الاحصائي السنوي للأمم المتحدة عام ١٩٧٣م. نقلا عن الدكتور اسحق يعقوب قطب.

الشكـــل رقم (١)

يوضح المعالجات الخاصة بالاحصائيات الجنائية للتعرف على السمات المشتركة لحالة الأمن في المدن الكبرى

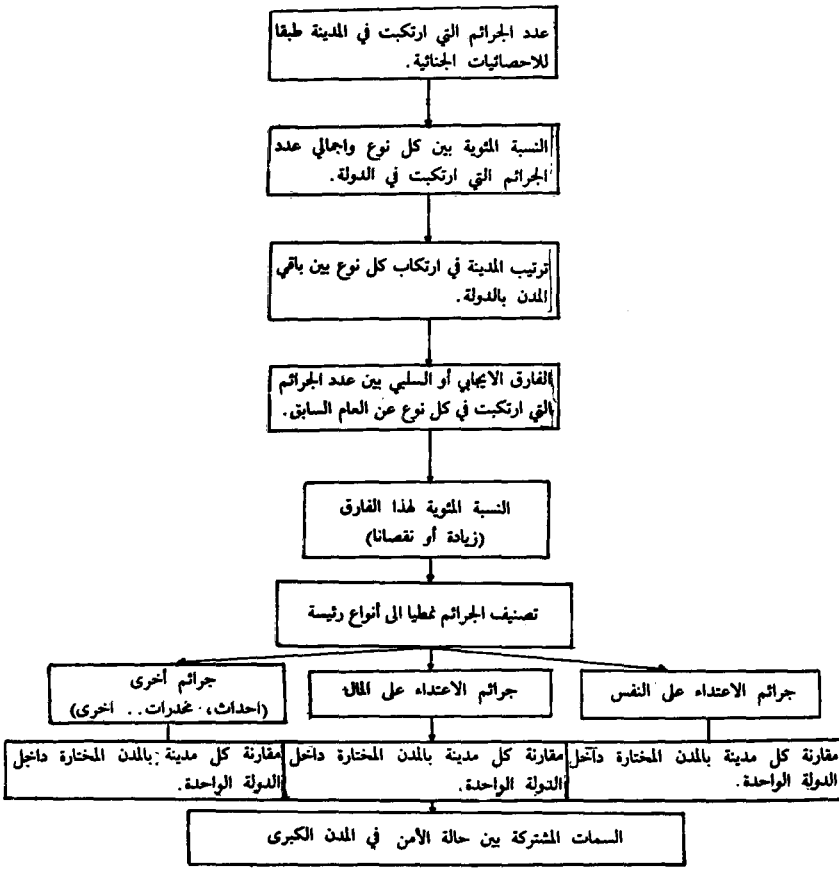

ورغم الفائدة العملية التي يجنيها الباحث من اعتماده على البيانات الواقعية التي وردت في الاحصاءات الجنائية وخاصة اذا ما كانت هذه الاحصاءات شاملة ووافية وذلك في التحديد الدقيق لحجم واتجاهات الجريمة في كل مدينة من المدن الكبرى التي وقع عليها الاختيار ولكن يجب في هذا الصدد الاشارة الى ملحوظة هامة وهي أن هناك اختلافاً لأسس تسجيل البيانات في الاحصائيات الجنائية من دولة الى الأخرى طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، واختلاف أيضا في أساليب تسجيلها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بعض الاحصاءات الجنائية تهتم بتسجيل جرائم معينة وأخرى تستبعد تسجيل ذات الجرائم، وعلى ذلك فإن عدم وجود نمط واحد للتسجيل في الاحصاءات الجناية يشكل صعوبة تواجه النشاط البحثي.

ونود أن نؤكد أن ما أجريناه من تحليل لم يقصد به المقارنة بين دولة وأخرى، فهو مقصد يخرج تماماً عن الهدف من اعداد هذا البحث، ولكن يعرض الباحث موقف المدن الكبرى ومقارنته داخل الدولة الواحدة بالمدن الأخرى، وذلك بغرض الوقوف على السمات العامة التي يمكن تميز الحالة الأمنية في المدن الكبرى، لذلك اعتمد الباحث على الاحصاءات الجنائية المعلنة الرسمية الصادرة من كل دولة، ثم تم معالجة مابها من بيانات احصائيا بما يخدم أغراض البحث.

وسوف نعرض هذا التحليل وفق الترتيب التالي:

أولاً: المملكة الأردنية الهاشمية ١ ـ العاصمة عمان، ٢ ـ اربد.

ثانياً: الجمهورية العربية السورية ١ ـ العاصمة دمشق، ٢ ـ حلب، ٣ ـ حمص

ثالثاً: جمهورية مصر العربية ١ ـ العاصمة القاهرة ٢ ـ الاسكندرية، ٣ ـ الجيزة

رابعاً: جمهورية السودان العاصمة القومية تشمل: (الخرطوم، الخرطوم بحري، وأم درمان).

أولاً: المملكة الأردنية الهاشمية

تناول الباحث دراسة مدينتي عمان العاصمة واربد على التوالي.

أولاً: عمان العاصمة:

تعتبر عمان هي عاصمة المملكة الاردنية الهاشمية، وهي بالتالي مركز الثقل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للدولة. وتتميز العاصمة بوجود كثافة سكانية عالية. ومن خلال

الاحصاءات الجنائية الصادرة عام ١٩٨٦م ، ١٩٨٧م يمكن التعرف على حجم واتجاهات الجريمة مقارنة بباقي المدن بالدولة.[1]

- حجم الجرائم بصفة عامة:

بلغ عدد الجرائم بصفة عامة التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (٧٧٤٥) جريمة، أي بنسبة (٤٢,٧٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بصفة عامة بعدد (١٢٣٩) جريمة عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (١٣,٨٪).

- حجم الجنايات:

بلغ عدد الجنايات التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (١١٩٥) جناية، أي بنسبة (٤٩,٦٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت

---

١ - التقرير الاحصائي الجنائي عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧م. وزارة الداخلية مديرية الأمن العام. ادارة التحقيقات والبحث الجنائي. عمان.

أعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات بعدد (٢٦٨) جناية عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (١٨,٣٪). وتشمل هذه الطائفة جرائم القتل العمد والشروع في القتل والسرقة والاغتصاب وهتك العرض والخطف والاجهاض وتزوير المستندات الرسمية وتزييف النقد والاختلاس والايذاء البليغ والمخدرات والرشوة.

- حجم الجنح:

بلغ عدد الجنح التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م عدد (٦٥٥٠) جنحة، أي بنسبة (٤١,٧٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد نقصت هذه الجنح بعدد (٩٧١) جنحة عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (١٤,٨٪) وتشمل هذه الطائفة جرائم القتل الخطأ والتهديد بخرق حرمة المنازل والسرقات والاحتيال والأضرار بمال الغير، وانتحال الوظائف، وأضرار الحرائق والسكر المقرون بالشغب والايذاء البسيط وحيازة وشراء مسروقات وحمل الأسلحة بدون ترخيص وغيرها من الجرائم.[1]

١ ـ لمزيد من التفصيل حول أنواع هذه الجرائم راجع التقرير الاحصائي الجنائي. المرجع السابق. ص: ٢٧

- جرائم القتل العمد:

بلغ عدد جرائم القتل العمد التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (٢٨) جريمة، أي نسبة (١,٤١٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد جريمة واحدة عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٣,٦٪).

- جرائم القتل الخطأ:

بلغ عدد جرائم القتل الخطأ التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (٦) جرائم، أي بنسبة ٢٨,٦٪ من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد جريمة واحدة عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (١٤,٣٪).

- جرائم الشروع في القتل:

بلغ عدد جرائم الشروع في القتل التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (٣٨) جريمة، أي بنسبة (٤٦,٤٪) من

اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٤) جرائم عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (١١,٨٪).

- جرائم السرقات:

بلغ عدد جرائم السرقات التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (٢٥٨٩) جريمة، أي بنسبة (٦٠,٣٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد (٣٩٠) جريمة عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (١٣,١٪).

- جرائم الاحتيال:

بلغ عدد جرائم الاحتيال التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (٣١٢) جريمة، أي بنسبة (٦٣٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم

بعدد (٦) جرائم عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (١,٩٪).

- القضايا الاخلاقية:

بلغ عدد القضايا الأخلاقية التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (٦٠٣) قضايا، أي بنسبة (٤,٥٥٪) من اجمالي هذه القضايا التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه القضايا، وقد زادت هذه القضايا بعدد (١٠٩) قضايا عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (١,٢٢٪) وتضم هذه الطائفة جرائم الاغتصاب وهتك العرض والخطف والتعرض للآداب العامة وحيازة أشياء مخلة بالآداب العامة والفعل المنافي للحياة وادارة بيت للدعارة والزنا والحض على الفجور والاجهاض والشروع بالخطف.

- قضايا اطلاق أعيرة نارية:

بلغ عدد قضايا اطلاق أعيرة نارية التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (١٢٠) قضية، أي بنسبة (٨,٣٧٪) من اجمالي هذه القضايا التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه القضايا، وقد

زادت هذه القضايا بعدد (٢٥) قضية عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٢٦,٣٪).

- قضايا الانتحـــار:

بلغ عدد قضايا الانتحار التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (٢٢١) قضية، أي بنسبة (٦٤,٩٪) من إجمالي هذه القضايا التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه القضايا، وقد نقصت هذه القضايا بعدد (٢٢) قضية عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٩,١٪).

- جرائم الأحداث:

بلغ عدد جرائم الأحداث التي ارتكبت في العاصمة عام ١٩٨٧م (٨٩١) جريمة، أي بنسبة (٣,٩٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد (٣٩٤) جريمة عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٣٠,٧٪) وتضم هذه الطائفة من الجرائم «الشروع في القتل والقتل العمد والاغتصاب وهتك العرض والخطف

والسرقة والرشوة والمخدرات والايذاء البالغ، جنايات»، وهناك طائفة أخرى من الجنح يرتكبها الأحداث مثل «القتل الخطأ والايذاء البسيط والتهديد وخرق حرمه المنازل والسرقة وحيازة وشراء المسروقات والانتحار واساءة الائتمان وانتحال صفة الغير والتعرض للآداب العامة والفعل المنافي للأخلاق وادارة بيت الدعارة، والحض على الفجور والزنا والحرائق وحمل السلاح والمقامرة والفرار من الحفظ القانوني واعطاء معلومات كاذبة واطلاق أعيرة نارية».

- جرائم الأجانب:

بلغ مجموع جرائم الأجانب التي ارتكبت في محافظة العاصمة (٦٣٧) جريمة أي بنسبة (٥٤,٥٪) من اجمالي هذا النوع من الجرائم التي ارتكبت في الدولة عام ١٩٨٧م، وبذلك احتلت ايضا محافظة العاصمة المرتبة الأولى ضمن المحافظات الأردنية التي ارتكبت فيها أعلى نسبة من هذا النوع من الجرائم وتضمن جرائم الأجانب «القتل العمد والشروع فيه والتهديد والمشاجرة والسرقات والجرائم الأخلاقية وخرق حرمة المنازل وجرائم المخدرات ومقاومة الموظفين من الاضرار بمال الغير والسكر والافتراء والتزوير ومخالفة القوانين واساءة الائتمان ومحاولة الانتحار والاحتيال والانتحار وغيرها»، وقد

نقصت هذه الجرائم بعدد (٩١٢) جريمة عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٥٨,٩٪).

ثانياً: اربـــــد:

تعتبر مدينة اربد من أكبر المدن الاردنية وأكثرها كثافة سكانية بعد العاصمة الأردنية عمان، وبتحليل الاحصاءات الجنائية تبين مايلي:

- حجم الجرائم بصفة عامة:

بلغ عدد الجرائم بصفة عامة التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م (٣٧٦٥) جريمة، أي بنسبة (٢٠,٨٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجريمة، وقد زادت الجريمة بصفة عامة بعدد (١٣٢) جريمة عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٣,٦٪).

- حجم الجنايات:

بلغ عدد الجنايات التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م (٤٠٩) جنايات، أي بنسبة (١٧٪) من اجمالي هذه الجنايات

التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسـ لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات بعدد (٧) جناية عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٧,٥٪).

- حجم الجنـح:

بلغ عدد الجنح التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م عدد (٣٣٥٦) جنحة، أي بنسبة (٢١,٤٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد نقصت هذه الجنح بعدد (٢١٩) جنحة عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٦,٥٪).

- جرائم القتل العمد:

بلغ عدد جرائم القتل العمد التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م عدد (١٢) جريمة، أي بنسبة (١٧,٧٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه

الجرائم جريمة واحدة عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٨,٣٪).

- جرائم القتل الخطأ:

بلغ عدد جرائم القتل الخطأ التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م خمس جرائم، أي بنسبة (٢٣,٨٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد جريمتين عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٦٦,٧٪).

- جرائم الشروع في القتل:

بلغ عدد جرائم الشروع في القتل التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م (١١) جريمة، أي بنسبة (١٣,٤٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد (٧) جرائم عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٣٨,٩٪).

- جرائم السرقات:

بلغ عدد جرائم السرقات التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م (٧٢٣) جريمة، أي بنسبة (١٦,٨٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولةعن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد (٣٩) جريمة عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٥,١٪).

- جرائم الاحتيال:

بلغ عدد جرائم الاحتيال التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م (٤٤) جريمة، أي بنسبة (١٣٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد (٦٠) جريمة عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٥٧,٧٪).

الجرائم الاخلاقية:

بلغ عدد الجرائم الأخلاقية التي ارتكبت في اربد عام

١٩٨٧م (١٥٥) جريمة، أي بنسبة (١٤,٢٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٢٣) جريمة عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (١٧,٤٪).

- قضايا اطلاق أعيرة نارية:

بلغ عدد قضايا اطلاق أعيرة نارية التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م (٩٤) قضية، أي بنسبة (٢٩,٦٪) من اجمالي هذه القضايا التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه القضايا، وقد زادت هذه القضايا بعدد (٢٨) قضية عن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٤٢,٤٪).

- قضايا الانتحـــار:

بلغ عدد قضايا الانتحار التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م (٨٣) قضية، أي بنسبة (١٧,٦٪) من إجمالي هذه القضايا التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه

المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه القضايا، وقد نقصت هذه القضايا بعدد (١٤) قضية عن عام ١٩٨٦م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (١٤,٤٪).

- جرائم الأحداث:

بلغ عدد جرائم الأحداث التي ارتكبت في اربد عام ١٩٨٧م (٨٢٦) جريمة، أي بنسبة (٢٨,٧٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد (٥١) جريمةعن عام ١٩٨٦م، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٥,٨٪).

- جرائم الأجانـــب:

بلغ مجموع جرائم الأجانب التي ارتكبت في محافظة اربد (١٥٥) جريمة عام ١٩٨٧م أي بنسبة (١٣,٣٪) من اجمالي هذا النوع من الجرائم. التي ارتكبت في الدولة، وبذلك احتلت محافظة اربد المرتبة الثانية ضمن المحافظات الاردنية التي ارتكب فيها أعلى عدد من هذا النوع من الجرائم. وقد

نقصت هذه الجرائم بعدد (٤٩) جريمة، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٢٤٪).

من هذا العرض يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تصدرت محافظة «العاصمة عمان» باقي المحافظات بالدولة في تمركز الجرائم بها، ثم تأتي في المرتبة الثانية محافظة (اربد) وبذلك نجد أن تركيز الجرائم يتناسب تناسبا طرديا مع تركيز عدد السكان في المدينتين، أو أهمية كل مدينة وثقلها الاقتصادي والاجتماعي.
- بلغ متوسط نسبة ارتكاب الجرائم في عمان واربد مجتمعتين (٦٥٪) تقريبا من مجموع الجرائم التي ارتكبت عام ١٩٨٧م، وتتركز في المدينتين بصفة خاصة جريمة الانتحار (٨١,٥٪)، وجرائم السرقات (٧٧,١٪) والجرائم الأخلاقية (٦٩,٦٪) ، وجرائم الأجانب.
- يتركز عدد من الجرائم في العاصمة الأردنية حيث ترتكب فيها نسبة كبيرة من بعض الجرائم مثل جريمة السرقة (٦٠,٣٪)، والاحتيال (٦٣٪)، الجرائم الأخلاقية (٥٥,٤٪) ، وقضايا الانتحار (٦٤,٩٪)، وهناك جرائم ترتكب بقلة في العاصمة مثل القتل الخطأ (٢٨,٦٪).
- أما في مدينة اربد فإن أكثر ما يتركز فيها من جرائم هي جرائم القتل الخطأ والتي بلغت (٢٣,٨٪)، وقضايا اطلاق أعيرة

نارية (٢٩,٦٪)، وجرائم الأحداث التي بلغت نسبتها (٢٨,٧٪) بالنسبة لمجموع هذه الجرائم التي ترتكب في الدولة.

- هناك عدد من الجرائم تتناقص بشكل كبير في العاصمة الأردنية من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٨٦م أهمها جرائم الأجانب (-٥٨,٩٪)، جرائم الأحداث (-٣٠,٧٪)، وحجم الجنايات (- ١٨,٣٪) وحجم الجرائم بصفة عامة (-١٣,٨٪)، وجرائم القتل الخطأ، وجرائم السرقات وغيرها من الجرائم، وهو يؤكد جهود رجال الأمن في عمليات المكافحة للحد من هذه الجرائم.

- هناك عدد آخر من الجرائم يتزايد في العاصمة الأردنية في عام ١٩٨٧ عن عام ١٩٨٦م مثل قضايا اطلاق اعيرةنارية حيث تبلغ نسبة الزيادة (+٢٦,٣٪)، الجرائم الأخلاقية (+٢٢,١٪)، وجرائم الشروع في القتل (+١١,٨٪)، وهذه أنواع من الجرائم لا تمثل ظاهرة ولكنها ترتكب بصورة فردية ولا تؤثر على حالة الأمن العام.

- في «اربد» تتناقص أنواع معينة من الجرائم عام ١٩٨٧ بالمقارنة بعام ١٩٨٦م مثل جرائم الاحتيال (-٥٧,٧٪)، والشروع في القتل (-٣٨,٩٪)، جرائم الاجانب (-٢٤٪)، وقضايا الانتحار (-١٤,٤٪) ، وحجم الجنايات بصفة عامة

(-١٧,٥٪) وهو يعكس أيضا جهود رجال الأمن في هذا الشأن.

- وتتزايد في (اربد) خلال عام ١٩٨٧م عدد من الجرائم عن عام ١٩٨٦م، منها: جرائم القتل الخطأ (٦٦,٧٪)، وقضايا اطلاق اعيرة نارية (٢٤,٤٪) والجرائم الأخلاقية (١٧,٤٪)، وهي جرائم لا تمثل ظاهرة ولكنها جرائم فردية لا تهدد الأمن بصورة عامة.

من خلال هذا التحليل يبرز بوضوح جهود أجهزة الشرطة الأردنية في مكافحة الجريمة والحد منها، أما ما يظهر من خلال هذا التحليل من نتائج مختلفة سواء بزيادة أنواع معينة من الجرائم أو نقصانها إنما يظهر السمات العامة للأمن التي اتفقت فيها المدن الكبرى في الدول المختلفة

الجـــــدول رقم (٣)

يوضح نسبة بعض الجرائم الهامة التي وقعت عام ١٩٨٧م في كل من العاصمة الأردنية ومدينة اربد الى اجمالي هذه الجرائم في الدولة وترتيب المدن بالنسبة لباقي مدن الدولة ونسبة الزيادة أو النقصان في الجريمة عن عام ١٩٨٦م

البيان	العاصمة الأردنية عمان			اربـــد			النسبة الاجمالية لارتكاب الجرائم في المدينتين بالنسبة لمجموع الجريمة التي ارتكبت في الدولة سنة ١٩٨٧م.
	نسبة الجريمة العام في الدولة للاجمالي	الترتيب	نسبة الزيادة عن عام ١٩٨٦م	نسبة الجريمة العام في الدولة للاجمالي	الترتيب	نسبة الزيادة عن عام ١٩٨٦م	
نسبة حجم الجريمة بصفة عامة	٤٢,٧٪	١	١٣,٨-	٢٠,٨٪	٢	٢,٦+	٢٣,٥٪
نسبة حجم الجنايات	٤٩,٦٪	١	١٨,٣-	١٧٪	٢	١٧,٥-	٢٦,٦٪
نسبة حجم الجنح	٤١,٧٪	١	١٤,٨-	٢١,٤٪	٢	٦,٥+	٢٣,١٪
نسبة جرائم القتل العمد	٤١,١٪	١	٣,٦+	١٧,٧٪	٢	٨,٣+	٢٥٨,٨٪
نسبة جرائم القتل الخطأ	٣٨,٦٪	١	١٤,٣-	٢٢,٨٪	٢	٦٦,٧+	٢٥٢,٤٪
نسبة جرائم الشروع في القتل	٤٦,٣٪	١	١١,٨+	١٣,٤٪	٢	٣٨,٩-	٢٥٩,٨٪
نسبة جرائم السرقات	٢٦٠,٣٪	١	١٣,١-	١٦,٨٪	٢	٥٠١-	٢٧٧,١٪
نسبة جرائم الاحتيال	٢٦٣٪	١	١,٩-	١٣٪	٢	٥٧,٧	٢٥٦٪
نسبة الجرائم الأخلاقية	٥٥,٤٪	١	٢٦,١+	١٤,٢٪	٢	١٧,٤٪	٢٦٩,١٪
نسبة قضايا اطلاق أعيرة نارية	٢٧٩,٨٪	١	٢٦,٣+	٢٩,٦٪	٢	٤٢,٤+	٢٧٧,٤٪
نسبة قضايا الانتحار	٢٦٤,٩٪	١	٩,١-	١٧,٦٪	٢	١٤,٤-	٢٨١,٥٪
نسبة جرائم الأحداث	٢٣٠,٩٪	١	٣٠,٧-	٢٨,٧٪	٢	٥,٨-	٢٥٩,٢٪
نسبة جرائم الاجانب	٢٥٤,٥٪	١	٥٨,٩-	٢١٣,٣٪	٢	٣٤-	٢٧٣,٨٪

رسم بياني رقم (١)

يوضح نسبة الجرائم التي وقعت عام ١٩٨٧م في كل من عمان وإربد الى إجمالي هذه الجرائم في الدولة، وترتيب المدينة بالنسبة لباقي مدن الدولة والزيادة أو النقصان في الجريمة عن عام ١٩٨٦م

ثانياً: الجمهورية العربية السورية

سوف يعرض الباحث تحليلاً للبيانات الاحصائية التي وردت في تقرير حالة الأمن العام الصادر عن قوى الأمن الداخلي عام ١٩٨٦م لثلاث مدن كبرى في الجمهورية العربية السورية. وهي: دمشق، حلب، وحمص[1].

أولاً: دمشق العاصمة:

يبلغ عدد سكان دمشق (١٢٥٩٠٠٠) نسمة طبقا للاحصاء السكاني لعام ١٩٨٦م، أي بنسبة (١٢٪) من مجموع السكان العام في الدولة، وتعد دمشق من أهم المحافظات السورية باعتبارها العاصمة ويتركز فيها الثقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة. وبتحليل الاحصاءات تبين مايلي:

- **اجمالي الجنايات:**

بلغ عدد اجمالي الجنايات التي ارتكبت في دمشق عام

---

١ - لمزيد من التفصيل. راجع: تقرير حالة الأمن العام، قوى الأمن الداخلي. دمشق: ١٩٨٦م.

١٩٨٦م (١١٨٦) جناية أي بنسبة (٤١٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد زادت هذه الجنايات بعدد (٦) جنايات عن عام ١٩٨٥م، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (+٠,٥٪) وهو معدل زيادة ضئيل ولا يعول عليه، ويمكن القول بأن اجمالي الجنايات ظل على حاله رغم أن التزايد السنوي للسكان يؤدي الى تزايد نسبة الجريمة، وبالتالي فإن استمرار المعدل يعني ويؤكد أن أجهزة الأمن تقوم بدورها بكفاءة وفاعلية

- جناية القتل والشروع فيه:

بلغ عدد جنايات القتل والشروع فيه التي ارتكبت في دمشق عام ١٩٨٦م (٤٩) جناية، أي بنسبة (١١,٣٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات بالدولة التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات بعدد (١٦) جناية عن عام ١٩٨٥م، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-٢٦,٦٪) وهذا النقصان يعكس بلاشك جهود رجال الأمن في هذا المجال.

- جناية السرقة والشروع فيها:

بلغ عدد هذه الجنايات التي ارتكبت في دمشق عام ١٩٨٦م (١٠٤٣) جناية، أي بنسبة (٤٩,٨٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد زادت هذه الجنايات بعدد (٣١) جناية عن عام ١٩٨٥م، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (+٣٪) وهو معدل ضئيل للزيادة ويمكن القول بأن نسبة هذه الجريمة ظلت على ما كانت عليه تقريبا عام ١٩٨٥م.

- جنايات الحريق والخطف والفسق وهتك العرض:

بلغ عدد هذه الجنايات التي ارتكبت في دمشق عام ١٩٨٦م (١٣) جناية، أي بنسبة (٧,٩٪) من اجمالي الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الرابع من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات بعدد (٨) جنايات عن عام ١٩٨٥م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-٣٨٪) وهو ما يعكس جهود رجال الأمن في هذا الصدد.

ـ جنايات الضرب الذي أفضى الى الموت أو عاهة دائمة:

لم يحدث هذا النوع من الجنايات في دمشق طوال عام الدراسة ١٩٨٥م ـ ١٩٨٦م وهي ظاهرة أمنية ايجابية طيبة يجب الاشارة اليها في هذه الدراسة.

ـ جنايات تزوير الأوراق المالية وتزوير الأوراق الرسمية:

بلغ عدد هذه الجنايات التي ارتكبت في دمشق عام ١٩٨٦م (٥١) جناية، أي بنسبة (٤٢,٨٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات بعدد (٧) جنايات عن عام ١٩٨٥م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-١٢٪) وهو أيضا يعكس جهود رجال الأمن في هذا الصدد.

ـ جنايات الرشوة والاختلاس:

بلغ عدد هذه الجنايات التي ارتكبت في دمشق عام ١٩٨٦م (٢١) جناية، أي بنسبة (٦٣,٦٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت

هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد زادت هذه الجنايات بعدد (١٢) جناية عن عام ١٩٨٥م وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (١٣,٣٪).

- جنح السرقات والشروع فيها:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في دمشق عام ١٩٨٦م (٩٤٥) جنحة، أي بنسبة (٤١,٦٤٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد زادت هذه الجنح بعدد (٤٧) جنحة عن عام ١٩٨٥م وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٥,٢٪) وهي زيادة ضئيلة ويمكن اعتبارها معدومة أي أن نسبة ارتكاب هذه الجنح ظلت كماهي.

- جنح القتل الخطأ:

بلغ عدد هذه الجنح التي ارتكبت في دمشق عام ١٩٨٦م (٨٣) جنحة، أي بنسبة (٥,٩٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز السادس من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى

نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد نقصت هذه الجنح بعدد (٣٥) جنحة عن عام ١٩٨٥م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-٢٩,٦٪).

- جنح الاصابة الخطأ:

بلغ عدد هذه الجنح التي ارتكبت في دمشق عام ١٩٨٦م (١١٨) جنحة، أي بنسبة (٣,٧٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز التاسع من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد نقصت هذه الجنح بعدد (٤٦) جنحة عن عام ١٩٨٥م وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٣١,٥٪).

- جنح حريق الاهمال:

بلغ عدد هذه الجنح التي ارتكبت في دمشق عام ١٩٨٦م عدد (١٦٣) جنحة، أي بنسبة (٢٥,٤٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات بالدولة التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد زادت هذه الجنح بعدد (٢٨) جنحة عن عام ١٩٨٥م وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٢٠,٧٪).

- جرائم المخدرات:

بلغ عدد الجرائم المضبوطة في دمشق عام ١٩٨٦م (١٧٩) جريمة، أي بنسبة (٤٦,٧٣٪) من إجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام.

- جرائم الزنا:

بلغت نسبة جرائم الزنا التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م (٣٩) جريمة بنسبة (٤١٪) بزيادة قدرها (٣) جرائم عن عام ١٩٨٥م فقط أي بنسبة (٨,٤٪) وقد تصدرت العاصمة باقي المحافظات في عدد ارتكاب هذه الجرائم، وبالتالي فإن نسبة هذه الجرائم لم تزد تقريبا عام ١٩٨٦م عن العام السابق.

- جرائم الدعارة السرية:

بلغت جرائم الدعارة السرية التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م (٦٣) جريمة بنسبة (٤٢,٨٥٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة، وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٣٧) أي بلغت نسبة النقصان (-٣٧٪) وقد تصدرت المحافظة باقي المحافظات السورية، وهذا النقصان يعكس جهود اجهزة الشرطة في دمشق في مكافحة هذه الجرائم.

- جرائم المجامعة على خلاف الطبيعية:

بلغت جرائم المجامعة على خلاف الطبيعة التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م (٥٨) جريمة بنسبة (٣٧,٤٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة، وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٩) جرائم أي بلغت نسبة النقصان (-١٣,٤٪)، وقد تصدرت المحافظة باقي المحافظات في ارتكاب هذه الجريمة.

- جرائم تعاطي المخدرات:

بلغت جرائم تعاطي المخدرات التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م (٧٢) جريمة بنسبة (٢٥,٨٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة، وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٤١) جريمة أي بلغت نسبة النقصان (٣٦,٣٪) وقد احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات السورية في ارتكاب هذه الجرائم وهذا النقصان يؤكد جهود رجال الشرطة في مكافحة هذه الجريمة الخطيرة.

- جرائم سرقة السيارات:

بلغت جرائم سرقة السيارات التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م (١٩٣) جريمة بنسبة (٥٣,٩٪) عن اجمالي هذه

الجرائم التي وقعت في الدولة، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٣) جرائم أي بلغت نسبة الزيادة (+١,٦٪) وقد تصدرت المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السورية في ارتكاب هذه الجريمة.

- جرائم سرقة الدراجات:

بلغت جرائم سرقة الدراجات التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م (١٥٥) جريمة بنسبة (٣٨,٠٨٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة، وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥ بعدد (١٢) جريمة أي بلغت نسبة النقصان (-٧,٢٪)، وبذلك تصدرت دمشق كل المحافظات ارتكابا لهذا النوع من الجرائم.

- جرائم الاحتيال:

بلغت جرائم الاحتيال التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م (٢٢٥) جريمة بنسبة (٥٩,٦٨٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٣١) جريمة أي بلغت نسبة الزيادة (١٥,٩٪). وبذلك تصبح اكثر المحافظات ارتكابا لهذا النوع من الجرائم بالنسبة لباقي المحافظات.

- جرائم النشل:

بلغت جرائم النشل التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م (١٩٠) جريمة بنسبة (٣٩, ٥٥٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٤) جرائم أي بلغت نسبة الزيادة (١, ٢٪). وهي زيادة ضئيلة لا تذكر، وقد تصدرت دمشق باقي المحافظات في ارتكاب مثل هذه الجرائم.

- حوادث اساءة الائتمان:

بلغت حوادث اساءة الائتمان التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م عدد (١٧) حادثة بنسبة (٨, ٥٤٪) عن اجمالي هذه الحوادث التي وقعت في الدولة، وقد زادت هذه الحوادث عن عام ١٩٨٥م بعدد (١١) حادثة أي بلغت نسبة الزيادة (٣, ١٨٣٪) وأيضا تصدرت دمشق باقي المحافظات في ارتكاب مثل هذه الحوادث.

- الجرائم المخلة بالآداب العامة:[1]

بلغت الجرائم المخلة بالآداب العامة التي وقعت في

---

١ - ورد في تقرير حالة الأمن العام السوري بالنسبة لهذا النوع من الجرائم في كل من محافظات دمشق، حلب، اللاذقية، حمص. طرطوس، ادلب، حماه.

دمشق عام ١٩٨٦م (٨٥٥) جريمة بنسبة (٧٢,١٥٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة، وتشمل هذه الطائفة جرائم الدعارة السرية والميسر والسكر والتحرش والمداعبة والتغيب والتشرد والتزاني واللواط والخطف وفض البكارة والاغتصاب وعرض أفلام ممنوعة والتوقيف العرفي والاحتيال وحمل السفاح، وقد تصدرت دمشق باقي المحافظات.

- حوادث المرور:

بلغت حوادث المرور التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م (٨٩) حادثة بنسبة (٧٦,٥٥٪) عن اجمالي عدد هذه الحوادث التي وقعت في الدولة في ذات العام، وتشمل هذه الطائفة الحوادث التي ادت الى الوفاة أو الى أضرار جسدية أو تلك التي أدت الى اضرار مادية، وبذلك احتلت دمشق المركز الأول من المحافظات السورية في ارتكاب هذا النوع من الحوادث وهو وضع طبيعي باعتبار أن دمشق هي العاصمة ومركز الثقل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدولة فضلاً عن تركّز السكان فيها.

ثانياً: حلب:

تعتبر حلب من أكثر المحافظات تمركزاً بالسكان، حيث

يبلغ عدد سكانها (٢١٩٦٠٠٠) نسمة أي بنسبة (٢١٪) الى مجموع السكان العام بالدولة، وبتحليل الاحصاءات الجنائية تبين مايلي:

- اجمالي الجنايات:

بلغ عدد اجمالي الجنايات التي ارتكبت في حلب عام ١٩٨٦م (٣٦٩) جناية أي بنسبة (١٣٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة، وقد نقصت هذه الطائفة من الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (٥٦) جناية وبذلك بلغت نسبة النقصان (١٣,١٨٪) وبذلك احتلت حلب المركز الثاني من بين المحافظات السورية.

- جناية القتل والشروع فيه:

بلغ عدد جنايات القتل والشروع فيه التي ارتكبت في حلب عام ١٩٨٦م (١٠١) جناية أي بنسبة (٢٣.٣٣٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (٣٨) جناية وبذلك بلغت نسبة النقصان (٢٧,٣٤٪) وهو ما يؤكد جهود رجال الأمن في هذا المجال لتحتل هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السورية

- جناية السرقة والشروع فيها:

بلغ عدد جنايات السرقة والشروع فيها التي ارتكبت في حلب عام ١٩٨٦م (١٨٥) جناية أي بنسبة (٨,٨٣٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد ظلت هذه الجنايات في عام ١٩٨٥م بنفس العدد أي (٣٨) جناية دون زيادة.

- جنايات الحريق والخطف والفسق وهتك العرض:

بلغ عدد الجنايات التي ارتكبت في حلب عام ١٩٨٦م (٤٢) جناية أي بنسبة (٢٥,٧٧٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (٧) جنايات. وبذلك بلغت نسبة النقصان (١٤,٢٩٪)، وقد احتلت المركز الثاني من بين المحافظات السورية.

- جنايات الضرب المفضي الى الموت أو الى عاهة دائمة:

بلغت نسبة هذه الجنايات التي ارتكبت في حلب عام ١٩٨٦م (٣) جنايات أي بنسبة (٣٧,٥٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (٤) جنايات، وبذلك بلغت

نسبة النقصان (٢,٥٧٪) وقد احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات السورية.

- جنايات تزوير الأوراق المالية والأوراق الرسمية:

بلغ عدد جنايات تزوير الأوراق المالية والرسمية التي ارتكبت في حلب عام ١٩٨٦م (٣٢) جناية أي بنسبة (٢٦,٩٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد زادت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد جناية واحدة وبذلك بلغت نسبة الزيادة (٣,١٪) وقد احتلت المحافظة المركز الرابع بين المحافظات السورية.

- جنايات الرشوة والاختلاس:

بلغ عدد هذه الجنايات التي ارتكبت في حلب عام ١٩٨٦م (٣) جنايات أي بنسبة (٩٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (٥) جنايات، وبذلك بلغت نسبة النقصان (٦٢,٥٪) وبذلك احتلت المحافظة المركز الثالث من بين المحافظات السورية.

- جنح السرقات والشروع فيها:

بلغت جنح السرقات والشروع فيها التي ارتكبت في

حلب عام ١٩٨٦م (٣٥١) جنحة أي بنسبة (١٥,٥٪) عن اجمالي هذه الجنح التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنح عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٢٩) جنحة، وبذلك بلغت نسبة النقصان (٢٦,٩٪) وقد احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات السورية.

- جنح القتل الخطأ:

بلغ عدد جنح القتل الخطأ الذي ارتكب في حلب في عام ١٩٨٦م (٢٨٥) جنحة أي بنسبة (٢٠,٤) عن اجمالي هذه الجنح التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد زادت هذه الجنح عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٧) جنحة وبذلك بلغت نسبة الزيادة (٦,٣٤٪) وقد احتلت المحافظة المركز الأول في هذه الجريمة بين المحافظات السورية.

- جنح الاصابة الخطأ:

بلغ عدد جنح الاصابة الخطأ الذي ارتكب في حلب عام ١٩٨٦م (٦٤٠) جنحة أي بنسبة (١٩,٨٪) عن اجمالي هذه الجنح التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد زادت هذه الجنح عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٨٢) جنحة وبذلك بلغت نسبة الزيادة (٢٢,١٪) وقد تصدرت المحافظة باقي المحافظات في هذه الجنح واحتلت المركز الأول.

- جنح حريق الاهمال:

بلغت جنح حريق الاهمال التي ارتكبت في حلب عام ١٩٨٦م (٦٩) جنحة أي بنسبة (١٠,٨٪) عن اجمالي هذه الجنح التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنح عن عام ١٩٨٥م بعدد (٢٠) جنحة، وبذلك بلغت نسبة النقصان (٢٢,٥٪) وقد احتلت المركز الرابع من بين المحافظات السورية

- جرائم المخدرات:

بلغ عدد الجرائم المضبوطة في حلب عام ١٩٨٦م (١٧) جريمة، أي بنسبة (٤,٤٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة.

- جرائم الزنا:

بلغت جرائم الزنا التي ارتكبت في حلب عام ١٩٨٦م (١٦) جريمة أي بنسبة (١٦,٨٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٩) جرائم وبذلك بلغت نسبة الزيادة (+١٢٨,٥٪) وقد احتلت المركز الثاني من بين المحافظات السورية.

- جرائم الدعارة السرية:

بلغت جرائم الدعارة السرية التي وقعت في حلب عام ١٩٨٦م (٣١) جريمة بنسبة (٢١٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة، وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٣) جريمة، وبذلك بلغت نسبة النقصان (٢٩,٥٪) وقد احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات السورية

- جرائم المجامعة على خلاف الطبيعة!!

بلغت جرائم المجامعة على خلاف الطبيعة التي وقعت في حلب عام ١٩٨٦م (٣٦) جريمة بنسبة (٢٣,٢٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في نفس العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد جريمتين، أي بلغت نسبة النقصان (٥,٣٪) وقد احتلت المحافظة المركز الثاني بين المحافظات السورية.

- جرائم تعاطي المخدرات:

بلغت جرائم تعاطي المخدرات التي وقعت في حلب عام ١٩٨٦م (٨٠) جريمة بنسبة (٢٨,٧٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة في نفس العام. وقد زادت هذه الجريمة

عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٢) جريمة أي بلغت نسبة الزيادة (١٧,٦٪) وقد احتلت المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السورية.

- جرائم سرقة السيارات:

بلغت جرائم سرقة السيارات التي وقعت في دمشق عام ١٩٨٦م (٤٤) جريمة بنسبة (١٢,٣٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٨) جرائم أي بلغت نسبة النقصان (١٥.٣٨٪) وقد احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات السورية.

- جرائم سرقة الدراجات:

بلغت جرائم سرقة الدراجات التي وقعت في حلب عام ١٩٨٦م (٥٧) جريمة بنسبة (١٤٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٧) جريمة أي بلغت نسبة الزيادة (٤٢,٥٪) وبذلك احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات السورية.

- جرائم الاحتيال:

بلغت جرائم الاحتيال التي وقعت في حلب عام ١٩٨٦م

(٦٥) جريمة بنسبة (١٧,٢٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة ذات العام، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٤) جريمة، أي بلغت نسبة النقصان (٢٧,٥٪) وقد احتلت المركز الثاني من بين المحافظات السورية

- جرائم النشل:

بلغت جرائم النشل التي وقعت في حلب عام ١٩٨٦م (٥٣) جريمة بنسبة (١٥,٥٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة ذات العام وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٢٤) جريمة، أي بلغت نسبة النقصان (٣١,٢٪) وقد احتلت المركز الثاني من بين المحافظات السورية

- حوادث اساءة الائتمان:

بلغت جرائم اساءة الإئتمان التي وقعت في حلب عام ١٩٨٦م عدد (٩) جرائم بنسبة (٢٩٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة ذات العام، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٥) جرائم، أي بلغت نسبة الزيادة (+١٢٥٪) وبذلك احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات السورية

- الجرائم المخلة بالآداب العامة:

بلغت الجرائم المخلة بالآداب العامة التي وقعت في حلب عام ١٩٨٦م (٢١٨) جريمة بنسبة (١٨,٤٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة ذات العام، وقد احتلت المركز الثاني من المحافظات السورية في ارتكاب مثل هذه الجرائم.

- حوادث المرور:

بلغت حوادث المرور التي وقعت في حلب عام ١٩٨٦م (١٦٠٣) حوادث بنسبة (١٣,٨٪) عن اجمالي هذه الحوادث التي وقعت في الدولة عن ذات العام وقد احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات في ارتكاب هذه الحوادث.

ثالثاً: حمص:

تعتبر حمص من اكبر المحافظات العربية السورية، ويبلغ عدد سكانها (٩٧١٠٠٠) نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٨٦م أي بنسبة (٩٪) الى مجموع السكان العام بالدولة واحتلت المركز الرابع بين المحافظات بالدولة.. وبتحليل الاحصاءات الجنائية تبين مايلي:

- اجمالي الجنايات:

بلغ عدد الجنايات التي ارتكبت في حمص عام ١٩٨٦م (٩٦) جناية أي بنسبة (٣٪) عن اجمالي الجنايات التي وقعت في الدولة ذات العام، وقد نقصت هذه الطائفة من الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (٥٧) جناية وبذلك بلغت نسبة النقصان (٣٧,٢٥٪) وبذلك احتلت هذه المحافظة المركز السابع من بين المحافظات السورية.

- جناية القتل والشروع فيه:

بلغ عدد جنايات القتل والشروع فيه التي ارتكبت في حمص عام ١٩٨٦م (٤٠) جناية أي بنسبة (٩,٢٤٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (٦) جنايات، وبذلك بلغت نسبة النقصان (-١٣,٠٤٪) وبذلك احتلت المركز الثالث من بين المحافظات السورية.

- جناية السرقة والشروع فيها:

بلغ عدد جنايات السرقة والشروع فيها التي ارتكبت في حمص عام ١٩٨٦م (٣٨) جناية أي بنسبة (١,٨١٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد

نقصت هذه الجناية عن عام ١٩٨٥م بعدد (٣٦) جناية وبذلك بلغت نسبة النقصان (-٤٨,٧٪) وقد احتلت المحافظة في هذه الجنايات المركز التاسع من بين المحافظات السورية.

- جنايات الحريق والخطف والفسق وهتك العرض:

بلغ عدد هذه الجنايات التي ارتكبت في حمص عام ١٩٨٦م جناية واحدة أي بنسبة (٠,٦٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (٨) جنايات وبذلك بلغت نسبة النقصان (-٨٨,٩٪)، وبذلك احتلت المركز الثاني عشر من بين الحافظات السورية. وهو ما يعكس جهود رجال الأمن في هذا الشأن.

- جنايات الضرب الذي أفضى الى الموت أو الى عاهة دائمة:

بلغ عدد هذه الجنايات التي ارتكبت في حمص عام ١٩٨٦م (٤) جنايات أي بنسبة (٥٠٪) عن اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (٣) جنايات، وبذلك بلغت نسبة النقصان (٤٢,٨٦٪) وقد احتلت المركز الأول من بين المحافظات السورية في ارتكاب مثل هذه الجنايات.

- جنايات تزوير الأوراق المالية والأوراق الرسمية:

بلغ عدد جنايات تزوير الأوراق المالية التي ارتكبت في حمص عام ١٩٨٦م (١٢) جناية أي بنسبة (١٠,٠٪) عن إجمالي هذه الجنايات التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (٣) جنايات، وبذلك بلغت نسبة النقصان (٢٠٪) وقد احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات السورية بالنسبة لمثل هذه الجنايات.

- جنايات الرشوة والاختلاس:

لم ترتكب هذه الجنايات في حمص عام ١٩٨٦م، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد جناية واحدة ارتكبت في عام ١٩٨٥م، وبذلك بلغت نسبة النقصان (١٠٠٪).

- جنح السرقات والشروع فيها:

بلغ عدد هذه الجنح التي ارتكبت في حمص عام ١٩٨٦م (٩٣) جنحة أي بنسبة (٤٪) عن اجمالي هذه الجنح التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنح عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٦) جنحة، وبذلك بلغت نسبة النقصان

(١٤,٧٪) واحتلت المحافظة المركز السادس من بين المحافظات السورية.

- جنح القتل الخطأ:

بلغ عدد جنح القتل الخطأ التي ارتكبت في حمص عام ١٩٨٦م (١٦١) جنحة أي بنسبة (١١,٥) عن اجمالي هذه الجنح التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنح عن عام ١٩٨٥م بعدد (٤٨) جنحة وبذلك بلغت نسبة النقصان (٢٢,٩٪) وقد احتلت المحافظة المركز الثالث من بين المحافظات السورية

- جنح الاصابة الخطأ:

بلغ عدد جنح الاصابة الخطأ التي ارتكبت في حمص عام ١٩٨٦م (٦٧) جنحة أي بنسبة (٢,١٪) عن اجمالي هذه الجنح التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنح عن عام ١٩٨٥م بعدد (٤٠) جنحة، وبذلك بلغت نسبة النقصان (١٩,٣٪) وقد احتلت المركز العاشر من بين المحافظات السورية

- جنح حريق الاهمال:

بلغت جنح حريق الاهمال التي ارتكبت في حمص عام

١٩٨٦م (٢٦) جنحة أي بنسبة (٤٪) عن اجمالي هذه الجنح التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجنح عن عام ١٩٨٥م بعدد (٣) جنح، وبذلك بلغت نسبة النقصان (١٠,٣٪) وقد احتلت المركز الثامن من بين المحافظات السورية.

- جرائم المخدرات:

بلغ عدد الجرائم المضبوطة في حمص عام ١٩٨٦م (٥٣) جريمة أي بنسبة (١٣,٨٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة.

- جرائم الزنا:

بلغت جرائم الزنا التي ارتكبت في حمص عام ١٩٨٦م عدد (٤) جرائم أي بنسبة (٢,٤٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٩) جرائم، وبذلك بلغت نسبة النقصان (٦٩,٢٪) وقد احتلت المحافظة المركز الخامس من بين المحافظات.

- جرائم الدعارة السرية:

بلغت جرائم الدعارة السرية التي وقعت في حمص عام

١٩٨٦م عدد جريمة واحدة، فقط بنسبة (٦٨, ٠٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٩) جرائم، وبذلك بلغت نسبة النقصان (٩٠٪)، وقد احتلت المركز السابع من بين المحافظات السورية.

- جرائم المجامعة على خلاف الطبيعة:

بلغت جرائم المجامعة على خلاف الطبيعة التي وقعت في حمص عام ١٩٨٦م (١٤) جريمة بنسبة (٩٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٤) جرائم. وبذلك بلغت نسبة الزيادة (+٤٠, ٠٪) وقد احتلت المحافظة المركز الرابع بالنسبة لباقي المحافظات السورية.

- جرائم تعاطي المخدرات:

بلغت جرائم تعاطي المخدرات التي وقعت في حمص عام ١٩٨٦م (٣١) جريمة بنسبة (١١, ١٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٤) جرائم، وبذلك بلغت نسبة الزيادة (+١٤, ٨٪)، وقد احتلت المحافظة المركز الرابع من بين المحافظات السورية.

- جرائم سرقة السيارات:

بلغت جرائم سرقة السيارات التي وقعت في حمص عام ١٩٨٦م عدد (٣٥) جريمة بنسبة (٩,٨٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٥) جرائم، وبذلك بلغت نسبة الزيادة (١٦,٣٪) وبذلك احتلت المحافظة المركز الرابع من بين المحافظات السورية

- جرائم سرقة الدراجات:

بلغت جرائم سرقة الدراجات التي وقعت في حمص عام ١٩٨٦م عدد (١٢) جريمة بنسبة (٢,٩٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد زادت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد جريمة واحدة، وبذلك بلغت نسبة الزيادة (٩٪) وقد احتلت المحافظة المركز العاشر من بين المحافظات السورية.

- جرائم الاحتيال:

بلغت جرائم الاحتيال التي وقعت في حمص عام ١٩٨٦م عدد (٩) جرائم بنسبة (٢,٤٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في ذات العام في الدولة، وقد نقصت هذه

الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (٤) جرائم، اي بلغت نسبة النقصان (٣٠,٧٪) وقد احتلت المحافظة المركز الخامس من بين المحافظات السورية

- جرائم النشل:

بلغت جرائم النشل التي وقعت في حمص عام ١٩٨٦م عدد (٩) جرائم بنسبة (٢,٦٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة ذات العام، وقد نقصت هذه الجرائم عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٤) جريمة، أي بلغت نسبة النقصان (٦٠,٩٪) وقد تصدرت المحافظة المركز السابع من بين هذه المحافظات.

- حوادث اساءة الائتمان:

بلغت حوادث اساءة الائتمان التي وقعت في حمص عام ١٩٨٦م عدد حادثة واحدة بنسبة (٣,٢٪) عن اجمالي هذه الحوادث التي وقعت في الدولة ذات العام، وقد نقصت هذه الحوادث عن عام ١٩٨٥م بعدد حادثة واحدة، أي بلغت نسبة النقصان (٥٠٪).

- الجرائم المخلة بالآداب العامة:

بلغت الجرائم المخلة بالآداب العامة التي وقعت في

حمص عام ١٩٨٦م عدد (٤٨) جريمة بنسبة (٤٪) عن اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة ذات العام وقد احتلت المركز الثالث من المحافظات السورية.

- حوادث المرور:

بلغت حوادث المرور التي وقعت في حمص عام ١٩٨٦م عدد (٧٧٣) حادثة بنسبة (٦,٦٪) عن اجمالي هذه الحوادث التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت المحافظة المركز الثالث من بين المحافظات السورية

من خلال هذا العرض يمكن اجمال أهم النتائج الخاصة بتحليل الاحصاءات الجنائية لكل من محافظات دمشق وحلب وحمص في النقاط الآتية:

١ - دمشق:

من خلال هذا العرض يتبين أن دمشق كعاصمة لدولة عربية عريقة تعاني من نفس ما تعاني منه عواصم الدول الأخرى، باعتبارها مركز الثقل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة، رغم أن عدد سكانها يشكل نسبة ١٢٪ من مجموع سكان الدولة، واحتلت المركز الثاني في هذا الصدد، ويمكن اجمال اهم النتائج فيمايلي:

أ - بالنسبة لجرائم الاعتداء على النفس فإن حجم هذه

الجرائم يتضاءل ولا تتصدر دمشق باقي المحافظات في ارتكاب هذا النوع من الجرائم بها، ففي جريمة جنح الاصابة الخطأ (المركز التاسع)، وجريمة القتل الخطأ (المركز السادس) وجناية القتل (المركز الثاني) هذا فضلا عن اتجاه هذا النوع من الجرائم الى التناقص المستمر وبنسب متفاوتة، ففي جريمة الاصابة الخطأ (-٢٦,٦٪) ولم ترتكب أية جناية ضرب افضى الى الموت او عاهة مستديمة طوال سنتي الدراسة. وهو ما يعكس جهود رجال الأمن الطيبة في هذا المجال.(١)

ب ـ بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال فقد تصدرت دمشق باقي المحافظات في ارتكاب هذا النوع من الجرائم مثل جناية السرقة والشروع فيها (٤٩,٨٪) جنح السرقات والشروع فيها (٤١,٦٪) وسرقة السيارات (٥٣,٩٪) وسرقات الدراجات (٣٨٪) وجرائم النشل (٥٥,٤٪) وجرائم اساءة الائتمان (٥٤,٨٪)، وجرائم الرشوة والاختلاس (٦٣,٦٪)، وجرائم التزوير للأوراق المالية وتزوير الأوراق الرسمية (٤٢,٨٪).

ومن الملاحظ أن هذا النوع من الجرائم ينخفض بعضه من عام ١٩٨٥م الى عام ١٩٨٦م ويزيد البعض الآخر بنسبة قليلة لا تذكر، وهو ما يؤكد جهود رجال

الأمن في مكافحة مثل هذه الجرائم.

أما جرائم الرشوة والاختلاس واساءة الائتمان فقد زادت خلال سنتي الدراسة، وان كانت هذه الجرائم لا تمثل ظاهرة بل تعد جرائم فردية لا تهدد الأمن العام بصفة عامة.

جـ ـ هناك أنواع أخرى من الجرائم تصدرت فيها دمشق باقي المحافظات باعتبارها مركز الثقل بالدولة مثل الجرائم الجنسية، فجريمة الزنا (٤١٪) وجرائم الدعارة (٤٢,٨٪) والمجامعة على خلاف الطبيعة (٣٧,٤٪) والجرائم المخلة بالآداب (٧٢٪) وهذا النوع من الجرائم يتضاءل في اتجاهاته فجرائم الدعارة قلت بنسبة (-٣٧٪) والمجامعة على خلاف الطبيعة (-١٣,٤٪) ولم تزد سوى جرائم الزنا بنسبة ضئيلة.

د ـ وهناك أيضا جرائم المخدرات فقد تصدرت دمشق باقي المحافظات في ارتكابها وبلغت نسبتها (٤٦,٧٪) بالنسبة لباقي الجرائم التي ارتكبت في الدولة، وكذا جرائم تعاطي المخدرات بلغت نسبتها (٢٥,٨٪) وأصبحت في المركز الثاني وانخفضت عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-٣٦,٣٪) وهو ما يعكس جهود رجال الأمن في هذا الشأن.

هـ ـ أما جرائم المرور فقد بلغت نسبتها (٥٥,٨٪) بالنسبة

لمجموع الجرائم التي ارتكبت في الدولة وقد احتلت دمشق المركز الأول في ارتكاب هذا النوع من الجرائم وهو أمر طبيعي نتيجة تمركز الثقل الاجتماعي والثقافي الاقتصادي بالعواصم.

٢ ـ حلـــب:

بتحليل هذه البيانات تبين أن حلب ـ رغم أن عدد سكانها يزيد عن عدد سكان العاصمة (٢١٪) من سكان الدولة وبذلك تصدرت باقي المحافظات في عدد السكان ـ فإن حلب لم تتصدر باقي المحافظات في ارتكاب الجرائم بل إنها بصفة عامة تبوأت المركز الثاني في أغلب الجرائم، ويمكن إجمال أهم الملاحظات فيمايلي:

أ ـ بالنسبة لجرائم الاعتداء على النفس فقد تصدرت هذه المحافظة باقي المحافظات في حدوث هذا النوع من الجرائم، مما يغلب ارتباطها بعدد السكان وتفصيل ذلك: أن حلب تصدرت المحافظات في الجرائم الآتية: جناية القتل (٢٣,٣٪)، جنح القتل الخطأ (٢٠,٤٪) جنح الاصابة الخطأ (١٩,٨٪). واحتلت المركز الثاني في جنايات الضرب المفضي الى الموت (٣٧,٥٪)، وتتأرجح اتجاهات هذا النوع من الجرائم بين الزيادة والنقصان،

فجنايات القتل (-٣٧,٣٪)، وجنايات الضرب الذي افضى للموت أو عاهة مستديمة (-٥٧,٢٪)، جنح القتل الخطأ (+٦,٣٤) وجنح الاصابة الخطأ (+٢٢,١٪).

ب ـ بالنسبة لجرائم الاعتداء على المال فقد تبوأت حلب المركز الثاني بصفة عامة عدا بعض الجرائم القليلة، ويلاحظ أن اتجاهات هذا النوع من الجرائم ينخفض تدريجيا من عام ١٩٨٥م الى عام ١٩٨٦م وتفصيل ذلك:

احتلت حلب المركز الثاني بالنسبة لجرائم جنح السرقات والشروع فيها (١٥,٥٪) وسرقة السيارات (١٢,٣٪)، وسرقات الدراجات (١٤٪)، النشل (١٥,٥٪) والاحتيال (١٧,٢٪) وجرائم اساءة الائتمان (٢٩٪)، وقد تبوأت المركز الثاني في جناية الرشوة والاختلاس (٩٪)، واحتلت المكانة الرابعة في جنايات التزوير للأوراق المالية (٢٦,٩٪)، بينما بلغت نسبة ارتكاب جنايات السرقة والشروع فيها (٨,٨٪).

وبصفة عامة فإن هذا النوع من الجرائم يتجه الى التضاؤل والانخفاض وذلك بفضل جهود رجال الأمن، فمثلا جنح السرقات والشروع فيها تنخفض (-٢٦,٩٪)، سرقات السيارات (-١٥,٤٪)، والنشل

(-٢,٣١٪) والاحتيال (-٥,٢٧٪)، وجنايات الرشوة والاختلاس (-٥,٦٢٪)، وقد زادت جريمة جناية تزوير الأوراق زيادة طفيفة غير ملموسة (+١,٣٪) وقد زادت أيضا جريمة جناية الرشوة والاختلاس وسرقات الدرجات.

جـ - بالنسبة للجرائم الجنسية فقد تبوأت حلب المركز الثاني أيضا فجرائم الزنا (٨,١٦٪)، والدعارة (٢١٪) والمجامعة على خلاف الطبيعة (٣,٢٣٪)، والجرائم المخلة بالآداب (٤,١٨٪)، وتتجه هذه الجرائم الى الانخفاض بصفة عامة فجريمة الدعارة (-٥,٢٩٪)، وجريمة المجامعة على خلاف الطبيعة (-٣,٥٪).

د - بالنسبة لجرائم تعاطي المخدرات فقد احتلت حلب المركز الأول (٧,٢٨٪) وتزايدت بنسبة (+٦,١٧٪).

هـ - بالنسبة لجرائم المرور فقد احتلت المركز الثاني، بلغت نسبة ما ارتكب بها من هذا النوع من الجرائم (٨,١٣٪).

٣ - حمـــص:

بتحليل ما ورد من بيانات تبين أنه رغم أن «حمص» تحتل المركز الرابع في عدد السكان (٩٪) من اجمالي عدد السكان في

الدولة، الا أنها لم تستقر على ترتيب واحد مع المحافظات الأخرى في ارتكاب الجرائم المختلفة، ولكن هناك اتفاق عام تقريبا على تضاؤل وتناقص الجرائم من عام ١٩٨٥م الى عام ١٩٨٦م مما يؤكد جهود رجال الأمن في مجال المكافحة، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أ - بالنسبة لجرائم الاعتداء على النفس فقد اختلف ترتيب المحافظة في ارتكاب الجرائم ولكنها جميعاً تتناقص فقد احتلت المركز الرابع في جناية القتل بنسبة (٩,٢٪) وتناقصت هذه الجريمة عام ١٩٨٥م (-١٣٪).
واحتلت المركز الرابع في جنح القتل الخطأ بنسبة (١١,٥٪) وتناقصت هذه الجريمة عن عام ١٩٨٥م (-٢٢,٩٪).
واحتلت المركز الثالث جنح الاصابة الخطأ بنسبة (٢,١٪) وتناقصت هذه الجريمة عن عام ١٩٨٥م (-١٩.٣٪).
وتبوأت المركز الأول في جنايات الضرب المفضي الى الموت أو الى عاهة مستديمة بنسبة (٥٠٪) وتناقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م (-٤٢,٨٪).

ب - بالنسبة لجرائم الاعتداء على المال فقد اختلف ترتيب المحافظة في ارتكاب هذا النوع من الجرائم ولكن اغلب

هذا النوع من الجرائم يتجه الى التناقص مما يعكس جهود رجال الأمن في هذا الشأن، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

فقد احتلت المركز التاسع في جناية السرقة والشروع فيها بنسبة (١,٨٪) وتناقصت عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-٤٨,٧٪).

واحتلت المركز السادس في جنح السرقات والشروع فيها بنسبة (٤٪) وتناقصت عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-١٤,٧٪).

واحتلت المركز السابع في جرائم النشل بنسبة (٢,٦٪) وتناقصت عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-٦٠,٩٪).

واحتلت المركز الخامس في جرائم الاحتيال بنسبة (٢,٤٪) وتناقصت عن عام ١٩٨٥م بنسبة (٣,٧٪).

واحتلت مركزاً متأخراً في جرائم اساءة الائتمان بنسبة (٣,٢٪) وتناقصت عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-٥٠٪)

واحتلت المركز الثاني في جرائم جنايات التزوير بنسبة (١٠٪) وتناقصت عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-٢٠٪)

ولم ترتكب فيها جناية رشوة واختلاس، ولم تزد سوى جرائم سرقة السيارات وسرقة الدراجات.

جـ ـ بالنسبة للجرائم الجنسية فقد احتلت المحافظة ترتيباً مختلفاً

من جريمة لأخرى، وبصفة عامة فهي تتجه الى التناقص وهذا ايضا يعكس جهود رجال الأمن في مكافحة هذا النوع من الجرائم، وتفصيل ذلك:

احتلت المركز الخامس في جرائم الزنا بنسبة (٤,٢٪) وتناقصت عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-٢,٦٩٪)

واحتلت المركز السابع في جرائم الدعارة بنسبة (٠,٧٪) وتناقصت عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-٩٠٪).

واحتلت المركز الرابع في جرائم المجامعة على خلاف الطبيعة (٩٪) وقد تزايدت بنسبة (+٤٠٪)

واحتلت المركز الثالث في الجرائم المخلة الآداب بنسبة (٤٪) وظلت هذه الجريمة على حالها.

د ـ بالنسبة لجرائم تعاطي المخدرات فقد احتلت المركز الرابع بنسبة (١١,١٪) وتزايدت هذه الجريمة عن عام ١٩٨٥م بنسبة (+١٤,٨٪).

هـ ـ بالنسبة لحوادث المرور فقد احتلت المركز الثالث بنسبة (٦,٦٪) عن اجمالي هذه الحوادث في الدولة.

التحليل العام:

إن الجرائم التي ارتكبت أو ترتكب في المدن الثلاثة سالفة الذكر والتي يمثل سكانها (٤٢٪) من عدد سكان الدولة،

هي ذات الجرائم التي تعاني منها المدن الكبرى في دول العالم عامة، وتتركز فيها بصفة خاصة جرائم الاعتداء على المال، فنجد أن هذه المدن مجتمعة يرتكب بها أكثر نسبة من هذه الجرائم. فجرائم النشل تبلغ نسبتها مجتمعة (٩٣,٥٪) وجرائم اساءة الائتمان وتبلغ نسبتها مجتمعة (٨٧٪) وجرائم الاحتيال (٧٩,٣٪) وجرائم سرقات السيارات (٧٦٪) وجرائم سرقات الدراجات (٥٤,٩٪) وجنايات الاختلاس والرشوة (٧٢,٦٪) وجنايات السرقة والشروع فيها (٦٠,٤٪) وجنح السرقات والشروع فيها (٦١,١٪) وجنايات التزوير في أوراق رسمية أو مالية (٧٩,٧٪).

أما جرائم تعاطي المخدرات فقد بلغت نسبتها مجتمعة في المحافظات الثلاث (٦٥,٦٪).

ويلاحظ أيضا أن جنايات الضرب المفضي الى الموت في مدينتي حلب وحمص بلغ (٨٠٪) في حين لم ترتكب جريمة واحدة من هذا النوع في دمشق العاصمة طوال سنتي الدراسة

فمن خلال هذا التحليل تنعكس جهود رجال الشرطة السورية في مكافحة الجريمة والحد منها، أما ما يظهر من خلال هذا التحليل من نتائج انما يظهر السمات العامة للامن، التي عادة ما تظهر في المدن الكبرى بالدول المختلفة.

الجـــــدول رقم (٤)

يوضح نسبة الجرائم المختلفة التي وقعت عام ١٩٨٦م في كل من دمشق وحلب وحمص الى اجمالي هذه الجرائم في الدولة ونسبة الزيادة عن عام ١٩٨٥م

المدن الكبرى	دمشق			حلب			حمص			النسبة الاجمالية لجرائم الدولة
البيانـــات	النسبة للاجمالي العام بالدولة	نسبة الزيادة عن عام ١٩٨٥م	الترتيب			الترتيب			الترتيب	
	٪٨٢	١	٢	٪٢١		٣	٪٩		٣	٪٤٢
اجمالـي الجنايـــات	٤١	٠,٥+	١		١٣,٢	٢	٣	٣٧,٣+	٧	٥٧
نسبة جناية القتل أو الشروع فيها	١١,٣	٢٦,٦-	٢	٢٣,٣	٢٧,٣	١	٩,٢	١٣	٣	٤٣,٨
نسبة جناية السرقة أو الشروع فيها	٤٩,٨	٣+	١	٨,٨	-	-	١,٨	٤٨,٧-	٩	٦,٤
نسبة جنايات الحريق والخطف والفسق	٧,٩	٣٨-	٤	٢٥,٨	١٤,٣-	٢	٠,٦	٨٨,٩-	١٢	١١,٣
نسبة جنايات الضرب الذي أفضى الى الموت		-		٣٧,٥	٥٧,٢-	٢	٥٠	٤٢,٨-	١	٨٧,٥
نسبة جنايات تزوير الأوراق الرسمية	٤٢,٨	١٢-	١	٢٦,٩	٣,١+	٤	١٠	٢٠-	٤	٣٩,٧
نسبة جنايات الرشوة والاختلاس	٦٣,٦	٣٣,٣+	١	٩	٦٢٥-	٣	٠,٠	١٠٠-	٥	٧٢,٦
نسبة جنح السرقات والشروع فيها	٤١,٦	٥,٢+	١	١٥,٥	٢٦,٩-	٢	٤	١٤,٧-	٦	٦١,١
نسبة جنح القتل الخطأ	٥,٩	٢٩,٦-	٦	٢٠,٤	٦,٣٤-	١	١١,٥	٢٢,٩-	٣	٣٧,٨
نسبة جنح الاصابة الخطأ	٣,٦	٣١,٥+	٩	١٩,٨	٢٢,١-	١	٢,١	١٩,٣-	١٠	٢٥,٥
نسبة جنح حريق الاهمال	٢٥,٣	٢٠,٧+	١	١٠,٨	٢٢,٥-	٤	٤	١٠,٣-	٧	٤٠,١
نسبة جرائم المخدرات.	٤٦,٧	-	-	٤,٤			١٣,٨	-	-	٢٤,٩
نسبة جرائم الزنا	٤١	٨,٤+	١	١٦,٨	١٢٨,٥+	٢	٤,٢	٦٩,٢-	٥	٦٢
نسبة جرائم الدعارة السرية	٤٢,٨	٣٧-	١	٢١	٢٩,٥+	٢	٠,٧	٩٠-	٧	٦٤,٥
نسبة جرائم المجامعة على خلاف الطبيعة	٣٧,٤	١٣,٤-	١	٢٣,٢	٥,٣-	٢	٩,-	٤٠-	٤	٦٩,٦
نسبة جرائم تعاطي المخدرات	٢٥,٨	٣٦,٣-	٢	٢٨,٧	١٧,٦+	٤	١١,١	١٤,٨+	٤	٦٥,٦
نسبة جرائم سرقة السيارات	٥٣,٩	١,٦-	١	١٢,٣	١٥,٤-	٢	٩,٨	١٦,٧-	٤	٧٦
نسبة جرائم سرقة الدراجات	٣٨	٧,٢-	١	١٤	٤٢,٥-		٣,٩	٩+	١٠	٥٤,٩
نسبة جرائم الاحتيال	٥٩,٧	١٥,٩+	١	١٧,٢	٢٧,٥-	٢	٣,٤	٣٠,٧-	٥	٧٩,٣
نسبة جرائم النشل	٥٥,٤	٣,١+	١	١٥,٥	٣١,٢-	٢	٣,٦	٦٠,٩-	٧	٩٣,٥
نسبة جرائم اساءة الائتمان	٥٤,٨	٨٣,٣+	١	٢٩	١٢٥+	٢	٣,٢	٥٠-	-	٨٧
نسبة جرائم المخلة بالآداب العامة	٧٢	—	١	١٨,٤		٢	٤	-	٣	٩٤,٤
نسبة حوادث المرور	٥٥,٨	—	١	١٣,٨		٢	٦٦	-	٣	٧٦,٢

رسم بياني رقم (٢)

يوضح نسبة الجرائم الهامة التي وقعت عام ١٩٨٦م في كل من دمشق وحلب وحمص الى اجمالي هذه الجرائم في الدولة وترتيب المدينة بالنسبة لباقي مدن الدولة والزيادة أو النقصان في الجريمة عن عام ١٩٨٥م

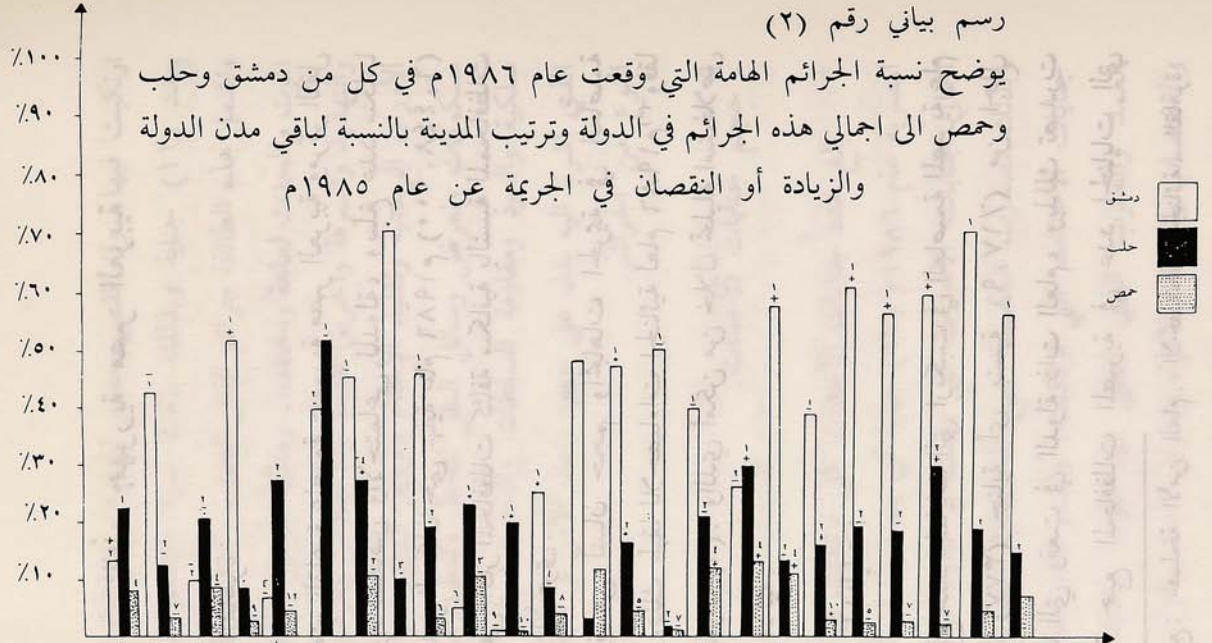

ثالثاً: جمهورية مصر العربية

أولاً القاهرة:

تعتبر القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية ومركز الثقل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، ويبلغ عدد سكانها طبقا لتقدير السكان حتى نهاية عام ١٩٨٦م (٦,٤٤٨,٠٠٠) نسمة وهي أكبر المحافظات كثافة سكانية بالنسبة للمحافظات المصرية الأخرى.

ونسعى لتبيان حجم واتجاهات الجريمة في العاصمة المصرية وذلك طبقا للاحصاءات الجنائية لعام ١٩٨٦م[1] وفقا للجدول رقم (٦). والذي أمكن من خلال تحليله استخلاص النتائج الآتية:

- **حجم الجنايات:**

بلغ عدد الجنايات التي ارتكبت في العاصمة المصرية عام ١٩٨٦م (٣٧٧) جناية أي بنسبة (١٧,٩٪) من اجمالي الجنايات التي وقعت في الدولة ذات العام، وبذلك تصدرت العاصمة جميع المحافظات المصرية في عدد الجنايات التي

١ - راجع: مصلحة الأمن العام. الاحصاءات الجنائية. القاهرة: ١٩٨٦م.

ارتكبت فيها، وقد نقص حجم الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (١١) جناية وبذلك بلغت نسبة النقصان (٢,٨٪) وتشمل هذه الطائفة جرائم القتل العمد، والضرب المفضي الى الموت والمحدث لعاهة والخطف، وهتك العرض والاغتصاب، والتهديد والسرقة والحريق العمد والاختلاس والرشوة وتزوير الأوراق الرسمية وتقليد الأختام وتزوير اوراق مالية وتزييف مسكوكات وتعرض وسائل النقل للخطر وتعطيل مواصلات سلكية والعود ومقاومة السلطات والتجمهر،وهذا النقصان الذي أشرنا اليه يدل على جهود رجال الأمن في مكافحة هذا النوع مس الجرائم.

ـ حجم جنايات الأحداث:

بلغ عدد جنايات الأحداث التي ارتكبت في العاصمة المصرية عام ١٩٨٦م (٢٧) جناية أي بنسبة (٢١ ,٢٦٪) من اجمالي جنايات الأحداث التي وقعت في الدولة ذات العام، وبذلك تصدرت العاصمة جميع المحافظات المصرية في عدد جنايات الأحداث التي ارتكبت، وتضم هذه الطائفة القتل العمد والضرب الذي أفضى الى الموت وهتك العرض والاغتصاب والسرقة بالاكراه والحريق العمد والتزوير ومقاومة السلطات.

- جنايات القتل العمد:

بلغ عدد جنايات القتل العمد التي ارتكبت في العاصمة المصرية (٥٥) جناية قتل عام ١٩٨٦م أي بنسبة (١,٧٪) عن اجمالي جنايات القتل العمد التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت العاصمة المركز الخامس من المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت الجريمة عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٥) جناية وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-٢١,٤٪).

- جنايات السرقة:

بلغ عدد جنايات السرقة التي ارتكبت في العاصمة المصرية (٨٥) جناية سرقة عام ١٩٨٦م، أي بنسبة (٣٥,٦٪) من اجمالي جنايات السرقة التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت العاصمة المركز الأول من المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات وقد نقصت الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٠) جنايات وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-١١٪).

- جنايات ضرب الموت:

بلغ عدد جنايات الموت التي ارتكبت في العاصمة

المصرية (٣٠) جناية ضرب حتى الموت عام ١٩٨٦م، أي بنسبة (١٢,٢٪) من اجمالي جنايات الضرب حتى الموت التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت العاصمة المركز الثاني من بين المحافظات المصرية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب مثل هذه الجنايات، وقد زادت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد ثلاث جنايات وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (+١١٪).

ـ جنايات ضرب العاهة:

بلغ عدد جنايات ضرب العاهة التي ارتكبت في العاصمة المصرية (١٠) جنايات ضرب عاهة عام ١٩٨٦م، أي بنسبة (٩٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت العاصمة المركز الرابع من المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد جنايتين وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-١٧٪).

ـ جنايات الخطف:

بلغ عدد جنايات الخطف التي ارتكبت في العاصمة المصرية (جناية) واحدة فقط عام ١٩٨٦م، أي بنسبة (٧,٧٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام،

وبذلك احتلت العاصمة المركز الخامس من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد ست جنايات وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٨٦٪).

- جنايات الحريق العمد:

بلغ عدد جنايات الحريق العمد التي ارتكبت في العاصمة المصرية عام ١٩٨٦م (٣٢) جناية، أي بنسبة (٤٢,٦٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت العاصمة المركز الأول من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد زادت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٨) جناية اي بنسبة زيادة قدرها (+١٢٨,٥٪).

جنايات هتك العرض:

بلغ عدد جنايات هتك العرض التي ارتكبت في العاصمة المصرية عام ١٩٨٦م (٣٩) جناية، أي بنسبة (١٧,٧٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت العاصمة المركز الأول من بين المحافظات المصرية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه

الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٥) جناية وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٥١,٨٪).

- جنايات الاختلاس:

بلغ عدد جنايات الاختلاس التي ارتكبت في العاصمة المصرية عام ١٩٨٦م (١٦) جناية، أي بنسبة (١٨٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت العاصمة المركز الثاني من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بجناية واحدة وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٥,٩٪).

- جنايات الرشوة:

بلغ عدد جنايات الرشوة التي ارتكبت في العاصمة المصرية عام ١٩٨٦م (٣٨) جناية، أي بنسبة (٣٥,٢٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت العاصمة المركز الأول من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد ست جنايات وبذلك تبلغ نسبة النقصان (١٣,٦٪).

- جنايات تزوير الأوراق الرسمية وتقليد الأختام:

بلغ عدد هذه الجنايات التي ارتكبت في العاصمة المصرية عام ١٩٨٦م (٢٥) جناية، أي بنسبة (١٤,٤٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام وبذلك احتلت العاصمة المركز الثاني من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد ثلاث جنايات، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-١٠,٧٪).

- جنح السرقات:

بلغ عدد هذه الجنح التي ارتكبت في العاصمة المصرية عام ١٩٨٦م (٧٠٩٨) جنحة، أي بنسبة (٣٩,٥٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت العاصمة المركز الأول من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد نقصت هذه الجنح عن عام ١٩٨٥م بعدد (٧٨) جنحة، وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-٠,٩٦٪).

- جنح سرقات المساكن:

بلغ عدد هذه الجنح التي ارتكبت في العاصمة المصرية

عام ١٩٨٦م (١٠٧٠) جنحة، أي بنسبة (٤٧,٤٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت العاصمة المركز الأول من بين المحافظات المصرية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد نقصت هذه الجنح عن عام ١٩٨٥م بعدد (٦٢) جنحة وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-٥,٦٪).

ثانياً: الاسكندريـــــة:

تعتبر الاسكندرية واحدة من أكبر المدن الساحلية المصرية ويبلغ تعداد سكانها طبقا لتقدير السكان حتى نهاية عام ١٩٨٦م عدد ٢,٩٦٧,٠٠٠ نسمة، وبذلك فهي تأخذ المرتبة السادسة من حيث الكثافة السكانية من بين المحافظات المصرية

ونسعى لتبيان حجم واتجاهات الجريمة في محافظة الاسكندرية طبقا للاحصاءات الجنائية لعام ١٩٨٦م.

- حجم الجنايات:

بلغ عدد الجنايات التي ارتكبت في مدينة الاسكندرية عام ١٩٨٦م (٢٥٠) جناية أي بنسبة (١١,٨٪) من اجمالي الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت المرتبة الثانية لجميع المحافظات المصرية في كبر عدد الجنايات

التي ارتكبت فيها، وقد زاد عدد الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد جناية واحدة فقط وبذلك بلغت نسبة الزيادة (٠,٤٪).

- جنايات الأحداث:

بلغ عدد جنايات الأحداث التي ارتكبت في مدينة الاسكندرية عام ١٩٨٦م (١٧) جناية أحداث أي بنسبة (١٦,٥٪) من اجمالي جنايات الأحداث التي وقعت في الدولة ذات العام، وبذلك احتلت المرتبة الثانية لجميع المحافظات المصرية في كبر عدد جنايات الأحداث التي ارتكبت فيها.

- جناية القتل العمد:

بلغ عدد جنايات القتل العمد التي ارتكبت في الاسكندرية عام ١٩٨٦م (٢٩) جناية قتل عمد، أي بنسبة (٣,٧٪) من اجمالي جنايات القتل العمد التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت المحافظة المركز التاسع من المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد زادت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد جناية واحدة فقط وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (+٣,٤٪).

- جنايات السرقة:

بلغ عدد جنايات السرقة التي ارتكبت في الاسكندرية

(٤٤) جناية سرقة عام ١٩٨٦م، أي بنسبة (١٨,٥٪) من اجمالي جنايات السرقة التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة في ارتكاب هذه الجنايات، وقد زادت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد جنايتين، فقط أي بنسبة زيادة بلغت (+٥٪).

- جنايات ضرب الموت:

بلغ عدد جنايات ضرب الموت التي ارتكبت في الاسكندرية (٤٤) جناية ضرب موت عام ١٩٨٦م، أي بنسبة (٩,٨٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت المحافظة المركز الرابع من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة في ارتكاب هذه الجنايات ، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد أربع جنايات أي أن نسبة النقصان (١٤٪).

- جنايات ضرب العاهة:

بلغ عدد جنايات ضرب العاهة التي ارتكبت في الاسكندرية (١٠) جنايات عام ١٩٨٦م، أي بنسبة (٩٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد

احتلت المحافظة مع العاصمة المركز الرابع من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة في ارتكاب هذه الجنايات ، وقد زادت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد جناية واحدة أي بنسبة زيادة (+١١٪).

- جنايات الخطف:

بلغ عدد جنايات الخطف التي ارتكبت في الاسكندرية خمس جنايات عام ١٩٨٦م، أي بنسبة (٣٨,٤٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت الاسكندرية المركز الأول من المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد استمرت نسبة ارتكاب هذه الجنايات في الاسكندرية ولم تتغير في عام ١٩٨٥م وعام ١٩٨٦م.

- جنايات الحريق العمد:

بلغ عدد جنايات الحريق العمد التي ارتكبت في الاسكندرية عام ١٩٨٦م سبع جنايات، أي بنسبة (٩,٣٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد

زادت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بمقدار جنايتين أي بنسبة (+٤٠٪).

- جنايات هتك العرض:

بلغ عدد جنايات هتك العرض التي ارتكبت في الاسكندرية عام ١٩٨٦م (٢٩) جناية، أي بنسبة (١٧,٧٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد زادت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بمقدار ثماني جنايات أي بنسبة (+٣٨٪).

- جنايات الاختلاس:

بلغ عدد جنايات الاختلاس التي ارتكبت في الاسكندرية عام ١٩٨٦م (١٢) جناية أي بنسبة (١٣,٥٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت المحافظة المركز الثالث من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد خمس جنايات أي بنسبة (-٢٧,٨٪).

- جنايات الرشوة:

بلغ عدد جنايات الرشوة التي ارتكبت في الاسكندرية عام ١٩٨٦م (١٠) جنايات، أي بنسبة (٩,٣٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات المصرية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد ست جنايات وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-٣٧,٥٪).

- جنايات تزوير الأوراق الرسمية وتقليد الأختام:

بلغ عدد هذه الجنايات التي ارتكبت في الاسكندرية عام ١٩٨٦م (٦٢) جناية، أي بنسبة (٣٢,٦٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت المحافظة المركز الأول من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد جنايتين وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-٣,١٪).

- جنح السرقة:

بلغ عدد الجنح التي ارتكبت في الاسكندرية عام

١٩٨٦م (١٧١٢) جنحة، أي بنسبة (٩,٥٢٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت المحافظة المركز الثاني مس بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد زادت هذه الجنح بعدد (٣١٠) جنح أي تبلغ نسبة الزيادة (+٢٢٪).

- **جنح سرقة المساكن:**

بلغ عدد الجنح التي ارتكبت في الاسكندرية عام ١٩٨٦م (٣٣٣) جنحة، أي بنسبة (١٤,٧٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت المحافظة المركز الثاني مس بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد زادت هذه الجنح بعدد (١٣) جنحة أي تبلغ نسبة الزيادة (+٥,٩٪).

ثالثاً: الجيـــزة:

تعتبر الجيزة واحدة مس أكبر المدن المصرية وهي تلاصق العاصمة المصرية، ويبلغ تعداد سكانها طبقا لتقدير السكان حتى نهاية ١٩٨٦م (٣,٤٠٥,٠٠٠) نسمة وهي تحتل المكانة الرابعة من حيث الكثافة السكانية مس بين المحافظات المصرية.

ونسعى لتبيان حجم واتجاهات الجريمة في محافظة الجيزة طبقاً للاحصاءات الجنائية لعام ١٩٨٦م.

- **حجم الجنايات:**

بلغ عدد الجنايات التي ارتكبت في مدينة الجيزة عام ١٩٨٦م (٦١) جناية أي بنسبة (٢,٩٪) من اجمالي الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد زاد عدد الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٦) جناية وبذلك بلغت نسبة الزيادة (٢٦,٢٪) وقد احتلت المركز الثاني عشر من بين المحافظات المصرية.

- **حجم جنايات الأحداث:**

بلغ عدد جنايات الأحداث التي ارتكبت في مدينة الجيزة عام ١٩٨٦م جناية واحدة أي بنسبة (٠,٩٪) من اجمالي جنايات الأحداث التي وقعت في الدولة ذات العام واحتلت المركز السادس عشر من بين المحافظات المصرية.

- **جنايات القتل العمد:**

بلغ عدد جنايات القتل العمد التي ارتكبت في الجيزة عام ١٩٨٦م (٤٦) جناية قتل عمد، أي بنسبة (٥,٩٪) من اجمالي جنايات القتل العمد التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت الجيزة المركز السادس من المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد

زادت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد (١٣) جناية وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٣٩٪).

- **جنايات السرقة:**

بلغ عدد الجنايات التي ارتكبت في الجيزة عام ١٩٨٦م (٧) جنايات أي بنسبة (٢,٩٪) من اجمالي عدد جنايات السرقة التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت المحافظة المركز الثامن من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد زادت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد خمس جنايات وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٢٥٠٪).

- **جنايات ضرب الموت:**

لم ترتكب هذه الجنايات في الجيزة عام ١٩٨٦م، وقد نقص عدد الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد ست جنايات أي بنسبة (١٠٠٪).

- **جنايات ضرب العاهة:**

لم ترتكب هذه الجناية في الجيزة طوال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦م

- جنايات الخطف:

بلغ عدد جنايات الخطف التي ارتكبت في الجيزة جنايتين فقط وذلك عام ١٩٨٦م، أي بنسبة (٤, ١٥٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وبذلك احتلت المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنايات، وقد زادت هذه الجنايات حيث أن عام ١٩٨٥م لم ترتكب فيه مثل هذه الجنايات.

- جنايات الحريق العمد:

بلغ عدد جنايات الحريق العمد التي ارتكبت في الجيزة جناية واحدة وذلك عام ١٩٨٦م، أي بنسبة (١,٣٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد ظهرت هذه الجنايات عام ١٩٨٦م بينما لم ترتكب هذه الجنايات عام ١٩٨٥م، واحتلت المحافظة المركز الرابع عشر من بين المحافظات المصرية

- جنايات هتك العرض:

لم ترتكب جنايات هتك العرض في الجيزة عن عام ١٩٨٦م ولم ترتكب سوى جناية واحدة منها عام ١٩٨٥م.

- جنايات الاختلاس:

لم ترتكب مثل هذه الجنايات في الجيزة عن عام ١٩٨٦م ولم ترتكب أي جنايات من هذا النوع عام ١٩٨٥م.

- جنايات الرشوة:

بلغ عدد جنايات الرشوة التي ارتكبت في الجيزة عام ١٩٨٦م جناية واحدة، أي بنسبة (٠,٩٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد نقصت هذه الجنايات عن عام ١٩٨٥م بعدد جنايتين وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-٦٦,٧٪).

- جنايات تزوير الأوراق الرسمية وتقليد الأختام:

بلغ عدد هذه الجنايات التي ارتكبت في الجيزة عام ١٩٨٦م جناية واحدة، أي بنسبة (٠,٦٪) من اجمالي هذه الجنايات التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد ظهرت هذه الجنايات فقط عام ١٩٨٦م، أما عام ١٩٨٥م فلم ترتكب فيه أي جناية من هذا النوع.

- جنح السرقات:

بلغ عدد هذه الجنح التي ارتكبت في الجيزة عام ١٩٨٦م

(١٢٢٢) جنحة، أي بنسبة (٦,٨٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت المحافظة المركز الثالث من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد زادت هذه الجنح بعدد (٢٠٧) جنح أي تبلغ نسبة الزيادة (+٢٠,٤٪).

- جنح سرقات المساكن:

بلغ عدد هذه الجنح التي ارتكبت في الجيزة عام ١٩٨٦م (٣١٢) جنحة، أي بنسبة (١٣,٨٪) من اجمالي هذه الجنح التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت المحافظة المركز الثالث من بين المحافظات المصرية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجنح، وقد زادت هذه الجنح بعدد (٢١) جنحة أي تبلغ نسبة الزيادة (+١٠,٩٪).

من هذا العرض يتبين مايلي:

أولاً: بالنسبة للقاهرة:

تحتل محافظة القاهرة المرتبة الأولى في عدد السكان، واحتلت أيضا نفس المركز بالنسبة لاجمالي الجنايات بنسبة (١٧,٩٪) وهي تتناقص عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-٢,٨٪)

وبلغ اجمالي عدد الجرائم (٢٥٪) وبتحليل البيانات يمكن استخلاص النتائج التالية:

١ ـ بالنسبة لجرائم الاعتداء على النفس فلم تحتل ترتيبا متقدماً في اغلب هذه الأنواع من الجرائم ـ عدا جريمتي هتك العرض والاصابة الخطأ ـ فقد بلغت نسبة هذا النوع من الجرائم بالنسبة لاجمالي كل نوع في الدولة مايلي:

بلغت جنايات القتل العمد (١,٧٪) وجنايات الضرب المفضي الى الموت (١٢,٢٪) وجنايات ضرب العاهة (٩٪) وجنايات الخطف (٧,٧٪) وجنايات هتك العرض (١٧,٧٪) أما القتل والاصابة الخطأ بلغت (١٧,٣٪).

ويلاحظ أن أغلب هذه الجرائم في تناقص عن عام ١٩٨٥م وذلك على النحو التالي:

جنايات القتل العمد (-٢١,٤٪)، وجنايات الضرب المفضي الى العاهة (-١٧٪)، وجنايات الخطف (-٨٦٪)، وجنايات هتك العرض (-٥١,٨٪) ، والقتل والاصابة الخطأ (-٦,٢٪) وهو الأمر الذي يعكس جهود رجال الأمن في مجال مكافحة هذا النوع من الجنايات عدا جناية الضرب المفضي الى الموت التي زادت نسبتها عن عام ١٩٨٥م زيادة طفيفة بلغت (+١١٪).

٢ ـ بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال فقد احتلت العاصمة

المركز الأول في أغلب هذه الأنواع من الجرائم وبالطبع بسبب تمركز الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العاصمة، فقد بلغت نسبة هذا النوع من الجرائم بالنسبة لاجمالي ارتكاب كل نوع في الدولة مايلي:

لقد بلغت نسبة جنايات السرقة (٣٥,٦٪) وجنح السرقة (٣٩,٥٪) وجنايات الاختلاس (١٨٪) وجنايات الرشوة (٣٥,٢٪) وجنح سرقة المساكن (٤٧,٤٪)، وجنح سرقة المتاجر (٥٠٪) ، وجنح سرقات السيارات (٥٣,٨٪)، أما جنايات التزوير والتقليد فبلغت نسبتها (١٤,٤٪)، واحتلت المركز الثاني، أما سرقة الماشية فبلغت نسبتها (٠,٨٪) واحتلت المركز السابع عشر، وعلى ذلك فإن هناك تمركزا لجرائم الاعتداء على الأموال العامة في العاصمة.

ويلاحظ أن أغلب هذه الجرائم في تناقص عن عام ١٩٨٥م وذلك على النحو التالي:

«جنايات السرقة (-١١٪)، جنايات الاختلاس (-٥٠٩٪) ، جنايات الرشوة (-١٣,٦٪) ، وجنايات التزوير والتقليد (-١٠٠٧٪)، وجنح سرقات المساكن (-٥,٦٪) ، وجنح سرقات السيارات (-١٠٪) ، أما جنح سرقة المتاجر والماشية فظلت على ماهو عليه عام

١٩٨٥م وهذا التناقص يعكس أيضا جهود رجال الأمن في مكافحة هذا النوع من الجرائم.

٣ ـ بالنسبة لجرائم الأحداث والجنح الخاصة بهم فقد احتلت المحافظة المركز الأول وبلغت جنح الأحداث (١٧,٩٪) وجرائم الأحداث (٢٤٪) ويتناقص هذا النوع الأخير عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-٣٩٪).

٤ ـ كذلك احتلت محافظة العاصمة المركز الأول في جنايات الحريق العمد وبلغت نسبة المجموع للجرائم المرتكبة في الدولة (٤٢,٦٪) وقد زادت من عام ١٩٨٥ الى ١٩٨٦م بنسبة (٣٩٪).

ثانياً: بالنسبة للإسكندرية:

تحتل الاسكندرية المرتبة السادسة في عدد السكان، وقد احتلت المركز الثاني بالنسبة لاجمالي عدد الجنايات بنسبة (١١,٨٪) وقد تزايدت عن عام ١٩٨٥م بمعدل ضئيل (+٠,٤٪) وبلغت نسبة اجمالي عدد الجرائم (١٤,٣٪)، وبتحليل البيانات أمكن استخلاص النتائج الآتية:

١ ـ بالنسبة لجرائم الاعتداء على النفس فلم تحتل ترتيبا متقدما في اغلب هذه الأنواع من الجرائم فقد بلغت نسبة هذا النوع من الجرائم بالنسبة لاجمالي كل نوع في الدول مايلي:

بلغت جنايات القتل العمد (٣,٧٪)، وجنايات الضرب المفضي الى الموت (٩,٨٪)، وجنايات ضرب العاهة (٩٪)، وجنايات الخطف (٣٨,٤٪)، وجنايات هتك العرض (١٧,٧٪)، والقتل والاصابة الخطأ (٨,٤٪).

ويلاحظ أن بعض هذه الجرائم في تناقص عن عام ١٩٨٥م مثل جنايات الضرب المفضي الى الموت (-١٤٪)، والقتل والاصابة الخطأ (-٧,٠٪)، وبعضها الآخر في تزايد مثل جنايات القتل العمد (+٣,٤٪) وجنايات ضرب العاهة (+١١٪)، وجنايات هتك العرض (+٣٨٪).

٢ ـ بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال فقد احتلت ترتيبا متقدما في اغلب هذه الأنواع من الجرائم وقد بلغت نسبة هذا النوع من الجرائم بالنسبة لاجمالي ارتكاب كل نوع في الدولة مايلي:

فقد بلغت جنايات السرقة (١٨,٥٪)، وجنح السرقات (٩,٥٪)، وجنايات الرشوة (٩,٣٪)، وجنح سرقات المساكن (١٤,٧٪) ، وجنح سرقات المتاجر (١٢,٧٪)، وجنح سرقات السيارات (٢٤,٧٪)، واحتلت المركز الثاني في جميع هذه الجرائم، وقد احتلت

المركز الأول في جرائم التزوير والتقليد (٣٢,٦٪)، بينما احتلت المركز الثالث في جريمة جنايات الاختلاس بنسبة (١٣,٥٪) أما في سرقات الماشية فقد احتلت المركز الثاني عشر بنسبة (٣,٣٪).

ويلاحظ أن بعض هذه الجرائم في تناقص عن عام ١٩٨٥م مثل جنايات الاختلاس بنسبة (-٢٧,٨٪) وجنايات الرشوة (٣٧,٥٪)، وجنايات التزوير والتقليد (-٣,١٪)، وهو ما يعكس جهود رجال الشرطة في هذا المجال، وقد زادت نسبة جرائم أخرى مثل جنايات السرقة (+٥٪)، وجنح السرقات (+٢٢٪)، وجنح سرقة المساكن (٥٠.٩٪)، وسرقات السيارات (+٥٦,٩٪)، بينما ظلت جرائم أخرى على حالها مثل جنح سرقات المتاجر وسرقات الماشية

٣ ـ بالنسبة لجرائم وجنح الأحداث فقد احتلت المحافظة المركز الثاني في الجرائم والمركز الثالث في الجنح، وبلغت نسبتها لاجمالي هذا النوع من الجرائم التي وقعت في الدولة النسب الآتية:

بلغت نسبة جنح الأحداث (١٦,٥٪)، وجرائم الأحداث (٩,٥٪) وقد ظلت جنح الأحداث على حالها

عام ١٩٨٥م، بينما زادت جرائم الأحداث بنسبة بسيطة (+٤٪).

٤ ـ بالنسبة لجنايات الحريق العمد فقد احتلت المركز الثاني وبلغت نسبتها (٩,٣٪) كما أنها زادت عن عام ١٩٨٥م بنسبة (+٤٠٪).

ثالثاً: بالنسبة للجيزة:

تحتل الجيزة المرتبة الرابعة في عدد السكان، وقد احتلت المركز الثاني عشر بالنسبة لاجمالي عدد الجنايات بنسبة (٢,٩٪) وقد تزايدت عن عام ١٩٨٥م بمعدل (٢,٢٦٪)، وبلغت نسبة اجمالي عدد الجرائم (٤٪).

وبتحليل البيانات الواردة في الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

١ ـ بالنسبة لجرائم الاعتداء على النفس فلم تحتل مركزاً متقدماً في أغلب هذه الأنواع من الجرائم بل أنه لم تُرتكب انواع معينة من الجرائم بها مثل جنايات الضرب المفضي الى الموت وجنايات ضرب العاهة وجنايات هتك العرض، أما باقي انوع الجرائم فكانت على النحو التالي:

جنايات القتل العمد (٥,٩٪)، وجنايات الخطف (١٥,٤٪) واحتلت المركز الثاني، أما جنايات القتل

والاصابة الخطأ فقد بلغت نسبتها (٢ ,٧٪) واحتلت المركز الرابع واحتلت جنايات الخطف المركز الثاني أما جنايات القتل العمد فاحتلت المركز السادس.

ويلاحظ أن بعض هذه الجرائم في تناقص عن عام ١٩٨٥م مثل جنايات القتل العمد (-٣٩٪) والقتل والاصابة الخطأ (-٩,٥٪) والبعض الآخر تزايد مثل جنايات الخطف.

٢ - بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال فقد احتلت ترتيبا مختلفاً، ففي بعض الجرائم احتلت مراكز متقدمة مثل جنح السرقات (٦,٨٪)، وجنح سرقات المساكن (١٣,٨٪)، وسرقات السيارات (٧,١٪) فقد احتل المركز الثالث، واحتلت المركز الرابع في جنح سرقات المتاجر (٤,٧٪) واحتلت مراكز متأخرة في جنايات السرقة (٢,٩٪) الثامن، وجنايات الرشوة (٠,٩٪) الثامن عشر، والتزوير والتقليد (٠,٦٪) المركز السادس عشر، وسرقات الماشية (٤,١٪) المركز الحادي عشر

ويلاحظ أن بعض هذه الجرائم في تناقص عن عام ١٩٨٥م مثل جنايات الرشوة (-٦٦,٧٪) وهو يعكس جهود رجال الأمن في مجال مكافحة هذا النوع من الجرائم وهناك جرائم أخرى في تزايد مثل جنايات وجنح السرقة،

وجنايات التزوير والتقليد وجنح سرقات المساكن والسيارات.

٣ ـ بالنسبة لجرائم وجنح الأحداث فقد احتلت المركز السادس عشر في جنح الأحداث التي بلغت نسبتها (٩, ٠٪) بينما احتلت المركز العاشر في جرائم الاحداث التي بلغت نسبتها (٦, ١٪) مع ملاحظة أن جرائم الأحداث اخذت في التناقص عن عام ١٩٨٥م بنسبة (-٣٦٪) وهو يعكس جهود رجال الأمن في هذا الصدد.

٤ ـ احتلت الجيزة المركز الثاني في جنايات الحريق العمد وبلغت نسبة ارتكاب هذا النوع من الجرائم (٤, ١٥٪) حيث زادت عن عام ١٩٨٥م بمعدل (+١٠٠٪).

رغم أن المدن الثلاث لا تحوي الا على (٢, ٢٦٪) من اجمالي عدد السكان في الدولة الا أنه تتركز فيها بعض الجرائم أهمها: جنح سرقات السيارات (٦. ٨٥٪)، سرقات المساكن (٩, ٥٧٪)سرقات المتاجر (٤, ٦٧٪)، جنايات الخطف (٥, ٦١٪)، جنايات السرقة (٥٧٪)، جنايات الحريق العمد (٢, ٥٣٪)، وهو ما يؤكد أن جرائم الاعتداء على المال هي جرائم تتزايد في المدن الكبرى.

فمن خلال هذا التحليل تنعكس جهود اجهزة الشرطة المصرية، في مكافحة الجريمة والحد منها أما ما يظهر من نتائج

انما يظهر السمات العامة للأمس والمعتاد على بروزها في المدن الكبرى بالدول المختلفة.

نسبة الجرائم الهامة التي وقعت عام ١٩٨٦م في كل من القاهرة، ونسبة زيادة معدل ارتكاب الجرائم عن عام ١٩٨٥م وترتيب

المدن الكبرى	البيـــان	نسبة عدد السكان للاجمالي بالدولة	الجنايات نسبة الاجمالي	الاحداث جنح نسبة	جنايات العمل الفعل نسبة	السرقة جنايات نسبة	ضرب المرض جنايات نسبة	العاهة جنايات ضرب نسبة
القاهـــرة	النسبة للاجمالي العام بالدولة	٪١٣,٢	١٧,٩	٢٦,٢	٧,١	٣٥,٦	١٢٦	٩
	نسبة الزيادة عن عام ١٩٨٥م	+ ٪٣,٩	- ٪٢,٨	-	- ٢١,٤	- ١١	+ ١١	١٧
	الترتيب بين المحافظات	١	١	١	٥	١	٢	٤
الاسكندريـــة	النسبة للاجمالي العام بالدولة	٪٦,٠٧	١١,٨	١٦,٥	٣,٧	١٨,٥	٩,٨	٩
	نسبة الزيادة عن عام ١٩٨٥م	+ ٪٥,٢	+ ٠,٤	-	+ ٧,٤	+ ٥	- ١٤	+ ١١
	الترتيب بين المحافظات	٦	٢	٢	٩	٢	٤	٤
الجيـــزة	النسبة للاجمالي العام بالدولة	٪٦,٩	٢,٩	٠,٩	٥,٩	٢,٩	-	-
	نسبة الزيادة عن عام ١٩٨٥م	+ ٪٧,٨	+ ٢٦,٢	-	- ٣٩	+ ٢٥٠	+ ١٠٠	-
	الترتيب بين المحافظات	٤	١٢	١٦		٨	-	-
النسبة الاجمالية لجرائم الدولة في المدن الكبرى		٪٢٦,١٧	٣٢,٦	٤٣,٦	١٦,٦	٥٧	٢٢	١٨

جدول رقم (٥)

الاسكندرية، والجيزة الى اجمالي هذه الجرائم في الدولة، كل محافظة بين باقي محافظات جمهورية مصر العربية

المحافظة	جنايات		جنايات المحررين للعمل		جنايات هتك العرض		الاخلاس		جنايات الرشوة		نسبة جنايات تزوير الأوراق الرسمية وتقليد الأختام		سرقات		جنح السرقات		المساكن		سرقات جنح سرقات السيارات		سرقات جنح سرقات المانيات		الفعل والاصابة الخطأ		الاحداث		جرائم الاحجام	
		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة
١	٧,٧	٨٦	٤٢,٦	١٢٨	١٧,٧	٥١,٨	١٨,	٥,٩	٣٥,٢	١٣,٦	١٤,٤	١٠,٧	٣٩,٥	٠,٩	٤٧,٤	٥,٦	٥٠	١٠	٥٣,٨	١٠	٠,٨	-	١٧.٣	٦,٤	٢٤٪	٣٩	٢٥	
٥	١		١				٢		١		٢		١		١		١		١		١٧		١		٢		١	
٣٨,٤	٩,٣	١٧,٧	٩,٣	١٣,٥	٩,٣	١٧,٧	٩,٣	١٣,٥	٩,٣	٣٢,٦	٩,٥	٣٢,٦	٩,٥	١٤,٧	١٢,٧	٢٤,٧	٣,٣	٨,٤	٩,٥	١٤,٣							
صفر	٤٠	٣٨	٢٧,٨	٣٧,٥	٣,١	٢٢	٥,٩	٥٦,٩	-	٠,٧	٤																	
١	٢	٢	٣	٢	١	٢	٢	٢	٢	٣	١٢	٣	٣	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٢	١٥,٤	١,٣	-	١,٦	٤		
١٠٠٪	١٠٠٪	-	-	٦٦,٧	٠,٩	١٠٠٪	٠,٦	٢,٤	٦,٨	١٣,٨	٤,٧	٧,١	٤,١	١٢	٣٦	٩,٥	٣	٤	١٠	٣								
٦١,٥	٥٣,٢	٣٥,٤	٣١,٠	٤٥,٤	٢٧,٦	٥٥,٨	٧٥,٩	٦٧,٠	٨٥,٦	٨,٢	٣٢,٩	٣٥,١																

رسم بياني رقم (٣)

يوضح نسبة الجرائم التي وقعت عام ١٩٨٦م في كل من القاهرة والاسكندرية والجيزة الى اجمالي هذه الجرائم في الدولة وترتيب المدينة بالنسبة لباقي مدن الدولة والزيادة أو النقصان في الجريمة عن عام ١٩٨٥م

رابعاً: جمهورية السودان

العاصمة القومية لجمهورية السودان:

تعتبر العاصمة القومية لجمهورية السودان[1]، ذات مساحة محدودة حيث تبلغ ١٠٨٣٣ ميلاً مربعاً، وتعد هذه المساحة من أصغر مساحات أقاليم البلاد، ويزيد عدد السكان فيها عن المليونين ونصف المليون من الأفراد حسب آخر تعداد سكاني.

وتعد العاصمة القومية مركز الثقل الثقافي والاقتصادي والسياسي لجمهورية السودان، لذلك تعاني من استقبال اعداد كبيرة من الوافدين داخلياً وخارجياً وكانت لتلك الظاهرة انعكاساتها الواضحة على الحياة الاجتماعية وانتشار ظاهرة السكن العشوائي وكذلك ارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم في المدن.

وسوف نسعى لتبيان حجم واتجاهات الجريمة في

---

١ ـ لمزيد من التفصيل عن أكبر معدلات النمو السنوي لدول العالم راجع:

The authority since 1868, The world Almanac & Book of facts 1985, Newyork, Published Annually by Newspaper Eenterprise Association, Exterptise Association, Inc. P. 601.

العاصمة القومية وذلك طبقا للاحصاءات الجنائية لعام ١٩٨٦م[1] والتي يوضح التحليل في (الجدولين ٧ و ٨) النتائج الآتية:

- حجم الجرائم بصفة عامة في العاصمة القومية:

بلغت نسبة الجرائم المبلغة بالعاصمة الاقليمية وذلك عام ١٩٨٦م (٤١,٢٣٪) من مجموع الجرائم التي تبلغت للشرطة عن كل ما ارتكب من جرائم في أنحاء البلاد، وهي نسبة عالية خاصة وأن العاصمة القومية هي وحدة ضمن ٢١ وحدة مماثلة بالسودان، وبذلك تصدرت العاصمة القومية بالسودان باقي المحافظات في نسبة الجرائم المبلغة

وقد بلغ عدد الجرائم المبلغة بالعاصمة القومية عام ١٩٨٦م (١٩١٢٩٢) جريمة في حين اقتصر العدد عام ١٩٨٥م (١٥٢٣٢١) جريمة أي بلغت الزيادة عدد (٣٨٩٧١) جريمة بنسبة (+٢٠,٤٪) وسوف يتم عرض حجم واتجاه جرائم الاعتداء على النفس ثم الاعتداء على المال ثم جرائم أخرى متصلة بقانون العقوبات ثم جرائم لقوانين أخرى ثم جرائم

١ - التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٨٦م، المباحث الجنائية المركزية برئاسة شرطة السودان. الخرطوم. ص: ٥٦ - ٥٧، حيث حصل الباحث على كافة الاحصاءات والمعلومات الواردة عن العاصمة القومية.

المخدرات ثم حوادث ومخالفات المرور ثم جرائم النساء والأحداث وذلك من خلال تحليل الجدولين المرقمين (٧) و (٨).

١ - جرائم الاعتداء على النفس:

بلغت جملة الجرائم الواقعة على جسم الانسان في العاصمة القومية (٣٢٥١١) جريمة تمثل نسبة (٣٠,٩٧٪) من اجمالي الجرائم التي وقعت في السودان عام ١٩٨٦م، بزيادة قدرها (٥٢٥٢) جريمة عن العام الماضي ١٤٠٥هـ أي بنسبة (١٦,١٥٪) وتتضمن هذه الفئة جرائم القتل العمد، والقتل الذي لا يصل الى درجة العمد والقتل بقصد الأذى، والقتل الخطأ والقتل بإهمال والشروع في القتل والأذى، والشروع في الانتحار، والأذى البسيط وتسبب الاجهاض بأنواعه، وتعريض حياة الطفل للخطر وإخفاء الولادة وتسبيب الأذى للموظف والاغتصاب والاستدراج والخطف أو الاستدراج بقصد القتل خطف بأنواعه، الدعارة، الجرائم المتعلقة بالزواج، الزنا، وطرد المحارم، القذف والتهديد والاهانة.

ولعل من المهم الاشارة في هذه الطائفة الى النسبة المئوية لجرائم معينة بالنسبة لمجموع ذات الجريمة المبلغة للدولة، فقد بلغت في جرائم القتل نسبة (١٨,٦٪)، والشروع في القتل

(٤٣,٢٪)، جرائم الأذى الجسيم (٤١,٨٪)، الجرائم الخلقية (٣٦,٨٪).

وسوف يتم عرض تحليل لأهم جرائم الاعتداء على النفس التي وقعت عام ١٩٨٦م، والتي تشمل نسبة ارتكاب هذه الجرائم في محافظة العاصمة القومية بالنسبة لباقي محافظات السودان كذلك نسبة الزيادة والنقصان بها. وأخيراً ترتيب العاصمة القومية بين المحافظات السودانية في ارتكاب مثل هذه الجرائم.

- **القتل العمد:**

بلغ عدد جرائم القتل العمد التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (١٩٢) جريمة، أي بنسبة (٣٠,٩٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٧٨) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٦٨,٤٪).

- **تسبيب الموت بإهمال:**

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية

عام ١٩٨٦م (ثلاث) جرائم أي بنسبة (٧,٦٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد إحتلت هذه المحافظة المركز الرابع من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد جريمة واحدة عن عام ١٤٠٥هـ وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٢٥٪).

- الشروع في القتل:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٨٧) جريمة، أي بنسبة (٧٥,٦٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٥١) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (+١٤١٪).

- الأذى الجسيم:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٢٠٥٩) جريمة، أي بنسبة (٣٢,٥٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد

احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٧٥) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (+٣,٨٪).

- الشروع في الانتحار:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٥٢) جريمة، أي بنسبة (٢,٢٥٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٩) جرائم عن عام ١٤٠٥هـ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٩,٢٠٪).

- الأذى البسيط:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (١٤٩٥٢) جريمة، أي بنسبة (٩,٢٧٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه

الجرائم بعدد (١٣٣١) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٩,٨٪).

- تعريض الصغير للخطر:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (١١٥) جريمة، أي بنسبة (٦٤,٩٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (١١) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (١٠,٦٪).

- تسبيب الأذى لموظف:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٢٥٧) جريمة، أي بنسبة (٤٦٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٩٧) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٦٠,٦٪).

- الاغتصـــاب:

بلغ عدد جرائم الاغتصاب التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٢١٧) جريمة، أي بنسبة (٣٦٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٥٧) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٣٥,٦٪).

- الزنـــا:

بلغ عدد جرائم الزنا التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٣٨٨) جريمة، أي بنسبة (٥٣,٤٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٧٥) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٢٣,٩٪).

- القـــذف:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية

عام ١٩٨٦م (١٥١٨) جريمة، أي بنسبة (٢٣,٩٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٩٤) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٦,٦٪).

ـ التهديد والاهانة:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٦٤٥١) جريمة، أي بنسبة (٣٦٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (١٥٠٢) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٣٠,٣٪).

٢ ـ جرائم الاعتداء على المال:

بلغ عدد جرائم الاعتداء على المال التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٦٤٧٢٠) جريمة، أي بنسبة (٤٢,٧٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين

المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (١٠٧٦٦) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (١٩,٩٪).

ونعرض أهم أنواع هذه الجرائم، وبيان مقدار زيادتها عن عام ١٤٠٥هـ.

- السرقـــة:

بلغ عدد جرائم السرقة التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (١٢٦٧٨) جريمة، أي بنسبة (٥٢٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٣٢٤٤) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٣٤,٤٪).

- السرقة من المساكن:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٢١٧٥٠) جريمة، أي بنسبة (٤٧,٥٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقع في الدولةعن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية

التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٤٩٧٤) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٢٩,٦٪).

- الابتـــزاز:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٢٤) جريمة، أي بنسبة (٦٠٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولةعن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد (١٥) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة النقصان (-٣٨,٥٪).

- النهب بالاشتراك:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٥١) جريمة، أي بنسبة (٣٦,٤٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٣١) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (١٥٥٪).

- النهب في الأماكن العامة:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (١٦٤) جريمة، أي بنسبة (٦٤,٥٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (١٢٢) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٢٩٠٪).

- النهب البسيط والشروع في النهب:

بلغ عدد هذه الجرائم التى ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٥٢٤) جريمة، أي بنسبة (٤٥,٩٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٣٠٦) جرائم عن عام ١٤٠٥هـ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (١٢٢٪).

- استلام المال المسروق:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية

عام ١٩٨٦م (٥٩٣) جريمة، أي بنسبة (٢٨٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (١٩٠) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٤٧٪).

ـ خيانة الأمانة:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٣٧١٨) جريمة، أي بنسبة (٣٤,٧٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه الجرائم بعدد (٤٥٩) جريمة عن عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة النقصان (١٠,٩٪).

ـ خيانة الأمانة بواسطة موظف:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٢٠٠) جريمة، أي بنسبة (١٦,٥٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت

هذه المحافظة المركز الثاني من بين المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٥٤) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٣٧٪).

- التزوير في المستندات:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٥٤٤) جريمة، أي بنسبة (٥٥,٧٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (١٦١) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ، وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (+٤٢٪).

- الاحتيـــال:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٧٧٨٥) جريمة، أي بنسبة (٥١,٨٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد نقصت هذه

الجرائم بعدد (٤٦٧) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ وبذلك تبلغ نسبة النقصان (٥,٦٪).

- التعدي على الأمكنة بقصد ارتكاب جريمة:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٧٧٠) جريمة، أي بنسبة (٣٠٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (٩١) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (١٣٪).

- التعدي على الأمكنة بقصد وترصد أو السطو:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٩٩٢) جريمة، أي بنسبة (٦١,٦٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت أعلى نسبة لارتكاب مثل هذه الجرائم.

- كسر الحرز المحتوي على مال:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية

عام ١٩٨٦م (١٣٦) جريمة، أي بنسبة (٣٧٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه المحافظة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (١٣٣) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. وبذلك تبلغ نسبة الزيادة (٤٤٣٣٪).

- الترصـــــد:

بلغ عدد هذه الجرائم التي ارتكبت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م (٣٨٨) جريمة، أي بنسبة (١٨٪) من اجمالي هذه الجرائم التي وقعت في الدولة عن ذات العام، وقد احتلت هذه العاصمة المركز الأول من بين المحافظات السودانية التي حققت اعلى نسبة لارتكاب هذه الجرائم، وقد زادت هذه الجرائم بعدد (١١٥) جريمة عن عام ١٤٠٥هـ. بنسبة (٤٢٪).

- جرائم سرقة السيارات:

انحصرت سرقات السيارات في العاصمة القومية دون باقي المحافظات.

٣ - الجرائم الأخرى - مخالفة لقوانين العقوبات:

وهي جرائم مثل - إثارة الحرب ضد الدولة أو

الكراهية أو المعارضة أو اثارة التهجم على موظف عام أو مخالفة أمر مراقب الشرطة أو الاستهانة بالسلطة الشرعية او شهادة الزور أو التستر، أو الجرائم المتعلقة بالنقد والجرائم المتصلة بطوابع الايرادات أو الغش في الموازين، أو الجرائم المتصلة بالصحة العامة أو السلامة أو جرائم التشرد حيث بلغ عدد الجرائم المرتكبة من هذه الطائفة في العاصمة القومية (١٦٧٧٣) جريمة وتبلغ نسبتها لمجموع الجرائم من هذه الطائفة المرتكبة في الدولة (٢٦,٣٪) بلغت فيها جريمة التشرد (٢١٢٣) جريمة بنسبة (٣٢,٤٨٪) من مجموع الجرائم المرتكبة في الدولة، وقد زادت هذه الطائفة من الجرائم بعدد (٣٨١٢) أي بنسبة (٢٢,٧٣٪) واحتلت العاصمة القومية المركز الاول من بين المحافظات السودانية

٤ - جرائم القوانين الأخرى:

وهي تتصل بالأفعال التي تعتبر جرائم مخالفة لقوانين خاصة، مثل قانون الحشيش والأفيون، وقانون الأسلحة والذخيرة وقانون الجمارك وقانون الجنسية وقانون الجوازات والهجرة وقانون البضائع المقيدة والمحظورة وقانون الغابات ورخص الاتجار وضرائب الارباح وقانون الأسعار وقانون الصحافة وقانون الصيدليات والسموم وقانون خدم المنازل ولائحة مراقبة النقد، حيث بلغ عدد هذا النوع من الجرائم في

العاصمة القومية (١٢٧٦٠) جريمة بنسبة (٣٩,١٣٪) جريمة بزيادة قدرها (٤٩١١) جريمة لتبلغ نسبة الزيادة عن عام ١٤٠٥هـ لنفس الطائفة من هذه الجرائم (٣٨,٤٪) واحتلت العاصمة القومية أيضاً المركز الأول من بين المحافظات السودانية.

٥ ـ جرائم المخدرات:

بلغ حجم جرائم المخدرات في العاصمة القومية (١٧١٩) جريمة بنسبة (٤٧,٩٪) وهو ما يعني انتشار هذه الأنواع من الجرائم بالعاصمة القومية، وقد احتلت بالطبع العاصمة القومية المركز الأول من بين المحافظات السودانية.

٦ ـ حوادث ومخالفات المرور:

حققت العاصمة القومية اعلى نسبة في معدل ارتكاب (٦٤٦١٨) حادثة أي تبلغ النسبة لمجموع الحوادث (٥٨,٥٪) وذلك لوجود عدد كبير من السكان في المنطقة فضلا عن وجود المراكز التجارية والمشاريع الانتاجية وشبكات الطرق، بزيادة (١٤٣٢٠) حادثة، أي تبلغ نسبة هذه الزيادة (٢٢,١٦٪) وتشمل هذه الطائفة الحوادث التي يترتب عليها الموت نتيجة اهمال أو في حالة سكر، أو تسبيب لأذى جسيم أو بسيط أو

نتيجة القيادة بطيش أو اهمال القيادة بدون رخصة سيارة أو رخصة قيادة أو القيادة بصورة خطيرة أو القيادة في حالة سكر أو قيادة عربة في حالة خطر، وقد احتلت العاصمة القومية المركز الأول من بين المحافظات السودانية.

٧ ـ جرائم النساء والأحداث:

هناك عدد آخر من جرائم النساء والأحداث الذي يرجع الى الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها بعض الأسر بالسودان والتي أدت في بعض الحالات الى تفكك الأسر وغياب رب الأسرة بحثاً عن الرزق والتخلي عن الوازع الديني، ولاشك أن الهجرة الوافدة كانت سبباً رئيساً في جرائم التشرد، حيث بلغت جرائم الأحداث في جميع أنحاء السودان عدد (٢٨٤٥) جريمة بزيادة قدرها (٢٠٧٤) جريمة، وبلغت جرائم النساء في الدولة عموماً (٢٦٣٢) جريمة بزيادة قدرها (٢٣٨١) جريمة.

من خلال هذا العرض يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

أ ـ تتصدر العاصمة القومية بالسودان جميع المناطق في نسبة ارتكاب الجرائم المختلفة عدا جريمة (تسبيب الموت باهمال) تبوأت المركز الرابع، وجريمة خيانة الأمانة بواسطة موظف

وتبوأت المركز الثاني، وهو اتجاه يؤكد ما ذهبت اليه باقي العواصم من تصدرها للجرائم.

ب - بالنسبة لجرائم الاعتداء على جسم الانسان فهناك عدد منها يرتكب بصورة كبيرة مثل الشروع في القتل (٧٥,٦٪) تعريض الصغير للخطر (٦٤,٩٪) الزنا (٥٣,٤٪) التهديد والاهانة (٣٦٪) الأذى الجسيم (٣٢,٥٪).

جـ - بالنسبة لجرائم الاعتداء على المال فتعاني العاصمة القومية منها مثل الابتزاز (٦٠٪) النهب في الأماكن العامة (٦٤,٥٪)، السرقة (٥٢٪)، التعدي على الأماكن بقصد الترصد أو السطو (٦١,٦٪)، التزوير في المستندات (٥٥,٧٪) النهب البسيط والشروع في النهب (٤٥,٩٪)، سرقة المساكن (٤٧,٥٪)، الاحتيال (٥١,٨٪).

د - تعاني العاصمة من حوادث ومخالفات المرور التي بلغت (٥٨,٥٪).

هـ - اتجاه بعض الجرائم نحو الزيادة، وأهم الجرائم المتزايدة النهب بالاشتراك والنهب في الأماكن العامة والنهب البسيط والشروع فيه وكسر الحرز المحتوي على المال وخيانة الأمانة عن طريق موظف الابتزاز

و ـ هناك جرائم في تناقص، أهمها الابتزاز وخيانة الأمانة بصفة عامة والاحتيال وهو يعكس جهود رجال الأمن في مكافحة هذه الجرائم.

ز ـ لا تعاني العاصمة القومية من عدد الجرائم مثل السرقة بعد التحضير لتسبب الموت والنهب المسلح، والنهب بالاشتراك مع القتل العمد، ونهب وتبديد الأموال العامة وتزوير الحسابات والاتلاف لموارد المياه والطرق والتعدي على الأماكن مع الترصد أو السطو أو بقصد ارتكاب جريمة، كذلك القتل الذي لا يصل الى العمد أو بقصد الأذى، أو غير المقصود أو الاجهاض أو اخفاء الولادة أو الخطف أو الاستدراج بقصد القتل أو إخفاء متهم أو بيع أو شراء اشخاص بقصد الدعارة وغيرها من الجرائم، وهو ما يؤكد جهود رجال الأمن في مكافحة مثل هذه الجرائم.

ح ـ جاء في التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٨٦م بأن أجهزة الشرطة بصدد اتخاذ الاجراءات القانونية حيال هذه الجرائم ـ سالفة الذكر ـ بشتى أنواعها وقدمت القضايا للقضاء الذي فصل في (٨٠٢٤٢) بلاغا بالادانة بنسبة (٤٢٪) تقريباً، وفصل في عدد (٤٦٣٦) بالبراءة بنسبة (٢,٤٪) وحفظت بالشطب وعدم الاكتشاف لعدد (٧٥٩٧٧) بنسبة (٣٩,٧٪) ولا تزال بقية البلاغات تحت

المحاكمة والتحري التي تبلغ (٣٠٥٢٧) بنسبة (١٥,٩٪)[1]

وأضاف التقرير بأن هناك العديد من العوامل التي أثرت على حجم واتجاهات الجريمة في العاصمة القومية لجمهورية السودان أهمها:

١ ـ الكثافة السكانية العالية والتي كان من نتيجتها انتشار السكن العشوائي والذي تسبب بارتفاع معدلات الجريمة

٢ ـ تزايد الهجرة الداخلية بسبب الجفاف والمجاعة وما قدمته من انماط من السلوك البشري وترتب عليه اضمحلال في القيم والمبادىء والعادات والتقاليد الأخلاقية وتزايد ظاهرة التشرد وقلة الترابط الأسري.

٣ ـ تزايد ظاهرة البطالة مما دفع البعض من ضعاف النفوس الى اعتبار الجريمة هي مصدر الرزق الأساسي لهم.

٤ ـ تزايد الهجرة من الاقليم الجنوبي الى العاصمة وما أفرزه من تزايد لمعدلات ارتكاب الجريمة.

ومن خلال هذا التحليل تنعكس جهود رجال الشرطة السودانية في مكافحة الجريمة والحد منها، اما ما يظهر من نتائج فهو يظهر السمات العامة للأمن المعتاد ظهورها في المدن الكبرى بالدول المختلفة.

١ ـ راجع: التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٨٦م. المباحث الجنائية المركزية برئاسة شرطة السودان. الخرطوم: ص: ٥٨.

الجـــــدول رقم (٦)

نسبة الجرائم الهامة الواقعة على جسم الانسان التي وقعت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م ونسبة زيادة معدل ارتكاب الجرائم عن عام ١٤٠٥هـ، وترتيب المحافظات القومية بين باقي محافظات الدولة

الجرائم الواقعة على جسم الانسان / البيانات بالعاصمة القومية	عدد السكان ومساحة العاصمة القومية	جرائم الاعتداء على النفس	القتل العمد	تسبيب الموت بإهمال	الشروع في القتل	الأذى الجسيم	الشروع في الانتحار	الأذى البسيط	تعريض الصغير للخطر	تسبيب الأذى لموظف	الاغتصاب	الزنا	القذف	التهديد والإهانة
النسبة للاجمالي العام بالدولة	٢,٥ مليون ١٠٨٣٣ ميلامربعا	٪٣٠,٩	٪٢٠,٥	٪٧,٦	٪٧٥,٦	٪٣٢,٥	٪٢٥,٢	٪٢٧,٩	٪٦٤,٩	٪٤٦	٪٣٦	٪٥٣,٤	٪٢٣,٩	٣٦
نسبة الزيادة عن عام ١٤٠٥هـ	———	+٪١٦,٢	+٪٦٨,٤	−٪٢٥	+٪١٤١	+٪٣,٨	+٪٢٠,٩	٪٩,٨	+٪١٠,٦	+٪٦٠,٦	+٪٣٥,٦	+٪٢٣,٩	٪٦,٦	+٣٠,٣
الترتيب بين المحافظات	اصغر مساحات اقاليم البلاد			٤									١	

الجـــــدول رقم (٧)

يبين نسبة الجرائم الهامة الواقعة على المال والجرائم الأخرى التي وقعت في العاصمة القومية عام ١٩٨٦م ونسبة زيادة معدل ارتكاب الجرائم عن عام ١٤٠٥هـ وترتيب المحافظة القومية بين باقي محافظات الدولة

بيان المحافظات / الترتيب	نسبة الزيادة عن عام ١٤٠٥هـ	النسبة للإجمالي العام بالدولة
جرائم الاعتداء على الأموال	١٩,٥٪	٤٢,٧
السرقة	+ ٣٤,٤	٥٢
السرقة من المساكن	+ ٢٩,١	٤٧,٥
الابتزاز	+ ٣٨,٥	٦٠
النهب المسلح بأسلحة نارية		
النهب بالاشتراك	+ ٪٥٥	٣٦,٤
النهب بالاشتراك مع القتل العمد	■	
النهب في الأماكن العامة	+ ٢٩٠	٤٤,٥
النهب البسيط والشروع في النهب	+ ١٢٢	٤٥,٩

تابع للجـــدول رقم (٧)

الترتيب بين المحافظات	نسبة الزيادة عن عام ١٤٠٥هـ	النسبة للاجمالي العام بالدولة	
	+ ٤٧	٢٨	استلام المال المسروق
	- ١٠٠٩	٢١,٧ ١٦,٥	حيانة الأمانة
	+ ٣٢		خيانة الأمانة بواسطة موظف
	-		تبديد الأموال العامة
	+ ٤٢	٥٥,٧	التزوير في المستندات
	- ٥,٩	٥١,٨	الاحتيال
	+ ٧١٣	٣٠	١٠ التعدي على الأمكنة بقصد ارتكاب جريمة
	-	١١,٩	التعدي على الأمكنة مع الترصد أو السطو
	+ ٤٤٣	٣٧	كسر الخزن المختبوي غسل مال
	+ ٤٢	١٨	الترصـــــد
	٢٢,٧	٢٦,٣	جرائم أخرى مخالفة لقانون العقوبات
	٣٨,٤	٣٩	جرائم أخرى بمخالفة قوانين خاصة
		٤٧,٩	جرائـــم المخـــدرات
	٢٢,١٦	٢٨,٥	حوادث ومخالفات المرور
	٢٠,٤	٤١,٢	الجرائم بصفة عامة

رسم (٩)

يوضح نسبة بعض الجرا
بالعاصمة القومية بالسودان
العاصمة القومية بالنسبة لب

عزا

بياني رقم (٤)

الجرائم العامة التي وقعت عام ١٩٨٦م ف

إجمالي هذه الجرائم في الدولة، وترتيب

الدولة والزيادة أو النقصان في الجريمة

عام ١٤٠٥هـ

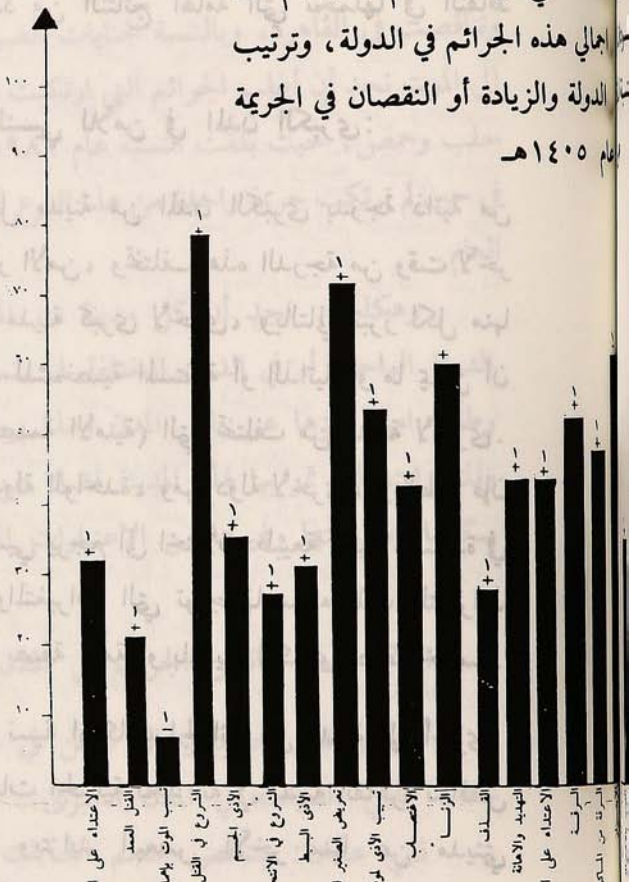

النتائج العامة

من خلال التحليل السابق للاحصائيات الجنائية يمكن استخلاص عدد من النتائج الهامة التي نجملها في النقاط التالية:

١ ـ الطابع النسبي للأمن في المدن الكبرى:

تتمتع كل مدينة من المدن الكبرى بدرجة ذاتية من درجات استقرار الأمن، وتختلف هذه الدرجة من وقت لآخر كما تختلف من مدينة كبرى لأخرى، وبالتالي تبرز لكل منها بوضوح سمات للشخصية المستقلة أو الذاتية أو ما يمكن أن يطلق عليه (البصمة الأمنية) التي تختلف من مدينة لأخرى. على مستوى الدولة الواحدة، ومن دولة لأخرى، وبالطبع فإن هذا الطابع النسبي يرجع الى اختلاف طبيعة الحياة السائدة في المدن الكبرى والمتغيرات التي تواجهها سواء تلك المتغيرات المرتبطة بالدولة بصفة عامة أو بالمدينة الكبرى بصفة خاصة.

فتختلف نسبة ارتكاب الجرائم من مدينة الى أخرى. فطبقاً للاحصائيات الجنائية نجد أنه في مدينة القاهرة تتناقص بعض الجرائم ويتزايد البعض الآخر منها عن مدينتي الاسكندرية والجيزة، وداخل المدينة الواحدة نجد أن بعض الجرائم يظهر في عام ولا ترتكب في عام آخر، فقد بلغت نسبة

ارتكاب جريمة الخطف في الاسكندرية عام ١٩٨٦م نسبة (٣٨,٤٪) وتصدرت باقي المحافظات في حين لم ترتكب عام ١٩٨٥م، وتزايدت هذه الجريمة في ذات العام في محافظة الجيزة وتناقصت في القاهرة، وبالنسبة لجنايات الضرب الذي يفضي الى الموت نجد أن أغلب الجرائم التي ارتكبت مس هذا النوع في حلب وحمص، حيث بلغت النسبة عام ١٩٨٦م نسبة (٨٠٪) في حين لم ترتكب جريمة واحدة من هذا النوع في دمشق في ذلك العام.

وهكذا. نجد أن كل مدينة من المدن سواء داخل الدولة الواحدة أو في الدول المختلفة لها سمات أمنية خاصة وطابع امني يميزها عن باقي المدن وهذا يرجع الى الظروف والمتغيرات التي تمر بها هذه المدينة فضلا عن طبيعتها ونشاط سكانها ومساحتها وغيرها من الاعتبارات المختلفة.

٢ ـ الاتجاه نحو تناقص الجرائم في المدن الكبرى:

وهو يعكس جهود رجال الأمن في مكافحة الجرائم خلال عامي الدراسة في المدن الكبرى.

ففي عمّان: يتناقص حجم الجنايات والجنح والقتل الخطأ وجرائم السرقات وجرائم الاحتيال وجرائم الأحداث وقضايا الانتحار وجرائم الأجانب.

وفي اربد: تتناقص الجنايات وجرائم الشروع في القتل وجرائم السرقات وجرائم الاحتيال وقضايا الانتحار وجرائم الأحداث، وجرائم الأجانب.

وفي دمشق: تتناقص جنايات القتل والشروع فيه وجنايات الحريق والخطف والفسق وهتك العرض وجنايات تزوير الأوراق المالية والأوراق الرسمية وجنح القتل الخطأ والاصابة الخطأ وجرائم الدعارة السرية وجرائم المجامعة على خلاف الطبيعة وجرائم تعاطي المخدرات وجرائم سرقة الدراجات.

وفي حلب: يتناقص اجمالي الجنايات وجناية القتل أو الشروع فيه وجنايات الحريق والفسق وهتك العرض وجنايات الرشوة والاختلاس وجنح السرقات والشروع فيها وجنح حريق الاهمال وجرائم الدعارة في السرية والمجامعة على خلاف الطبيعة وسرقة السيارات والاحتيال والنشل.

أما في حمص: فيتناقص اجمالي الجنايات وجناية القتل أو الشروع فيه وجناية السرقة أو الشروع فيها وجنايات الحريق والخطف والفسق وهتك العرض وجنايات الضرب الذي افضى الى الموت أو الى عاهة دائمة وجناية تزوير الأوراق المالية وتزوير الأوراق الرسمية وجنايات الرشوة والاختلاس وجنح السرقات والشروع فيها والقتل الخطأ والاصابة الخطأ وحريق

الاهمال وجرائم الزنا والدعارة السرية وجرائم الاحتيال وجرائم النشل وجرائم اساءة الائتمان.

وفي القاهرة: يتناقص اجمالي الجنايات وجنايات القتل العمد والسرقة وضرب العاهة والخطف وهتك العرض والاختلاس والرشوة وتزوير الأوراق الرسمية وتقليد الأختام وجنح السرقات وسرقات المساكن وسرقات السيارات، والقتل والاصابة الخطأ وجرائم الأحداث.

وفي الاسكندرية: تتناقص جنايات ضرب الموت والخطف والاختلاس والرشوة وتزوير الأوراق الرسمية وتقليد الأختام والقتل والاصابة الخطأ.

وفي الجيزة: تتناقص في عامي الدراسة جنايات القتل العمد والرشوة والقتل والاصابة الخطأ وجرائم الأحداث، وهناك العديد من الجرائم تتناقص في العاصمة القومية في السودان خلال عامي الدراسة مثل جرائم تسبيب الموت بإهمال والابتزاز وخيانة الأمانة وجرائم الاحتيال وغيرها من الجرائم.

ولاشك أن هذا التناقص في ارتكاب الجرائم المشار اليها يؤكد تلك الجهود الايجابية التي تبذل من أجهزة الشرطة المختلفة في مكافحة هذه الجرائم والتي تثمر عن هذا التناقص المستمر في ارتكاب مثل هذه الجرائم من عام لآخر

٣ ـ السمات العامة للأمن في عواصم الدول:

هناك سمات عامة مشتركة تميز الأمن في عواصم الدول وذلك لتركز الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيها ويمكن اجمال أهم هذه السمات في النقاط التالية:

أ ـ تتصدر العواصم باقي المدن الكبرى في تركز انواع مختلفة من الجرائم بها، وهذا التركز لا يتوقف على تركز السكان في العاصمة، فمن خلال الدراسة تبين أن دمشق أقل سكانا من حلب ومع ذلك فقد تصدرت العاصمة الجرائم التي ارتكبت فيها. ولا يتوقف ذلك ايضا على مساحة الأرض فالعاصمة القومية في السودان تتركز فيها الجرائم رغم أنها ليست أكبر المحافظات مساحة بل إنها أقل المحافظات مساحةً

ب ـ تتركز جرائم الاعتداء على الأموال بصفة خاصة بالعواصم في الدول المختلفة لتركز الحياة الاقتصادية بها، مثل جرائم السرقة بصفة عامة أو سرقة السيارات أو الدراجات أو سرقة المساكن أو سرقة المتاجر أو الاختلاس أو الرشوة، كلها جرائم تتصدر فيها العواصم باقي المدن، الا أن هناك أنواعا من جرائم الاعتداء على المال لا تنتشر في العواصم مثل سرقات الماشية، وبالطبع فإن هذا النوع من السرقات ينتشر في الريف دون المدن الكبرى.

جـ ـ هناك أنواع أخرى من الجرائم تنتشر في العواصم عن باقي المدن مثل الجرائم الأخلاقية، جرائم المرور، والأحداث، والمخدرات. وبالتالي تتأكد صحة الفرض الثالث لهذه الدراسة.

٤ ـ السمات العامة للأمن في المدن العربية الكبرى:

هناك سمات عامة مشتركة تميز الأمن في المدن العربية الكبرى ـ بخلاف العواصم ـ يمكن اجمالها في النقاط التالية:

أ ـ تتركز الجرائم في المدن الكبرى وغالبا ما يتناسب ذلك طردياً مع عدد السكان فإربد تصدرت باقي المحافظات الأردنية بعد العاصمة في ارتكاب غالبية الجرائم، كذلك تصدرت حلب باقي المحافظات السورية بعد العاصمة في ارتكاب غالبية الجرائم، أما في الاسكندرية فرغم أن ترتيبها السكاني بين المحافظات هو السادس ولكن ترتيبها في اجمالي عدد الجرائم هو الثاني من بين المحافظات الأخرى، أما الجيزة فكان ترتيبها السكاني بين المحافظات الرابع وكان ترتيبها في اجمالي عدد الجرائم الثالث من بين المحافظات الأخرى.

ب ـ تمركز جرائم الاعتداء على الأموال والجرائم الخاصة بالأحداث والجرائم الأخلاقية والمرور والمخدرات في المدن الكبرى،

الفصـــل الثالث

نموذج مقترح لادارة الأمن في المدن الكبرى

إن ما أسفرت عنه نتائج الدراسة التحليلية للاحصاءات الجنائية للعينة المختارة من المدن العربية الكبرى والتي دلت على الطابع النسبي الذي يميّز أمن كل مدينة كبرى عن الأخرى، وأن هناك سمات عامة تميز الأمن في عواصم الدول لتركز الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها، كذلك وجود سمات عامة تميز الأمن في المدن الكبرى.

ومن خلال ما استقر عليه الباحث من تعريف الأمن في المدن الكبرى وما يرتبط به من اعتبارات مختلفة ومتباينة فإن الأمر يستلزم ضرورة تطوير أساليب أداء عمل الأجهزة الأمنية بما يواكب طبيعة الأمن في هذه المدن.

ونعرض نموذجاً مقترحاً لادارة الأجهزة الأمنية في المدن الكبرى يعتمد على أسس معينة:

١ ـ اشتراك الأجهزة ذات العلاقة في التخطيط الأمني في المدن الكبرى.

٢ ـ تطوير تنظيم جهاز الشرطة في المدن الكبرى.

٣ ـ تكامل نظم المعلومات الأمنية في المدن الكبرى.
٤ ـ وجود نظام اتصالات أمنية فعال.
٥ ـ تطوير أساليب ادارة العمليات الأمنية في المدن الكبرى.

ويوضح الشكل التالي (رقم ٢) نموذجا مقترحا لإدارة الاجهزة الأمنية في المدن الكبرى، وسوف يتم شرح هذا النموذج عند عرض الأسس التي يجب مراعاتها عند ادارة الأجهزة الأمنية في المدن الكبرى.

أولاً: اشتراك الأجهزة ذات العلاقة في التخطيط الأمني في المدن الكبرى:

استعانت أجهزة الشرطة بأسلوب التخطيط منذ زمن ليس ببعيد، وتطورت الأجهزة المختصة بالنهوض بالعمل التخطيطي بين اجهزة مركزية تختص باقتراح السياسات العامة ووضع برامج عمل الأجهزة المختلفة ومتابعة تنفيذها وجمع المعلومات والاحصاءات، وبين أجهزة مساعدة بعضها احصائي والآخر مالي والبعض يتصل بالموارد البشرية وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة.[1]

---

١ ـ الادارة العامة للتخطيط والمتابعة، كتيب. منهج التخطيط وزارة الداخلية القاهرة. سلسلة كتيبات الادارة العامة للتخطيط رقم (١٠) ص: ٧، ٨، ١٣، ١٤

الشـكل رقم (٢)
نموذج مقترح لادارة الأجهزة الأمنية في المدن الكبرى

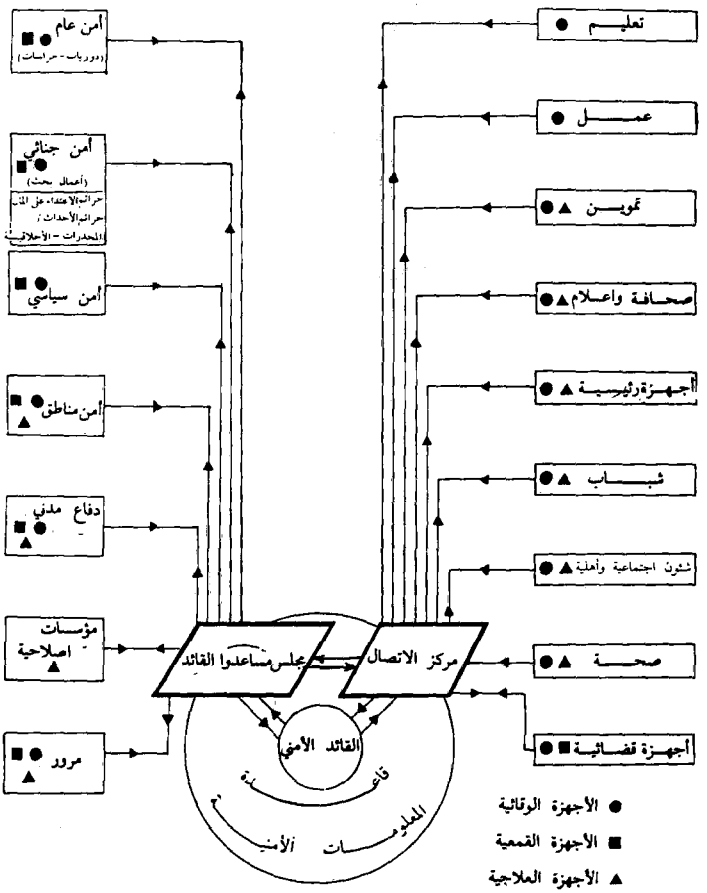

ولاشك أن تركز أغلب الجرائم الهامة في المدن الكبرى وخاصة في عواصم الدول، فضلا عن تزايد الاعباء الأمنية لاتخاذ التدابير الوقائية التي من شأنها منع ارتكاب الجريمة او على الأقل الحد من ارتكابها، وحماية الأخلاق ورعاية السلوك الاجتماعي وتوفير حياة آمنة لأفراد المجتمع، كل هذا يدعو لأهمية الاستعانة بالتخطيط الأمني في هذه المدن كأسلوب متقدم يضمن تحقيق الأهداف الأمنية المنشودة.

ويصادف جهود الأجهزة الأمنية في المدن الكبرى لتحقيق هذه الأهداف قيود تحد من قدرتها على تحقيق هذه الأهداف بكفاءة وبأقصى فاعلية ممكنة، مثل الكثافة السكانية التي تعاني منها هذه المدن حتى انها بلغت نسبة عالية في عدد من المدن العربية الكبرى.[1] أيضا ما تتسم به المدن الكبرى من نمو حضري سريع وتباين في طبقاتها الاجتماعية واتساع في مساحات اراضيها فضلا عن الاتساع الكبير في ممارسة نشاطها الاقتصادي والتجاري واحتوائها على منشآت حيوية وهامة، وكلها معطيات تؤكد الحاجة لوجود تخطيط علمي لتحقيق الأمن في المدن الكبرى يعتمد على تحديد دقيق لحالة الأمن وتوقع سليم للظواهر الاجرامية وتضافر جهود العديد من

---

١ ـ راجع نتائج تحليل الاحصاءات الجنائية في المدن الكبرى المختارة، ما يتصل بنسبة عدد السكان في هذه المدن.

الأجهزة للقضاء على الظواهر الاجرامية التي تتصاعد في المدن الكبرى.

كل هذه المتغيرات تدفعنا الى تحديد الأجهزة التي يجب أن تشارك الجهاز الأمني في عملية التخطيط في المدن الكبرى، سواء كانت هذه الأجهزة لها طابع وقائي أو قمعي او علاجي من هذه الأجهزة التعليم والعمل والصحافة والاعلام والأجهزة الدينية، وأجهزة رعاية الشباب والتموين والشئون الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية الأهلية وأجهزة الصحة، فضلا بالطبع عن الأجهزة القضائية.

والواقع أن المقصود بالمشاركة يختلف من مدينة لأخرى وبحسب الحاجة اليه فيمكن أن تقتصر المشاركة على تقديم المعلومات مباشرة من هذه الأجهزة الى مركز المعلومات الأمني والتي يمكن أن تفيد الأجهزة الأمنية عند اعداد الخطة الأمنية، وأيضا انشاء مركز اتصال يصبح من اختصاصه توجيه هذه الأجهزة لتنفيذ السياسات الأمنية المختلفة وتوعيتها بالدور الذي يمكن أن تؤديه في هذا الشأن، وكذلك استقبال ردود الفعل عن مدى ملاءمة هذه السياسة للتنفيذ أو التطبيق وماهي الصعوبات التي تصادفها، فالواقع أن الظواهر الاجرامية خاصة في هذا العصر لا تعتمد على أجهزة الشرطة وحدها في عمليات المكافحة بل يجب أن تشاركها الأجهزة ذات العلاقة،

فإذا ما أريد مثلا التخطيط لمكافحة ظاهرة تعاطي المواد المخدرة بين الشباب في احدى المدن الكبرى فإن ذلك يستلزم مشاركة عديد من اجهزة المدينة المحلية مثل الأجهزة الصحية وأجهزة الأوقاف وأجهزة الشباب فضلا عن أجهزة أخرى متعددة.

ويرتبط نجاح الأسلوب التخطيطي في المجال الأمني في المدن الكبرى على قدرة جهاز الأمن على التغلب على المشكلات التي تصادف المخططين أو التي لا توفر المناخ المناسب لتنفيذ الخطة، فهناك العديد من المظاهر السلبية التي تعاني منها الأجهزة التخطيطية بصفة عامة مثل عدم ايمان البعض بجدوى التخطيط وعدم تأهيل القائمين عليه للنهوض بهذا العمل أو عدم تفرغهم لهذه المهمة أو عدم وضوح العلاقة بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ، وعدم وضوح أهداف الخطط أو اعداد الخطط بناء على معلومات غير دقيقة أو دراسات غير شاملة وكلها مظاهر سلبية يجب القضاء عليها والتخلص منها.

ويوضح الشكل رقم (٢) ـ الجانب الأيمن ـ الأجهزة التي يمكن أن تشارك في عمليات التخطيط الأمني وأيضا الدور الذي يمكن أن تقوم به سواء كان دوراً وقائياً أو قمعياً أو علاجياً، كذلك موقع مركز الاتصال والدور الذي يمكن أن يقوم به في توفير اتصالات فعالة مع هذه الأجهزة بشكل يؤدي الى تنفيذ الخطة وفقا للمعدلات المقررة لها.

ثانياً: تطوير تنظيمات أجهزة الشرطة في المدن الكبرى:

إن التنظيم الاداري لأجهزة الشرطة في المدن الكبرى يؤثر تأثيراً كبيراً على كفاءة ومستوى أداء هذه الأجهزة لأدوارها، حيث يقوم بتوصيف وتصنيف العمل، وبالتالي تحديد مسئولية كل فرد فيه واختصاصه، واجراءات سير العمل به. من هنا تبرز أهمية تطوير التنظيمات الادارية لأجهزة الشرطة وكفالة تحقيق فاعليتها في المدن الكبرى، فيجب أن يتناسب التنظيم الأمني مع طبيعة المدينة التي تمارس فيها اختصاصاتها، لذلك يجب ألا يكون التنظيم السائد في المحافظات الريفية هو نفسه المطبق في المدن الكبرى. ويجب أن يتسم التنظيم للأجهزة الشرطية في المدن الكبرى بالسمات الآتية:

١ ـ إن أنماط السلوك الاجرامي ـ خاصة في المدن الكبرى ـ هي أنماط تتغير وتتبدل وفق عوامل عدة، لذلك فإن نمط التنظيم المثالي هو النمط الذي يتلاءم وطبيعة النشاط الذي يمارس فيه وقادر على الانتشار جغرافيا، وقد أثبتت الدراسة انتشار نوعيات من الجرائم في المدن الكبرى مثل جرائم الاعتداء على المال، والجرائم الاخلاقية وجرائم أخرى مثل المخدرات والأحداث والمرور، لذلك يجب أن يحتوي التنظيم أجهزة متخصصة في مكافحة هذه الأنواع

من الجرائم التي تبين ارتفاع نسبتها بها، مع ملاحظة أن انتشار ظاهرة اجرامية معينة في احدى المدن الكبرى قد يكون مدعاة لاستحداث وحدات تنظيمية جديدة تختص بمكافحة هذه الظاهرة والتصدي لها والتنسيق بين الجهود المختلفة التي تبذل لتقويض هذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد يجب الاشارة الى أن التغيير في التنظيمات لا يجب أن يكون تغييراً مستمراً وسريعاً حتى لا يفرز سلبيات، مثل تعدد الرئاسات وعدم الاستقرار وعدم القدرة على التنسيق وتعقيد الاجراءات وكلها مظاهر تؤدي الى هبوط مستوى اداء الخدمات الأمنية، ولكن الحد الأدنى يقتضي ضرورة وجود وحدات في التنظيم تتولى مكافحة الجرائم ـ سالفة الذكر ـ المستشرية في المدن الكبرى وتصبح مهمة هذه الوحدات التخطيط لمكافحة هذه الجرائم والحد منها والتنسيق بين جهود الأجهزة الأمنية المختلفة والمساعدة في هذا المجال.

٢ ـ يجب أن يحوي التنظيم تقسيماً جغرافياً يتناسب مع أعداد السكان المتزايدة في المدن الكبرى، ويمكن استحداث وحدات جغرافية جديدة كلما زادت اعداد السكان في منطقة معينة أو استحدثت مجتمعات جديدة داخل المدن الكبرى.

٣ ـ وفي هذا الصدد يجب أن نشير الى أهمية تطبيق أنماط التنظيم بمرونة،أي تلك التي تتفق وطبيعة أجهزة الشرطة والسعي الدائم المتصل لتطوير هذه الأنماط ايمانا بأن نمط التنظيم الصالح في وقت من الأوقات قد يصبح غير ملائم في وقت لاحق ويحتاج لتطويره في ضوء الأهداف المستحدثة للتنظيم ولمواجهة الأعباء الأمنية الجديدة.

٤ ـ وفي إطار تنظيم الأجهزة الأمنية في المدن الكبرى يجب الحد قدر الامكان من مركزية السلطة والتوسع في تفويضها، بحيث يصبح التفويض اداة مرنة تتسع باتساع مهام ومسئوليات الرؤساء وكفاءة المرؤوسين بما يساعد على زيادة شعور المرؤوسين بالثقة، فضلا عن سرعة مواجهة المواقف المختلفة التي تحدث في المدن الكبرى.

٥ ـ يجب أن يحوي البناء التنظيمي لجهاز الأمن في المدن الكبرى على مايلي:

أ ـ مركز معلومات يقوم بجمع المعلومات وتحليلهاواسترجاعها ـ وسوف يتم عرض طبيعة هذا المركز ومهمته ـ ويضم مركز المعلومات مجلساً أمنياً استشارياً، ويضم عدداً من المتخصصين في تحليل المعلومات وتقديمها أولاً بأول للقائد الأمني.

ب ـ مجلس مساعدي القائد وهو مجلس يضم القطاعات

الأمنية المختلفة ومركز المعلومات ومركز الاتصال وبرئاسة القائد الأمني يختص بالتخطيط الأمني ومتابعة تنفيذ الخطة والتعرف على المشكلات التي تواجهها واقتراح طرق التغلب عليها.

جـ - مركز الاتصال وسوف يتم شرح طبيعة هذا المركز واختصاصاته.

ثالثاً: تكامل نظم المعلومات الأمنية في المدن الكبرى:

يقصد بتكامل نظم المعلومات الأمنية في المدن الكبرى تكامل مجموعة العمليات التي يمكن بواسطتها تجميع البيانات الأولية عن الحالة الأمنية في المدن الكبرى وتصنيفها وحفظها وتجديدها ومعالجتها آليا بما يضمن سرعة تبادلها واسترجاعها في الوقت المناسب وبالتالي تتيح للقائد الأمني التصدي للمواقف الأمنية الحرجة في سرعة

ولاشك أن تطوير نظم المعلومات الأمنية وتكاملها يتطلب دراسة النظام الحالي للمعلومات في المدن الكبرى والتعرف على ما تعاني منه من اوجه قصور وطرق التغلب عليها من خلال تطوير هذه النظم، ويجب أن تشمل نظم المعلومات الأجهزة الحيوية مثل أجهزة الأمن العام والأمن الجنائي والأمن السياسي وأمن المناطق والدفاع المدني والمؤسسات الاصلاحية

والمرور، فضلا عن المعلومات الخاصة بالأجهزة الحيوية المساعدة للأجهزة الأمنية مثل التعليم والعمل والأجهزة العقابية والصحة والشئون الاجتماعية والأجهزة الأهلية والشباب، والأجهزة الدينية والصحافة والاعلام والتموين.

ويجب تطوير نظم المعلومات الشرطية في المدن الكبرى بما يمكنها من اجراء التحليلات والمعالجات الرياضية المختلفة التي تمكن القائمين على العمل الأمني بأجهزة الشرطة بالمدن الكبرى على سرعة التصدي للمواقف الأمنية المختلفة، وهو ما يستلزم ضرورة توفير الكوادر البشرية اللازمة لتشغيل هذه الأجهزة واعدادها وتدريبها على تولي هذه المهمة [1].

رابعاً: وجود نظام للاتصالات الأمنية الفعال في المدن الكبرى:

لا يقتصر المعنى المقصود بالاتصالات على الوسائل

---

١ - راجع اللواء الدكتور محمد ماهر حسنين قنديل. نظم المعلومات المتكامل اقتصاديا وآثاره. مجلة الأمن العام. المجلة العربية للعلوم الشرطية. القاهرة. العدد ١٢٢ ص: ٩٦، ٩٧ عن رسالة الدكتوراه في علوم الشرطة بذات العنوان.
وراجع مؤلفنا. عملية اتخاذ القرار الشرطي. مرجع سبق ذكره. ص: ٣٠١ - ٣٤٨

والتجهيزات وغيرها ولكن المقصود بها تلك العملية الاجتماعية والسلوكية التي يتم من خلالها توحيد الفكر واتفاق المفاهيم بين العاملين في الأجهزة الأمنية والأجهزة ذات العلاقة في المدن الكبرى.

فمن خلال الاتصالات يتم نقل المعلومات وفي ضوئها يتخذ القرار ثم تلعب الاتصالات دوراً آخر حيث ينتقل القرار الى المنفذين، ثم في عمليات متابعة وتنفيذ القرار حيث يتم تعديل وتصحيح مسار التنفيذ. لذلك فان اخفاق عمليات الاتصالات يترتب عليها عواقب وخيمة وخاصة اذا ارتبط هذا الاخفاق بالعمل الأمني في المدن الكبرى.[1]

ومن هنا تبرز أهمية وجود نظام للاتصالات الأمنية يتبع القائد الأمني مباشرة، فلا شك أن الكثافة السكانية الكبيرة للمدن الكبرى تشكل صعوبة في ممارسة العمل الأمني، وهو ما

---

١ ـ يرى الكثير من علماء الإدارة أن أكبر الكوارث التي تصيب الدول أو المنظمات تأتي نتيجة الاخفاق في عملية الاتصالات مثل حادث (بيرل هارير) الذي أصاب القوات البحرية الأمريكية بأكبر كارثة حربية وغيرها من الأحداث.
لمزيد من التفصيل راجع: عبدالكريم درويش وليلى تكلا. أصول الإدارة العامة. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة: ١٩٨١م. ص: ٤٧٤

يتطلب توافر نظم للاتصالات الأمنية الفعالة، كذلك فإن اتساع المساحات في المدن الكبرى والنمو الحضري السريع وانتشار النشاط الاقتصادي والتجاري في هذه المدن فضلا عن وجود منشآت حيوية متعددة، كلهاعوامل تزيد من أهمية الاتصالات الأمنية في المدن الكبرى وتعظم من ضرورة فاعليته.

ويمكن زيادة فاعلية الاتصالات من خلال الاجتماعات المتصلة والأحاديث الشفوية والمقابلات وغيرها من الاتصالات الشفوية بين الأجهزة الأمنية والأجهزة ذات العلاقة والمواطنين، كذلك عن طريق الاتصالات الكتابية مثل التقارير والمذكرات والأوامر، وكذلك من خلال الاتصال المصور وغيرها من أنواع الاتصالات المختلفة

خامساً: تطوير أساليب ادارة العمليات الأمنية في المدن الكبرى:

إن تزايد وتصاعد حجم الجرائم التي تهدد الأمن في المدن الكبرى وتزايد الأعباء الأمنية في توفير خدمات مختلفة للمواطنين بكفاءة عالية مثل منح رخص القيادة ورخص تسيير السيارات ورخصة السلاح ومنح جوازات السفر وغيرها من الخدمات التي تؤديها أجهزة الشرطة المختلفة، تفرض كل هذه

الأعباء على الأجهزة الأمنية تطوير أساليب أداء عملها، باستخدام الأساليب الإدارية الحديثة والتوسع في استخدامها.

وقد حظيت الأساليب الإدارية الحديثة باهتمام واسع في مجال العمليات الحربية وادارة الأعمال والمشروعات الاقتصادية مثل علم بحوث العمليات بنماذجه المختلفة مثل نماذج البرمجة الخطية، نماذج بيرت والمسار الحرج، نماذج صفوف الانتظار، نماذج المخزون، وغيرها من النماذج، وقد ساعد على ذلك شدة المنافسة بين الشركات الصناعية والتجارية وظهور الحاسبات الآلية وتطبيق العمليات المعقدة سواء الرياضية أو غيرها التي يصعب على العقول البشرية اجراؤها بسهولة.[1] ورغم ذلك لم تحظ هذه الأساليب بنفس درجة الاهتمام في اطار العمل الأمني.

وقد أثبتت الدراسات التي أجريت بمعرفة ادارة الأمن العام والشرطة بولاية «كاليفورنيا» والتي قامت بمعالجة المعلومات الخاصة بحالة الأمن ومعدلات ارتكاب الجرائم

---

١ ـ لمزيد من التفصيل راجع: رفاعي محمد رفاعي. نحو اطار متكامل لعملية اتخاذ القرارات. مقال: المنظمة العربية للعلوم الادارية. القاهرة: العدد «٢٢٠» مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٧٨م. ص: ٣١ ـ ٣٢ وراجع ايضا احمد فؤاد عبدالخالق. بحوث العمليات في المحاسبة. دار الثقافة المصرية القاهرة: ١٩٨٣م. ص: ٨ ـ ٢٢

وتطويرها في صورة معادلات رياضية تتعامل مع الحاسبات الآلية، وقد أثبتت هذه الدراسات نجاحاً في تحديد اسباب ارتكاب الجريمة وبدائل سياسة الأمن . كذلك أجريت دراسات مماثلة قامت بها ادارة الشرطة بولاية «كولومبيا» للبيانات والمعلومات المتصلة بالجريمة من سنة ١٩٧٢م حتى سنة ١٩٧٥م وأمكن أيضا تحديد نوع وحجم الجريمة والمتغيرات الأمنية المتوقعة وتم اعداد خطة أمنية في ضوء نتائج هذه الدراسات، لخمس سنوات من عام ١٩٧٦ ـ ١٩٨١م وحققت نتائج مرضية.[١]

ولاشك أن هناك بعض الصعوبات التي تعترض القائمين على العمل الأمني عند استخدامهم للأساليب العلمية الحديثة في مقدمتها ما تحتويه المشاكل الأمنية من عناصر يمكن تقديرها رقمياً وعناصر لا يمكن تقديرها كمياً أو رقمياً. وبالتالي يصعب تحويل هذه العناصر لمكونات العملية الأمنية الى علاقات رقمية يمكن معالجتها رياضياً، هذا من ناحية وأيضاً من ناحية أخرى فإن الحالات الأمنية وخاصة الحادة منها تواجه

---

١ ـ لمزيد من التفصيل راجع عبدالعزيز مؤمن. التنبؤ والتحكم واتخاذ القرارات في المشاكل الأمنية باستخدام النماذج الرياضية في تغذية الحاسب الآلي. أكاديمية الشرطة بحث مقدم في مؤتمر الشرطة العصرية. القاهرة: ١٩٨٣م. ص: ٥ ـ ٦

مستقبلا غير مؤكد ودرجة عدم التأكد تختلف من حالة الى أخرى، ومن هنا تظهر أهمية الخبرة والدراية في ممارسة العمل الأمني والتصدي للمشكلات وخاصة التي تحدث في المدن الكبرى.

الخاتمـــة :

في نهاية هذه الدراسة المتواضعة أرجو الله عز وجل أن أكون قد وفقت في عرض بعض جوانب وأبعاد العمل الأمني في المدن الكبرى وطرح بعض المشكلات التي تواجه الأجهزة الأمنية والحلول المقترحة لها.

آمل أن يكون هذا الجهد هو مقدمة لجهود أخرى أكثر عمقا وشمولا يتمكن من خلالها الباحثون ورجال الأمن من مواصلة جهودهم في المجالات الأمنية وفق منهج متطور علمي رشيد لتحقيق الأهداف الأمنية في المدن الكبرى بكفاءة وفاعلية

المراجـــــع

المراجع العربية:

أولا: المؤلفات العلمية:

- ابراهيم خليفة، علم الاجتماع والسكان، (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧م).
- إبن منظور، لسان العرب، (القاهرة، دار المعارف، بدون سنة نشر).
- أحمد عمر هاشم، الأمن في الاسلام، (القاهرة، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع).
- أحمد فؤاد عبدالخالق، بحوث العمليات في المحاسبة، (القاهرة، دار الثقافة المصرية، ١٩٨٣م).
- أشرف عبدالغني الهراس، أسلوب ادارة الشرطة في ضوء نظام المحليات، (القاهرة، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، رسالة دكتوراه غير منشورة، ١٩٨٧م).
- أ. و. ويلسن، التخطيط في مجال الشرطة، ترجمة: شفيق عصمت، (القاهرة، مكتبة كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م).
- الصادق حلاوة، الأمن العام، فلسفته وخطته، (القاهرة، دار الفكر العربي، بدون سنة نشر).

- تماضر حسون وحسين الرفاعي، المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها، (الرياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٨هـ).
- حسين محمد علي، المدخل المعاصر لمفاهيم ووظائف العلاقات العامة، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦م).
- زين الدين عبدالمقصود، البيئة والانسان علاقات ومشكلات، (الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨١م).
- سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٣م).
- صلاح مجاهد، المدخل لادارة الشرطة، (القاهرة، أكاديمية الشرطة، غير منشور، ١٩٨٤م).
- عبدالعزيز مؤمن، التنبؤ والتحكم واتخاذ القرار في المشاكل الأمنية باستخدام النماذج الوظيفية، تغذية الحاسب الآلي، (القاهرة، أكاديمية الشرطة، الأبحاث المقدمة لمؤتمر الشرطة العصرية، ١٩٨٣م).
- علي بن فايز الحجني، الأمن في ضوء الاسلام، (الرياض، مكتبة المعارف، بدون سنة نشر).
- عبدالكريم درويش وليلى تكلا، أصول الادارة العامة، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١م).
- عماد حسين عبدالله، عملية اتخاذ القرار الشرطي،

(القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦م).
- محمد ماهر حسنين قنديل، نظم المعلومات المتكامل، اقتصادياته وآثاره، (القاهره، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، رسالة دكتوراه، ١٩٨٧م).
- محمود نجيب حسني، علم الاجرام وعلم العقاب، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٢م).
- نبيل توفيق السمالوطي، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي، (جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٨٣م).

ثانياً: المقالات العلمية:

- رفاعي محمد رفاعي، نحو إطار متكامل لعملية اتخاذ القرارات، مقال، المنظمة العربية للعلوم الادارية، العدد ٢٢٠، مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٨م.

ثالثاً: الوثائق العربية:

- مديرية الأمن العام، التقرير الاحصائي الجنائي سنة ١٩٨٧م، عمان، ادارة التحقيقات والبحث الجنائي، ١٩٨٧م.

- قوى الأمن الداخلي، تقرير حالة الأمن العام، دمشق، قوى الأمن الداخلي، ١٩٨٦م.
- مصلحة الأمن العام، تقرير الأمن العام، القاهرة، مصلحة الأمن العام، ١٩٨٦م.
- رئاسة شرطة السودان، التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٨٦م، الخرطوم، المباحث الجنائية المركزية برئاسة الشرطة، ١٩٨٦م.
- الادارة العامة للتخطيط والمتابعة، منهج التخطيط في وزارة الداخلية، سلسلة كتيبات، القاهرة، الادارة العامة للتخطيط، رقم (١٠).
- القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١م في شأن هيئة الشرطة، بجمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

- The Authotity Since 1868. The world Almandc Book of Facts 1985. «N.Y. Published Annudally by Newspaper enterprise Association inc.

المكتبة الامنية

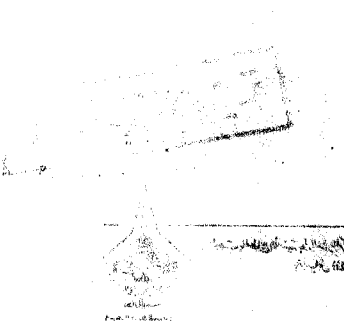

المكتبة الامنية

طبعت بالمطابع الأمنية بدار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ١٤١١هـ - ١٩٩١م

المكتبة الأزهرية